الاحتواء المتبادل: تحليلٌ للتنافس الأمريكي–الصيني

بقلم: د. نبيل كحلوش

دراسات وأوراق سياسات: سبتمبر 2025

ملخّص:

حينما تستجيب القوى العظمى لنموها الداخلي المطرد فإنّها تتوجّه لاحتواء القوى المنافسة لتحقيق الهيمنة على المساحات الدولية المختلفة، ويمثّل التنافس الأمريكي الصيني تحديًا لمدى استقرار المنظومة الدولية أمام ظاهرة **الاحتواء المتبادل** كتنافسٍ وجودي يرتكز على الأدوات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية. منهجيًا فقد أتاح التحليل المقارن استكشاف أنّ الصادرات والنمو هما رهان الصين لتحقيق التفوّق الاقتصادي والذّي قد يتجلّى في تفوّق إجمالي الناتج المحلي الصيني على نظيره الأمريكي في آفاق سنة **2035–2040**، أمّا قوة الصين البحرية فستكون عاملاً لإحداث توازنٍ عسكريٍ مع الجانب الأمريكي، في حين أنّ **الذكاء الاصطناعي والرقاقات الإلكترونية والفضاء والطاقات النظيفة وشبكة اتصالات الجيل الخامس** ستكون أشدّ الميادين تنافسيةً بين الطرفين في السنوات المقبلة. ولذلك ستسعى الولايات المتحدة إلى تغيير مقاربتها في السياسة الخارجية تجاه الأقطاب والدول الإقليمية، على غرار السعي لتعديل الموقف الجيوسياسي لروسيا حتّى تحوّلها لطرفٍ موازنٍ أكثر منه حليف شرقي للصين. فأهمية هذا المقال البحثي تكمن في تحديد طبيعة وأدوات وتداعيات الاحتواء المتبادل على النظام الدولي الذّي سينتقل في مرحلته التالية من أحاديةٍ قطبية إلى تعدّدية غير مستقرة، وذلك عبر استكشاف مستقبل الجغرافيات الوسيطة التّي ستشهد امتدادًا لجغرافيات الظلّ ذات النفوذ العميق، ورصد المتغيرات الجوهرية التّي ستمسّ تحالفاتٍ وتكتلاتٍ على غرار الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي والبريكس، بهدف تحديد الفرص الاستراتيجية المتاحة للدول الإقليمية كالجزائر، في ظلّ هذا التنافس الشامل والعميق لتستثمر فيها بمقاربةٍ توسطيّة تعتمد على التوازن بين القوى.

الكلمات المفتاحية: ***الاحتواء المتبادل، التنافس الأمريكي– الصيني، الهيمنة، النظام الدولي***

Mutual Containment: An Analysis of the U.S.-China Rivalry

By: Nabil Kahlouche

Studies and Policy papers: September 2025

Abstract:

When great powers respond to their steady internal growth, they seek to contain rival powers to achieve dominance over various international spaces. The U.S.-China rivalry poses a challenge to the stability of the international system, as it represents an existential competition based on economic, military, and technological tools.

Methodologically, comparative analysis has revealed that exports and economic growth are China's key bets for achieving economic superiority, which could be reflected in the Chinese GDP surpassing its American counterpart between 2035 and 2040. Meanwhile, China's naval power will serve as a key factor in balancing power with the United States. Additionally, artificial intelligence, semiconductor chips, space exploration, clean energy, and 5G networks will be the most competitive fields between the two powers in the coming years.

Consequently, the U.S. may seek to shift Russia's geopolitical stance, transforming it into a balancing power rather than an Eastern ally to China. The significance of this research article lies in identifying the implications of mutual containment on the international system, which will transition from unipolarity to an unstable multipolarity rather than a balanced multipolar order. It also explores the future of intermediary geographies vulnerable to geopolitical fragmentation in traditional alliances and blocs, while assessing strategic opportunities for regional powers—such as Algeria—to leverage this competition through a balanced, intermediary approach.

Keywords: ***Mutual Containment, US-China Rivalry, Hegemony, International System***

محتويات الورقة:

ملخّص

مدخل

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للاحتواء

1. مفهوم الاحتواء
2. أدوات الاحتواء

المحور الثاني: المرتكزات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية للتنافس

1. المرتكز الاقتصادي
2. المرتكز العسكري
3. المرتكز التكنولوجي

المحور الثالث: الرهانات الكبرى للاحتواء

1. رهان الانتشار العسكري
2. رهان الاستقطاب الدولي
3. رهان كسب إفريقيا

الاستنتاجات

التوصيات المُقدَّمة للجزائر

هوامش الورقة

قائمة المراجع

نبذة عن المؤلِّف

مدخل:

يشهد الربع الأول من القرن الحادي والعشرين تحولاتٍ جيوسياسيةٍ متسارعة، تُنذر بظهور نظامٍ عالميٍ جديد يتميّز بتصاعد حدّة التنافس بين القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين. يتجلّى هذا التنافس في استخدام أدوات متنوعة تشمل القوة الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، بهدف فرض النفوذ وتحقيق الهيمنة على العلاقات الدولية. يزيد هذا التنافس من حالة عدم اليقين في النظام الدولي، ويؤثّر بشكلٍ كبير على الأمن والاقتصاد العالميين، ممّا يدفع الدول إلى محاولة تحجيم نفوذ بعضها البعض بأساليب مختلفة. ويقتصر تأثير هذا التنافس لا على الدول المتنافسة فحسب، بل يمتّد إلى بيئتها الإقليمية والدولية، ممّا يؤدّي إلى تغييرٍ في التحالفات والتكتلات، وتصاعد التوتّرات في مناطقٍ مثل القارة الإفريقية.

في هذا السياق، يبرز التنافس الأمريكي الصيني كحالةٍ فريدة، حيث يسعى كلٌ طرفٍ إلى احتواء الآخر من خلال الهيمنة على ركائز قوتّه الأساسية، وهي المرتكزات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية. هذا التنافس ليس مجرّد صراعٍ بين قوتين منفصلتين، بل هو صراعٌ بين قوتين متداخلتين، ممّا يزيد من تعقيد الوضع الدولي.

يُقدّم المقال ثلاث منظورات تحليلية متراكبة مع بعضها لتأطير مشهد التنافس، وذلك من خلال:

- تحليل العلاقات الدولية من منظورِ مخرجاتِ التنافس الأمريكي الصيني.
- تحليل التنافس الأمريكي الصيني كمُخرجٍ لتعاظم القوة الداخلية للطرفين.
- تحليل أثر تعاظم القوة الداخلين للطرفين على ظهور تهديداتٍ وفرصٍ جديدة للدول الإقليمية.

ويسعى هذا البحث في إطار ذلك إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

- تحليل طبيعة التنافس الأمريكي الصيني، وتحديد الأدوات التّي يستخدمها كلّ طرف لتحقيق أهدافه.
- استكشاف تأثير هذا التنافس على النظام الدولي والتوازنات الجيوسياسية.
- تقييم الفرص والتحدّيات التّي يفرضها هذا التنافس على الجغرافيات الوسيطة والدول الإقليمية، ومن بينها الجزائر.

بناء على ما سبق، يتجلّى الإشكال المعرفي في هاجس اللايقين الذّي يحوم حول هذه المرحلة من العلاقات الدولية، وإن كانت انتقالاً إلى نظام متعدّدِ الأقطاب أم انتقالاً إلى أقطابٍ متعدّدة بلا نِظام، أيْ الضبابية حول وجهة الدول إن كانت نحو نظامٍ عالميٍ أم إلى عالمٍ لا نظاميٍّ، ممّا يدفع بالبحث حول مستقبل التوازن الدولي في ظلّ زيادة التنافس الأمريكي الصيني وتعدّد مراكز القوى.

الإشكالية:

هل يُمهّدُ الاحتواءُ المتبادل (الأمريكي–الصيني) لنظامٍ عالميٍّ أم إلى اضطراب استراتيجي؟

تتضمن الإشكالية أسئلة فرعية وهي:

- ما مفهوم سياسة الاحتواء وأدواتها؟
- ما هي مرتكزات الاحتواء المتبادل؟
- ما هي الرهانات الكبرى للتنافس الأمريكي الصيني؟
- ما تداعيات التنافس بين الطرفين على التحالفات والتكتلات؟
- كيف ستتأثّر القارة الإفريقية من التنافس الأمريكي الصيني؟
- ما فرص ورهانات الجزائر في ظلّ التنافس الأمريكي الصيني على إفريقيا؟

الفرضيات:

- كلما ازداد التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ازدادت مؤشّرات ظهور عالمٍ متوازنٍ متعدّد الأقطاب.
- إذا غاب دور الجغرافيات الوسيطة في ضبط التنافس الأمريكي الصيني فستظهر قطبية متعدّدة بلا نِظام.

المنهجية:

تمّ تقسيم المقال إلى ثلاثة محاور:

- الأول هو التأصيل المفاهيمي للاحتواء.

- والثاني هو المرتكزات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية للاحتواء.
- والثالث هو الرهانات الكبرى للاحتواء.

هيمن المنهج التاريخي والمقارن على التحليل في المحورين الأول والثاني، إذْ الهدف من ذلك هو تقديم نماذج تاريخية لشتى أمثلة الاحتواء بين الأطراف المُتنافسة، وكذا للمقارنة بين الأساليب التّي طبّقتها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها لاحتواء السوفييت سابقًا مع ما تقوم به حاليًا ضدّ الصين من أجل الوقوف عند أوجه الاختلاف والتشابه في السياستين معًا. وكذا تمّ تحليل مرتكزات القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة والصين في المحور الثاني لتقييم القدرات التّي تُوظّفها الدولتين في إطار التنافس الشامل بينهما.

في حين أنّ المحور الثالث هيمن عليه المنهج السلوكي في التحليل من خلال رصد التداعيات الواقعية للتنافس الأمريكي الصيني على النظام الدولي والجغرافيات الوسيطة ومختلف التحالفات والتكتلات، أين ستبحث الدول عن مصلحتها القومية وتعزيز قوتّها من خلال استثمارها في انشغال القوتين ببعضهما البعض.

المحور الأول، التأصيل المفاهيمي للاحتواء:

1- مفهوم الاحتواء:

كلّما كان نطاق تحرك الخصم واسعًا قلّت فرص ردعه. ولذلك فإنّ الاحتواء يعني التقليل بأكبر شكلٍ ممكن من نطاق تحرّك الخصم حتّى يفقد الميزات الاستراتيجية له ويصبح محصورًا في نطاق تكتيكي، ويتّم تجسيده عبر عزل وفصل الخصم عن حلفائه وفضاءاته الحيوية، وهو بهذا المعنى يهدف لرسم الحدود الافتراضية الشاملة التّي بالإمكان من خلالها فرض واقع معيّن على الخصم لا يتمكن من الانعتاق منه.

وفي السياقات الأولى للحرب الباردة، عرّف تقرير من صنف (سرّي جدا) صادر عن المجلس الوطني للأمن بالولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 31 جانفي 1950 سياسة الاحتواء بأنّها: "العمل بكلّ الوسائل الممكنة باستثناء الحرب لمنع توسّع القوة السوفييتية".[1]

فاستنادًا لهذا التعبير يمكن ملاحظة أنّه ما عدا العمل المسلّح فإنّ كلّ السياسات والوسائل –ومن بينها التضليل الإعلامي، والعقوبات الاقتصادية والحرب التجارية والعزل الدبلوماسي وغير ذلك– مطروحة في استراتيجية الاحتواء.

ورث الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية حدودًا شاسعةً جغرافيًا وطموحات توسعية جيوسياسيا، تمثّلت تلك الطموحات في تصدير إيديولوجية الثورة الشيوعية المعروفة اختصارًا بالأُممية نحو أوسع نطاق ممكن من العالم وبالأخص الشرقي والجنوبي منه، مع الزحف إلى شرق أوروبا ودول البلطيق والبلقان والتموضع في تخومها قدر الإمكان، مع مناهضة الرأسمالية الغربية باعتبارها النقيض الوجودي للمنهج الاشتراكي. إضافة لكل ذلك فقد ورث ترسانة عسكرية ضخمة مع ثقل سياسي معتبر جعله القطب الثاني في العلاقات الدولية بمقابلة الولايات المتحدة الأمريكية.

ارتأى –من خلال هذا الواقع– رئيس قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية آنذاك (جورج كينان) إلى صياغة استراتيجية (الاحتواء) كمحاكاة مشابهة لفرض الحجر الصحي لمنع (عدوى الشيوعية) من الانتشار إلى مناطق نفوذ جديدة، وتم ذلك في سنة 1947 بمجلة (الشؤون الخارجية) أين تقدّم بفكرة ضرب حصار طويل الأمد لاحتواء السياسة التوسعية للاتحاد السوفييتي.[2] وتمثّلت حجته الأساسية التّي دفعت إلى انتهاج سياسة الاحتواء هذه في

قناعته التامة بالعداء الأصيل بين الرأسمالية والاشتراكية، إذ الأدبيات الاشتراكية تفترض بأنّ النهاية الحتمية للتطور الجدلي للتاريخ هي انهيار الرأسمالية، ولن يحدث ذلك الانهيار دون الدخول في صراع مع الطبقات البروليتارية المعتنقة للشيوعية كإيديولوجيا سياسية، وللاشتراكية كمنهج اقتصادي. وعليه فمن المنطقي أنّ أيّ محاولة لرأب الصدع في العلاقة الجدلية بين القطبين المتناقضين ستبوء بالفشل لأنّ أسس كلّ منهما تُحتّم في النهاية زوال أحدهما على اعتبار أنّ المعادلة بينهما صفرية، ممّا يعني بأنّه على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية أن تتبنى استراتيجية الاحتواء لمنع السوفييت من الوصول للهدف الوجودي لهم وهو هدم المنظومة الرأسمالية.

طبّقت الولايات المتحدة الأمريكية عدّة خطط لتطبيق هذا الاحتواء، وقد انقسمت إلى خطط اقتصادية وأخرى عسكرية. الخطط الاقتصادية كانت على غرار مخطّط (جورج مارشال) وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، حيث بُنيت الفكرة من خلال تقييم الحالة الأوروبية بعد الحرب، والتّي وُسِمت بالدمار الواسع والبؤس المدقع، الأمر الذّي ترك جوّا ملائما لاعتناق الأفكار المتمرّدة والتوجهات الطبقية التّي تدفع نحو السقوط في الاستقطاب الشيوعي للسوفييت. من أجل ذلك تمّ تقديم قروض مالية لإعادة الإعمار وتمويل المشاريع الاقتصادية قُدّرت بمبلغ 13 مليار دولار. ممّا أسهم في استقطاب أوروبا الغربية من جهة وتعزيز الصادرات الأمريكية نحوها من جهة أخرى.

وخُطط عسكرية، مثل إنشاء تحالفات وتعزيز القدرات العسكرية للحلفاء، ولكن دون الدخول في صراع مباشر مع الخصم. وتمثّل ذلك في إنشاء ثلاث تحالفات في كلّ من الفضاء الأطلسي سنة 1949 عبر حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ثمّ الفضاء الباسيفيكي في سنة 1954 عبر حلف جنوب شرق آسيا (السياتو)، ثمّ الفضاء الشرق أوسطي في سنة 1955 عبر حلف بغداد والذّي تمّ نقله لاحقا في 1958 إلى أنقرة بتركيا بعد انسحاب العراق منه والمعروف اختصارا باسم (السانتو).

هذه الخطط استهدفت منع الانتشار العسكري للاتحاد السوفييتي في مناطق النفوذ الجديدة عبر تمكين الدول من مواجهة ضغطه السياسي والتهديدات العسكرية المرافقة له.

2- أدوات الاحتواء:

تعتمد استراتيجية الاحتواء على مجموعة أدوات مختلفة تتنوع بين العسكرية منها والاقتصادية والسياسية. يتّم توظيف هذه الأدوات لتحجيم نفوذ الخصم الذّي يوظّف الأدوات نفسها أيضا ليعزّز انتشاره أو نفوذه سواءً إقليميا أو دوليا. وفيما يأتي مجموعة أدوات توظّفها الدول لاحتواء بعضها بعضا. ولكن يُجدر الانتباه لثلاث ملاحظات في جوهر الاحتواء وهي:

- أدوات الاحتواء تتطلب تفوقا في القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية.
- تتميّز استراتيجية الاحتواء بالنفس الطويل على المستوى الزمني، ولذلك فهي تقوم باستهلاك (أو استنزاف) واسع لموارد الدولة.
- الهدف الاستراتيجي من الاحتواء هو هزيمة الخصم دون حاجة للصدام العسكري المباشر معه مع الحفاظ دوما على احتمالية حدوث ذلك والاستعداد له، ممّا يتطلّب سياسة خارجية تكون متناغمة مع السياسة الدفاعية بشكل متوازن، وأيُّ خللٍ في التنسيق بين المستويين السياسي والعسكري سيؤدّي لخللٍ على مستوى تنفيذ أدوات الاحتواء.

تفيد الملاحظات السابقة في إدراك المزايا الواجب توفرها في المحدّدين معا –أي في الدولة من جهة، وفي الاستراتيجية من جهة أخرى–، وبذلك يكون من الواقعي حينها الاعتراف بأنّ أكثر دولة تمكّنت –وطيلة عقود طويلة– من تنفيذ هذه السياسة هي الولايات المتحدة الأمريكية. ويعود ذلك إلى مزاياها كدولة قوية من جهة (ذاتُ قوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية)، ومزايا استراتيجيتها التّي تتميّز بتنسيقٍ عال بين المستويين السياسي والعسكري من جهة أخرى، إلاّ أنّ هذه الميزات إذا أثبتت نجاعتها ضدّ السوفييت سابقا فإنّها اليوم أمام اختبار جديد أمام القطب الصيني الصاعد.

أولاً، الأداة العسكرية في الانتشار والتوسع:

سياسة التوسّع تُمثّل إحدى أقدم الممارسات السياسية التّي رافقت الدول والإمبراطوريات طيلة التاريخ، وتكون مبرّرة في الغالب بكونها استجابة للنمو المطّرد لقوة الدولة ممّا يعني حاجتها لموارد أكثر فتكون حدودها السياسية حينئذ

كجلد الكائن الحيّ الذّي يتطلّب تغييرا. وقد ربطها ابن خلدون بنمو عصبية الدولة والممالك المؤسّسة حديثا حينما عبّر عن ذلك قائلاً: "كلّ دولة لها حصّة من الممالك والأوطان لا تزيد عليها".[3]

أمّا في الشقّ الجيوبوليتيكي –أين تكون الحدود الجيوسياسية للدولة غير مرئية عكس حدودها الجغرافية– فإنّ التوسّع هو ممارسة لتعزيز نفوذ الدولة عبر التفوق على الخصم وتحجيم تواجده العسكري عند حدود معيّنة لا يتجاوزها حتّى لا يكون قادرا على مدّ نفوذه أكثر، وهذا ما يُعرف بمصطلح التوسعية (**Expansionism**). ولعلّ هذا المصطلح يحمل معنيين: المعنى المباشر المتمثّل في الجهد العسكري عبر هزيمة جيش الخصم وتوسيع الأراضي بالشكل التقليدي، والمعنى غير المباشر وهو نشر قواعد عسكرية وتأسيس تحالفات في الفضاءات الحيوية للخصم لمنعه من التوسّع. وحينها يكون المعنى الأول أقرب لمفهوم الحرب العسكرية لأن دلالته عملياتية أكثر، بينما المعنى الثاني هو الأقرب للتوسّع والانتشار لأنّه يتضّمن إمكانية توسيع رقعة التحرّك العسكري للدولة الممارسة لاستراتيجية الاحتواء دون حاجة للصدام بل بإنشاء تحالفات مع دول أخرى تمكّنها من احتواء الخصم.

ومن أمثلة تنفيذ استراتيجية الاحتواء عبر أداة التوسّع العسكري: توسيع الولايات المتحدة الأمريكية لوجودها العسكري عبر إنشاء حلف الناتو لاحتواء السوفييت، وكذا التدخل في أفغانستان والتموضع فيها لاحتواء الجيش السوفييتي، ثمّ غزو العراق بذريعة لاحتوائه في المنطقة، وكذا إنشائها لقوات الأفريكوم في إفريقيا، وتعزيزها للقدرات الاستراتيجية لكلٍّ من اليابان وتايوان والفلبين لاحتواء الصين.

وقد مارست الصين أيضا استراتيجية لاحتواء الهند في المناطق المتنازع عليها، وأدّى ذلك على سبيل المثال إلى مواجهات عسكرية دامية بينهما في شهر ماي 2020 بمنطقة لاداخ،[4] وكذا عملت الصين على احتواء النفوذ الأمريكي والياباني عبر تأسيسها لقاعدة عسكرية في دولة جيبوتي هي الأولى للصين خارج حدودها السياسية،[5] وتتمثّل أهمية الموقع الاستراتيجي ذاك في كونه ساحليا وقريبا لخليج عدن الآسيوي حتّى تتمكن بواسطته من حماية مصالح مشروعها الاقتصادي (الحزام) البحري الذّي يمرّ من تلك المنطقة.

ثانيا، أداة العقوبات الاقتصادية:

يرتبط أداء السياسة الخارجية غالبا بالأداء الاقتصادي للدولة ومدى قدرة الدبلوماسية الاقتصادية على تحقيق أهداف القوة الناعمة. لكن العقوبات الاقتصادية (كالحصار والحظر وتجميد الأصول والمقاطعة) تؤثّر عميقا في هذا الأداء ممّا يعطّل الخصم من الوصول إلى الأسواق المالية وتحجّم من حرية حركة رؤوس أمواله وسلعه وتعرقل استثماراته الخارجية وتؤثّر في صادراته وارداته، ممّا يؤدي تلقائيا إلى التأثير السلبي على أداء سياسته الخارجية، وحينها يكون خاضعا –منطقيا– تحت سياسة الاحتواء. ويمكن الاستناد قانونيا على مضمون المادتين 39 و41 من ميثاق الأمم المتحدة لصياغة الإطار القانوني الذّي تستند إليه الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حالة اللجوء إلى فرض عقوبات اقتصادية على دولةٍ ما.

يُعتبر "الحصار الاقتصادي" من وسائل العقوبات الاقتصادية، وهذا لمنع الخصم من التعامل التجاري الطبيعي والذي سيلحق ضررا استراتيجيا بقدراته العسكرية وبنيته التحتية واستقراره الاجتماعي. يمكن تقديم مثالين عن ذلك:

المثال الأول هو كوبا: يمثّل الحصار الاقتصادي الأمريكي على كوبا أطول حصار في التاريخ الحديث حيث يمتّد منذ سنة 1962 إلى يومنا، ورغم أنّه كان في البداية مجرد حظر لبيع الأسلحة الأمريكية لكوبا في 1958 إلاّ أنّه بتطور الأحداث أصبح شاملا. ويُفرضُ الحصار بشكل أساسي من خلال ستّة قوانين: قانون التجارة مع العدو لعام 1917، وقانون المساعدة الخارجية لعام 1961، ولوائح مراقبة الأصول الكوبية لعام 1963، وقانون الديمقراطية الكوبية لعام 1992، وقانون هيلمز–بيرتون لعام 1996، وقانون إصلاح العقوبات التجارية وتعزيز الصادرات لعام 2000.[6]

المثال الثاني هو العراق: تمت محاصرة العراق اقتصاديا لمدّة تقارب ثلاثة عشرة سنة بعد القرار الأممي رقم 661،[7] ووصلت حينها أوضاعه الداخلية لمرحلة عليا من الخطورة لأنّ الحصار الاقتصادي ذاك كان الوحيد الذّي يمكن وصفه "بالشامل" في الحالة العراقية أين شمل حتّى الغذاء والدواء والحاجات الأساسية،[8] وهذا ما مهد السبيل أمام غزوه في سنة 2003.

يُعتبر كذلك "الحظر" و"تجميد الأصول" من وسائل العقوبات الاقتصادية القوية. إذ يشير الأول إلى منع سلع أو خدمات معينة على دولة ما. أمّا الثاني فيشير إلى منع طرفٍ ما من استخدام الأصول المالية والموارد الاقتصادية، أو تحويرها، أو نقلها، أو تحويلها، أو الوصول إليها. ويمكن تقديم مثالين عن الحظر وتجميد الأصول:

المثال الأول هو إيران: بعد وصول المباحثات حول البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلة متأزمة، تمّ فرض حظر دولي على نفط إيران من سنة 2012 إلى غاية 2016 بعد تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتّي أثبتت امتثال إيران للخطوات المتفق عليها وفق وكالة رويترز آنذاك.[9]

المثال الثاني هو روسيا: بعد الحرب بين روسيا وأوكرانيا التّي اندلعت في 24 فيفري 2022، ارتفع زخم العقوبات الاقتصادية على روسيا بشكل متسارع. وكان تجميد أصولها من بين الوسائل التّي حاولت بواسطتها الدول الغربية الضغط على القرار السياسي في الكرملين، حيث أنّه بعد عام واحد فقط من الحرب "قدّرت وزارة المالية الروسية حجم الأصول المجمدة من قبل الغرب بما يتراوح بين 300 مليار و350 مليار دولار، وهو ما يقارب نصف احتياطيات روسيا من الذهب والنقد الأجنبي".[10]

كما أنّ "النزعة الحمائية الموجّهة" **(Oriented protectionism)** تعمل اقتصاديا على الحدّ من نفوذ الخصم، فهي تُحجّمُ ولوج السلع الأجنبية للسوق المحلية ممّا يعزّز من سيطرة الإنتاج الوطني على السوق. وغايتها في ذلك مواجهة الممارسات الاقتصادية الأجنبية التّي تتميّز بطابعٍ افتراسي، مثل تعويم العملة، أو الإغراق الافتراسي **(Predatory Dumping)** للسوق بسلعٍ أقل من تكلفة إنتاجها، أو من سعرها الطبيعي "التسعير الافتراسي" **(Predatory Pricing)**، وهي ممارسات تحظرها اتفاقيات التجارة الدولية. ومن أهم أدوات الحمائية.

- الرسوم الجمركية: وذلك يعني فرض ضرائب على استيراد سلع معينة من دولة ما بمجرد وصولها لحدود الدولة المستورِدة.
- تحصيص الاستيراد: أي فرض حصص محدودة الكمية، ولا يجب تجاوزها في استيراد سلعة معينة. وهذا لتفادي إغراقها للسوق عبر تحقيق وفرة سلبية.

والمقصود بـ "النزعة الحمائية الموجّهة" هو تنفيذ نوع من أساليب الاحتواء الاقتصادي الذّي يكون مُوجّها نحو سلع خصمٍ محدّد، ولكن بشكل مركّز ومكثّف أكثر من غيره لمنعه من تعزيز حضوره التجاري في السوق المحلية. وهذا ما يمكن ملاحظته في السياسة الاقتصادية الأمريكية مع الصين، حيث إنّ مواجهة الصعود الصيني يكاد يكون أكثر ملف مشترك لدى شتى الإدارات الأمريكية، بل يمكن القول "أنّ مواجهة صعود الصين تشكّل مجالا للإجماع النادر في السياسة الأمريكية رغم الانقسام والارتباك حول طريقة القيام بذلك."[11]

ويوضح مقالٌ بعنوان: "الحمائية الأمريكية: هل يمكن أن تعمل؟" للباحث خوان جوزي غارسيا سانشيز، بأنّ أهم دافع للحمائية الأمريكية هو: "اختلال التوازن في العلاقات التجارية مع الصين. فقد منح الغرب شروطا مفيدة للصين من أجل أن تنضّم إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 لأنّه توقع بأن يؤدّي اندماج الصين في التجارة العالمية إلى تعزيز الديمقراطية في البلاد –مبدأ "التغيير عن طريق التجارة"– لكن الغرب كان مخطئا." [12]

تنفيذًا لهذه الحمائية، فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية قد أصدرت في 3 أفريل 2018 تعليمة رئاسية من البيت الأبيض كانت بدايةً لحرب تجارية عالية التوتّر مع الصين. مفاد هذه التعليمة هو الاستناد على المادة 301 من قانون التجارة لسنة 1974 من أجل فرض تعريفات جمركية تبلغ قيمتها ما يقارب 50 مليار دولار على واردات السلع الصينية، وأتى بيان آخر بتاريخ 05 أفريل من السنة نفسها لتوضيح أسباب هذه التعليمة وآفاقها أيضا حيث اقترح الرئيس الأمريكي آنذاك رفع الرسوم الجمركية إلى 100 مليار دولار على الواردات الصينية.[13]

فيمثّل هذا المثال نموذجا للحمائية والتّي قد تكون أحيانا من أهم وسائل العقوبات الاقتصادية ضدّ دولة ما، وذلك يهدف إلى تحجيم حضورها الاقتصادي في السوق المحلية للدولة التّي تمارس الحمائية.

وهناك أيضا "المقاطعة"، ومن أبرز أمثلتها تلك التّي كانت بين دول مجلس التعاون الخليجي وقطر في 5 جوان 2017 حين فرض المجلس مقاطعة اقتصادية على قطر بدأتها كل من السعودية والإمارات والبحرين وانضمت إليها مصر. وتمثّل المقاطعة الاقتصادية إيقافا لعملية التبادل الاقتصادي مع طرف ما (لا استيراد–لا تصدير).

ويهدف أسلوب المقاطعة إلى منع وصول سلع الدولة المستهدفة إلى السوق المحلية من أجل وضعها في حالة كساد. وكذا منع تصدير السلع إليها حتّى لا تحقّق حاجاتها منها فتقلّ فيها الخدمات ويرتفع سعر تلك السلع بسبب الندرة. إذن فالغاية من هذا الأسلوب هو إضعاف الموقف التفاوضي للدولة المستهدَفة حتى تُجبَر على تغيير إرادتها السياسية.

ومع ذلك فإنّ مقاطعة قطر لم تحقّق نتائجها المرغوبة بسبب أنّ نسبة التبادل التجاري بين دول التعاون الخليجي آنذاك لم تكن تتجاوز حتّى 10% في حين أنّ أغلب تبادلاتها مرتبطة مع خارج الإقليم، وهذا ما جعل المقاطعة تفشل لأنّ قطر كانت تغطي حاجياتها من باقي دول العالم. [14]

ثالثا، أداة تحجيم النمو التكنولوجي:

امتلاك التقنية يُمكّن الخصم من القدرة على تطوير اقتصاده، وتعظيم قدراته العسكرية. وهذا ما يُصعّب من عملية مواجهته مستقبلا. فمن أجل ذلك يأتي نموذج احتواء النمو التكنولوجي للصين كعملية تسعى لتحجيم وصولها للتقنيات العالية من أهم نماذج الاحتواء المعاصر.

يمكن تعريف هذا الاحتواء بأنّه استعمال وسائل مختلفة لمنع الخصم من امتلاك التقنيات المؤهلة له لتعزيز قدراته الاقتصادية والعسكرية التّي تؤهله للانتقال لأجيال جديدة من الأسلحة والتصنيع أو تسمح له بامتلاك تكنولوجيات لازالت محتكرة عند عدد معين من الدول. ومن أمثلة هذا الاحتواء يمكن تقديم ما يأتي:

حرب الرقاقات: عملت الولايات المتحدة الأمريكية على منع الصين من الوصول إلى امتلاك وتطوير الرقاقات المتقدمة تكنولوجيا. وقد عرف ذلك بـ "حرب الرقاقات". تكمن فائدة هذه الرقاقات في كونها تُشكّل المكون الحاسم لتكنولوجيا المستقبل كالسيارات ذاتية القيادة والطائرات بدون طيار والحوسبة الفائقة والمعدات العسكرية المتطورة، حيث "تنتج تايوان أكثر من 90 بالمائة من الرقائق الأكثر تقدّمًا. وتريد الولايات المتحدة منع الصين من شراء هذه الرقائق الدقيقة. وفي ربيع 2023، فازت الولايات المتحدة بمعركة حاسمة في حرب الرقائق، حيث أعلن وزيرا التجارة الهولندي والياباني عن قيود جديدة على تصدير تكنولوجيا تصنيع أشباه الموصلات إلى الصين. وتعدُّ شركة (ASML) الهولندية وشركة "طوكيو إلكترون" اليابانية ثاني وثالث أكبر منتجي العالم للآلات اللازمة لتصنيع الرقائق على التوالي، وتعني القيود التجارية أنّه بدون الوصول إلى هذه التقنيات، لن تتمكن الصين من تصنيع الرقائق المتقدمة في المستقبل المنظور".[15]

الحظر المتبادل للهواتف: في سنة 2019 قامت إدارة الرئيس دونالد ترامب بحظر دخول هواتف الشركة الصينية "هواوي" للسوق الأمريكية. وقد كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو منع وصول الصين لمستوى أعلى في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. لكن الأخيرة حقّقت مفاجأة في النصف الثاني من 2023 حينما ردّت الصين بحظر شامل على هواتف "آبل" الأمريكية، ثمّ أعلنت شركة "هواوي" عن هاتف جديد في أواخر شهر أوت، وهو Mate 60 Pro. وعلى نحو غير معهود، لم تكشف شركة "هواوي" عن الكثير من التفاصيل حول هذا الموضوع،

لكن الفحص المستقل أكد أنّه هاتف "جي 5"، وهو الأمر الذّي استعصى على الشركات المصنّعة الصينية لفترة طويلة. على الرغم من السعر الباهظ الذّي يبلغ 999 دولارًا، فقد حفّز جهاز Mate 60 Pro المستهلكين الصينيين وتمّ بيع جميع الأجهزة المتاحة في غضون ساعات قليلة. بالنسبة للعديد من الصينيين، فهو ليس مجرّد هاتف عالي المواصفات، بل هو انتصار على العقوبات الأمريكية".[16]

وعليه فمن خلال المثال السابق يتجلّى احتواء الخصم من خلال الهواتف أيضا باعتبارها وسيلة يتجلى فيها المستوى التكنولوجي في ميدان الاتصال الذّي قد حاز عليه الخصم، وهذا مؤشّر جيوسياسي معتبر يُنظر إليه بجدية.

ويمثل الاحتواء السيبراني جزءًا من الاحتواء التكنولوجي، إذ هو ميدان ميادين الحرب التّي تشمل كلا من: البر والبحر والجو والفضاء والعالم السيبراني. هذا البعد الأخير يشمل شتى الاتصالات والبيانات القاعدية بين الأجهزة والآلات والبنى التحتية.

كما أنّ مواقع التواصل الاجتماعي من أبرز الأمثلة عن تلك المساحات التّي امتّد إليها الصراع والتنافس بين الدول، ففي هذه المواقع يتّم التعبير والترويج والدعاية والتواصل، ممّا يعني انتشارا لأنواع مختلفة من الأفكار والسياسات والدعايات. لذلك فإنّ احتواء الخصم في هذه المساحات سيعني منعه عن الانتشار الافتراضي بشكلٍ حرّ. وفي إطار الاحتواء في مواقع التواصل الاجتماعي مثلا، يمكن ضرب بعض الأمثلة عن الأساليب المنتهجة في ذلك، على غرار:

التحكم في الخوارزميات: حيث يتّم تعديل قاعدة البيانات بشكل يتيح لها التعامل تلقائيا مع صور أو مصطلحات أو أسماء شخصيات سواء بحظرها أو بتقليل وصولها لمستخدمين آخرين بواسطة خوارزميات لها القدرة على تحديد المحتوى المخالف لسياسة الموقع فتتعامل معها حسب ما تمت برمجتها عليه. الهدف من ذلك هو احتواء نوع من التوجهات لمنعها من الانتشار والتأثير.

الحظر المتبادل للتطبيقات: قامت كلّ من الصين وإيران وكوريا الشمالية بحظر منصات "الفايسبوك" و"الأنستغرام" الأمريكيتين وفرضت صعوبات على الوصول إليها بواسطة الحجب السيبراني. في حين أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ردّت بتهديدات حول فرض حظر على منصة "التيك توك" الصينية وكان أهم سبب رائج لذلك هو سريّة

وأمن البيانات، فالتطبيقات تجمع بيانات مختلفة عن أيّ مستخدم وتخزّنها ممّا أثار شكوكا حول وصولها للحكومات التّي قد تسعى لاستعمالها لأغراض تجسّسية.[17]

تمثّل هذه التطبيقات مساحات سيبرانية واسعة لإنشاء ونشر وتداول المحتوى وتخزين البيانات، سواءً كان ذلك لأغراض إيديولوجية أو سياسية أو اجتماعية واقتصادية وغيرها. ولكن في كلّ الحالات فإنّ هذه التطبيقات تتضمن ثلاث بديهيات متكاملة فيما بينها: أولا أنّها ذات عائدات مالية، وثانيا أنّها ذات سياسات خاصّة لكل واحدة منها، وثالثا أنّها وسيلة لانتشار المحتوى. فالحظر المتبادل إذن هو محاولة لاحتواء كلّ طرف للمحتوى الرقمي للطرف الآخر حتى يسيطر عليه في المساحات السيبرانية ويمنعه من الانتشار والتأثير.

المحور الثاني، المرتكزات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية للتنافس:

تتمثّل دوافع الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء صعود الصين في إرادتها الجيوسياسية الرامية إلى الحفاظ على هيمنتها القطبية في العلاقات الدولية، وكذا نزعتها الإيديولوجية في تعميم نموذجها الليبرالي الديمقراطي باعتباره النموذج الأخير المنتصر في الصراع الإيديولوجي مع الشيوعية السوفييتية –ممّا يعني حسبهم نهاية تاريخ التطور الجدلي بين المنظورات والنماذج [18]–، وكذا في دافعها الاقتصادي الرامي إلى السيطرة على أسواق المال العالمية.

ولكن نمو القوة الاقتصادية المتسارعة للصين منذ الثلث الأخير من القرن العشرين –وبالأخص بعد "الإصلاحات الموجّهة نحو السوق" **(Market-oriented reforms)** لسنة 1978 [19]– وتنامي قوتّها العسكرية، مع تحقيقها لتطور تقني متصاعد في التكنولوجيات العالية، كلّ ذلك قد عزّز من وزنها الجيوسياسي دوليا، فشكّل بذلك باعثا للقيادات الأمريكية من أجل الشعور بالتهديد الصيني للأحادية الأمريكية.

إلاّ أنّ الأمر لا يقف عند هذه الأسباب فحسب، بل يمتّد في جانب منها أيضا إلى عوامل متعلقة بالتاريخ وفي جانب آخر منها إلى عوامل متعلقة بالبنية الهشّة للنظام الدولي نفسه، إذ منذ أن "وقّعت الدولتان أول اتفاقية دبلوماسية بينهما وهي "معاهدة وانجيا" سنة 1844 في أعقاب انتهاء حروب الأفيون، والعلاقات بينهما بقيت لما يقرب من 200 عام متذبذبة بين فترات من الاشتباك المكثّف والقطيعة. إنّ كلّ من الولايات المتحدة والصين منخرطان في منافسة مترامية الأطراف تمتّد إلى المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية والفكرية، بما في ذلك الحوكمة العالمية. إنّ تكثيف التنافس بين الولايات المتحدة والصين يأتي على خلفية تآكل فعالية النظام الدولي الذّي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية. فالحروب في أوروبا والشرق الأوسط، وتراجع الدعم للعولمة الاقتصادية، وتصاعد النزعة القومية والشعبوية، والتقاء الصدمات الغذائية والطاقة والبيئية، كلّها عوامل تزيد من ضغوط النظام الدولي الحالي القائم على القواعد." [20]

أسهمت كلّ تلك الدوافع والبواعث في تحديد الهدف الاستراتيجي الأمريكي وهو: احتواء الصين.

ولكي يتّم فهم عمق الشعور الأمريكي لابّد من معرفة أهم ملامح القوة الصينية في الجوانب الاقتصادية والعسكرية، وهذا يعني عرضا للمرتكزين الاستراتيجيين اللذين يعتمد عليها كلّ منهما في تجسيد استراتيجيته ميدانيا.

1. المرتكز الاقتصادي:

تتألف القوة الاقتصادية للصين من عدّة متغيرات أساسية، ولكن يمكن اتخاذ ثلاث متغيرات محورية تشمل أهم العناصر التّي ترتكز عليها الصين في التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي كالآتي: إجمالي الناتج المحلي، حجم الصادرات الخارجية، نسبة النمو.

أولاً، إجمالي الناتج المحلي:

تمكنت الصين ومنذ تحقيقها لحجم 10 تريليون دولار كإجمالي ناتج محلي لأول مرة في 2014 من المواصلة في الزخم المرتفع نفسه طيلة السنوات اللاحقة. وبذلك أصبحت هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، محقّقة نتائج على مستوى مؤشّرات الاقتصاد الكلي بوّأتها لتكون المنافس المباشر للولايات المتحدة الأمريكية. ففي 2023 حقّقت الصين 17.9 تريليون دولار، في حين حقّقت الولايات المتحدة 27.9 تريليون دولار. وقد تعزّز قطاع الخدمات في الصين والذّي راهنت عليه ليكون رافدا اقتصاديا في تحقيق التنافس مع الولايات المتحدة حتّى بات يمثّل "أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي السنوي وما يقرب من نصف إجمالي التوظيف". [21]

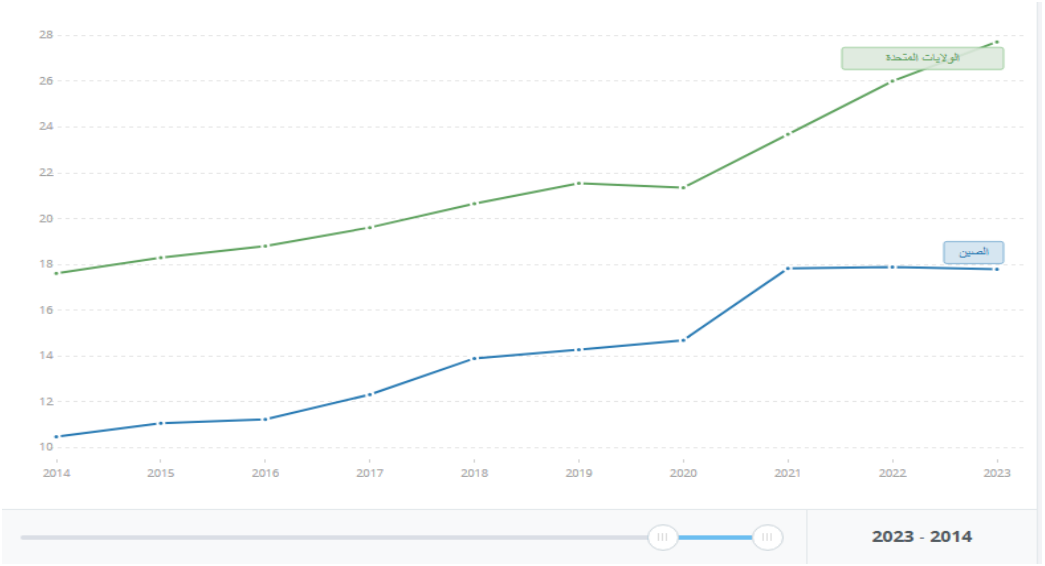

الصورة 01: منحنى بياني للمقارنة بين إجمالي الناتج المحلي الصيني والأمريكي في عشرية [2014-2023]

المصدر: موقع مجموعة البنك الدولي [22]

تؤهّل هذه الأرقام الترليونية الاقتصاد الصيني لينافس بقوة نظيره الأمريكي وتُمكّن الصين لتكون بذلك أكبر اقتصاد آسيوي يفوق الاقتصاديات المجاورة له مثل اليابان وكوريا الجنوبية ذات التوجه الجيوسياسي الغربي.

ثانيا، الصادرات الخارجية:

يُمثّل هذا المؤشّر مقياسا للتنافس الصيني الأمريكي على مستوى التجارة الثنائية بينهما وكذا على مستوى التجارة الدولية مع باقي دول العالم. وتعكس الصادرات الخارجية مدى تفتّح الدولة دبلوماسيًا ومدى مطلوبيتها من طرف المتعاملين الاقتصاديين على اختلافهم وكذا قدراتها اللوجيستيكية في التوريد ومدى اندماجها في سلاسل التوريد العالمية وأيضا قدراتها في الإنتاج.

بلغت الصادرات الصينية في 2023 حجم 3.38 تريليون دولار، بينما ناهزت الصادرات الأمريكية حدود 2.02 تريليون دولار[23] وبذلك فإنّ الصين باتت الرقم واحد عالميًا في التجارة الخارجية. ومثلما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية متفوّقة بفارق ملحوظ عن وصيفتها الصينية في إجمالي الناتج المحلي، فإنّ الأمر مع الصادرات هو العكس تماما أين تتفوّق الصين في حجم التصدير على وصيفتها الأمريكية بفارق 1.2 تريليون دولار. ولتقريب المعنى الذّي يمثّله هذا الرقم على مستوى التجارة الخارجية، فإنّه جديرٌ بالتنبيه بأنّ دولًا صناعية كبرى مثل هولندا واليابان وإيطاليا وفرنسا وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة لم تصل أرقامها التصديرية إلى سقف 1 تريليون دولار لحدّ الآن، أيْ بلغة أكثر اختصارا، فإنّ حجم الصادرات الصينية لوحده يكافئ حجم الاقتصاد البريطاني.

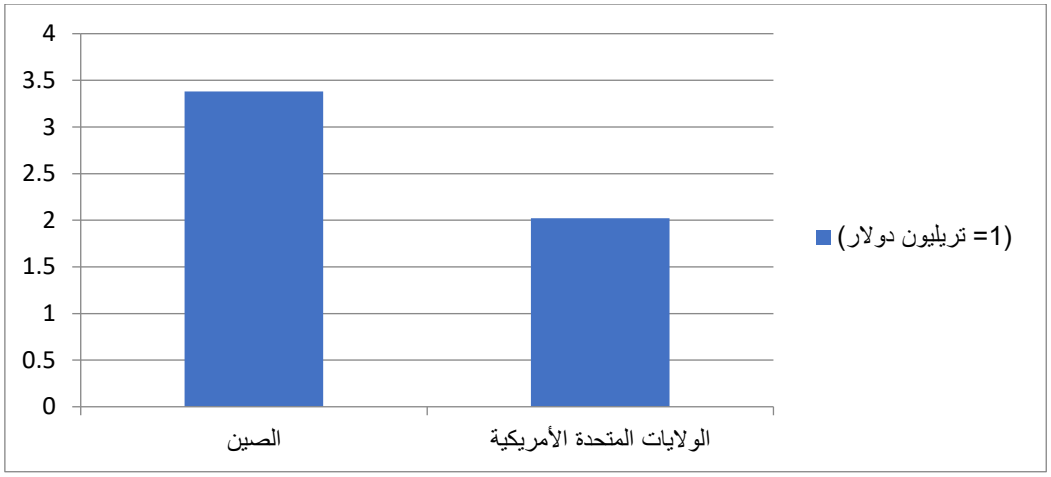

الصورة 02: مقارنة حجم الصادرات الصينية والأمريكية في سنة 2023

المصدر: من تصميم الكاتب

ثالثًا، نسبة النمو:

في العقد بين 2014 و2023 بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي الصيني 8.5 بالمائة، حيث كان التطور كالآتي:

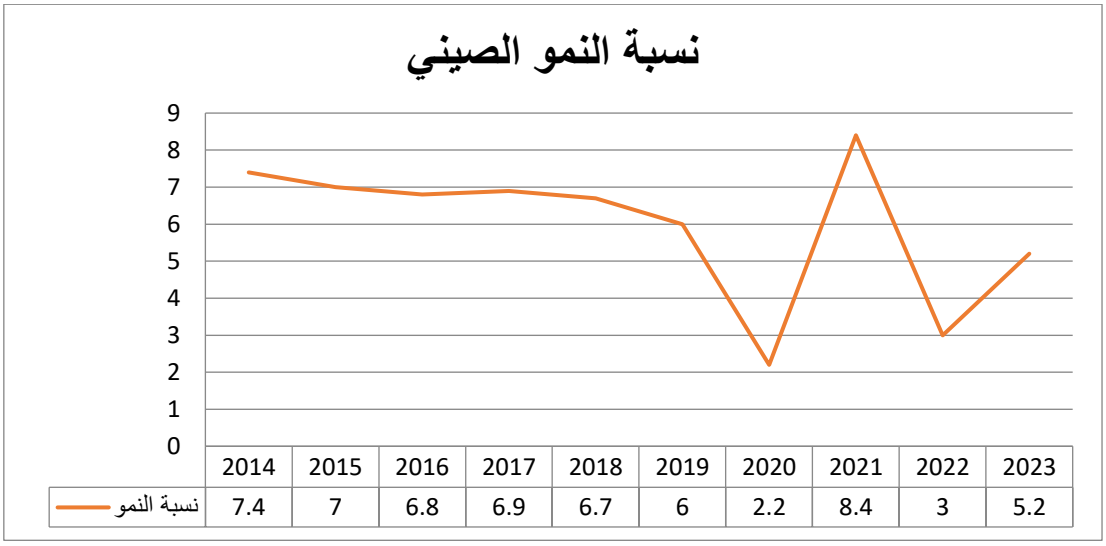

الصورة 03: تطور نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي للصين بين [2014-2023]

المصدر: من تصميم الكاتب

الأمر الملحوظ في تطور النمو الاقتصادي الصيني في العشر سنوات المحصورة في المنحنى البياني أنّه كان محافظا على استقراره في نسب نمو مرتفعة بين 2014 و2019، قبل الأزمة الوبائية لجائحة كورونا التّي أثّرت بشكلٍ معمّق في الاقتصاد. ولكن ما يثير الملاحظة هو الانتعاش الاقتصادي المرتفع بعد جائحة الوباء أين حقّقت الصين أعلى نسبة نمو وصلت فيه إلى 5.96 بالمائة سنة 2021، حيث عكست هذه النسبة قدرة الصين على التعافي. وبصفة عامة، فإنّ تحقيق الاقتصاد الصيني لمتوسّط معدل نمو يساوي 5.96 بالمائة في العشر سنوات الأخيرة يعكس طموحا متزايدا للاقتصاد الثاني في العالم ليكون منافسا قويا للاقتصاد الأمريكي.

أمّا فيما يخصّ الاقتصاد الأمريكي فقد حقّق في العشرية نفسها المحصورة بين 2014 و2023 متوسط معدل نمو يبلغ 2.32 بالمائة،[24] حيث كان التطور كالآتي:

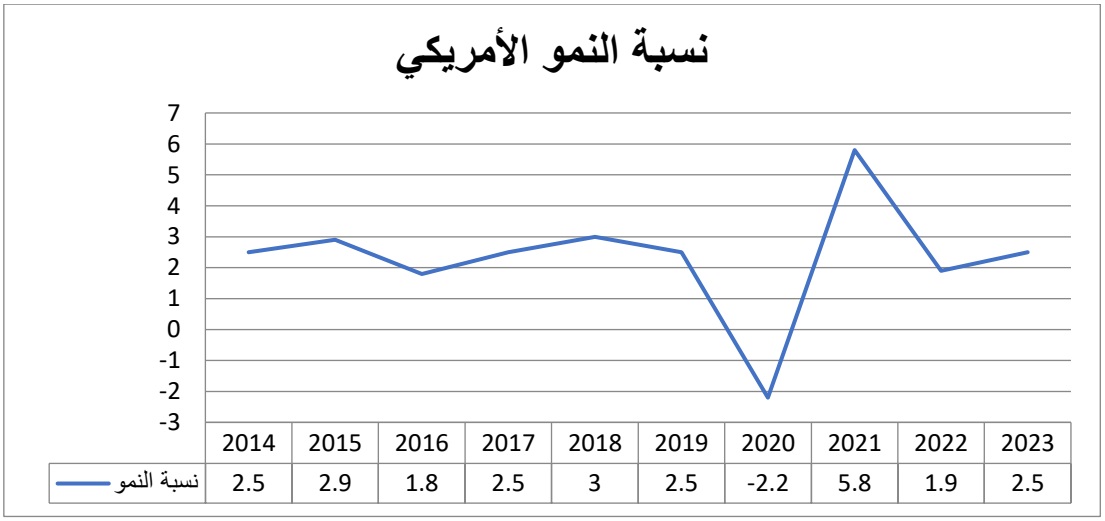

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة النمو	2.5	2.9	1.8	2.5	3	2.5	-2.2	5.8	1.9	2.5

الصورة 04: تطور نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية [2014-2023]

المصدر: من تصميم الباحث

وتُعزى هذه النسبة المنخفضة للنمو لكون أنّ الاقتصاد الأمريكي أضخم من الصيني، لهذا فإنّ مجرّد تحقيقه لمؤشّرات موجبة بعيدا عن السالبة، يُعتبر دليلا على موثوقية الاقتصاد الأمريكي في استمرارية نموه. ولكن مع ذلك فإنّ هذا لا ينفي حقيقة أساسية وهي أنّ سرعة نمو الصين ترتفع بشكلٍ ملحوظ أكبر من نظيرتها الأمريكية، فعلى سبيل المثال في الخماسي الذّي سبق وواكب جائحة كورونا انتقل الاقتصاد الصيني في فترة 2015 و2020 من

11 تريليون دولار تقريبا إلى ما يقارب 15 تريليون دولار، أيْ بنمو يناهز 27 بالمائة في خماسي واحد. بينما الاقتصاد الأمريكي في الفترة ذاتها بين 2015 و2020 انتقل من 18 تريليون دولار إلى 21 تريليون دولار بالتقريب،[25] أيْ بنمو يساوي 15 بالمائة في خماسي واحد. فالفارق بين اقتصاد البلدين في الفترة نفسها هو 7 بالمائة لصالح الصين.

باحتمالية استمرارية النمو المطرد لاقتصاد الصين، فإنّ آفاق 2035–2040 ستجعلها تساوي حجم الاقتصاد الأمريكي إذا استمر النمو وفق المستويات نفسها بالنسبة للطرفين معا.

يتضّح من خلال المقارنة بين اقتصادي الصين وأمريكا أنّ مؤشرات الصادرات الخارجية والنمو السنوي تصب في صالح الصين، بينما تبقى الولايات المتحدة الأمريكية متفوقة في حجم ناتجها المحلي. وعلى الرغم من أنّ المقارنة الاقتصادية بين البلدين تتطلب توسيعا أكثر للمؤشرات سواء تلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي أو الاقتصاد الجزئي، مع أخذ العديد من العوامل الأخرى التّي تؤثر سلبا أو إيجابا على اقتصاد كلّ دولة على حِدا بعين الاعتبار، إلاّ أنّ النظرة الإجمالية تشرح بوضوح الواقع الاقتصادي والإنتاجي للدولتين والذّي يتميّز بالتنافسية العالية بينهما. هذا الواقع الذّي يفيد في استخلاص الملاحظات الجيوسياسية التّي تتيح فهم المسارات التّي يمكن أن يتخذّها هذا التنافس، بين التعاون أو الصراع.

2. المرتكز العسكري:

يمثّل الإعداد العسكري أهم ركيزة في السياسات العليا، ولذلك يلقى اهتماما منقطع النظير من طرف السياسة الواقعية التّي تعتمد بالأساس على مفهوم القوة والأمن القومي. لهذا هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على المجال العسكري الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان الاتحاد السوفييتي أول من اجترح معها مسار سباق التسلح الذّي ميّز فترة الحرب الباردة بالتوتر الجيوسياسي. ولكن الصين واصلت هذا السباق ورفعته إلى مستويات عليا بعد تفكّك الاتحاد السوفييتي ووصول نهضتها الاقتصادية إلى مراتب أكبر. الأمر الذّي جعل من التهديد الصيني بالنسبة للتقدير الاستراتيجي الأمريكي من أولى أولويات اهتمامات السياسة الخارجية، وهذا نظرًا للتطور الملحوظ الذّي شهده القطاع العسكري الصيني في مجالات سلاح البحرية وسلاح الجو والحرب السيبرانية.

من أجل ذلك، فإنّ المقارنة بين القوة العسكرية الأمريكية ونظيرتها الصينية، وفق أحدث المعطيات من المصادر الحكومية والدولية الموثوقة، ستقدّم نظرةً أكثر دقة عن توازن القوى بين الطرفين **اعتمادا على ستّة مؤشّرات أساسية** وهي: القوة البشرية، والقدرات العسكرية، والإنفاق العسكري، والقدرات النووية، والقواعد العسكرية الخارجية، والقدرات السيبرانية.

أولا، مؤشّر القوة البشرية (الأرقام تقريبية):

أ. الولايات المتحدة الأمريكية، تمتلك من السكان: 342 مليون نسمة، أمّا عدد الجنود في الخدمة فعددهم 1.32 مليونا. أمّا قوات الاحتياط فعددهم 800 ألف. [26]

ب. أمّا الصين: فتمتلك من السكان: 1.41 مليار نسمة، أما عدد الجنود في الخدمة فعددهم 2.03 مليونا. أمّا قوات الاحتياط فعددهم 510 ألف. [27]

التقييم: يصبّ مؤشّر القوة البشرية لصالح الصين وذلك نظرا لكتلتها السكانية الضخمة، ممّا يؤهلها لتأدية دور عسكري طموح. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية رغم كتلتها السكانية الأصغر من نظيرتها الصينية بأربعة أضعاف تقريبا، فإنّها تمتلك نصف ما لدى الصين من جنود في الخدمة، فضلا على أنّ قواتها الاحتياطية أكبر أيضا. وهذا يشير لنزعتها العسكرية الأكثر جموحا من نظيرتها الصينية من جهة، ولقدراتها التمويلية الأكبر منها أيضا من جهة أخرى.

ثانيا، مؤشّر القدرات العسكرية (الأرقام تقريبية):

1. القوة الجوية:

أ. الولايات المتحدة الأمريكية، تمتلك من الأفراد 701 ألف. أمّا إجمالي الطائرات فتمتلك 13 ألفا. أمّا عن المقاتلات فلها 1790، منها المقاتلات الهجومية 889. أمّا المروحيات فلها 5843، منها المروحيات الهجومية بـ 1000 مروحية. [28]

ب. أمّا الصين، فتمتلك من الأفراد 400 ألف. أمّا إجمالي الطائرات لها 3309. أما المقاتلات فلها 1212، منها المقاتلات الهجومية بـ 371. أما المروحيات فلها: 913، منها المروحيات الهجومية بـ 281 مروحية.[29]

التقييم: يصبّ مؤشّر القوة الجوية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، سواء من حيث عدد الأفراد أو التجهيزات. فهي أكبر من نظيرتها الصينية بأربعة أضعاف تقريبا ممّا يعني فجوة كبرى لصالح الدولة الأطلسية. وكون أنّ 50 بالمائة تقريبا من المقاتلات الأمريكية هجومية، فهذا يشير إلى هيمنة نزعة الهجوم على سلاح الجو الأمريكي أكثر من نظيره الصيني الذّي لا تشكّل المقاتلات الهجومية إلاّ 30 بالمائة تقريبا من ترسانته القتالية. كما أنّ لسلاح المروحيات في الجيش الأمريكي حضورا مهيمنا ممّا يعكس تركيزه الكبير على التحرّكات السريعة. فتتضّح بذلك الفلسفة الجيوسياسية الأمريكية بكونها تتبنى دور القوة الجوية الهجومية في فرض الواقع الجيوسياسي على الأرض.

2. القوة البرية:

أ. الولايات المتحدة الأمريكية: عدد الأفراد في قواتها البرية يبلغ 1.4 مليون جندي. أمّا الدبابات فتبلغ 4640. أمّا المدرعات فتبلغ 392 ألفا. بينما عدد المدافع ذاتية الحركة فتبلغ 671 مدفعا. بينما راجمات الصواريخ فتُقدّر بـ 641 راجمة.[30]

ب. أمّا الصين، فعدد الأفراد في قواتها البرية هو 2.5 مليون جندي، أمّا الدبابات: 6800، بينما المدرعات 144 ألفا. أمّا المدافع ذاتية الحركة فتبلغ 3490، في حين أنّ راجمات الصواريخ فتُقدّر بـ 2750 راجمة.[31]

التقييم: يميل ميزان القوة البرية لصالح الصين بشكلٍ مهيمن. ويعود ذلك إلى التعداد الكبير للجيش الصيني من جهة وإلى المساحة الصينية الشاسعة التّي تفوق 9 مليون كلم مربّع من جهة أخرى، والتّي تتطلّب تجنيدًا أكبر للقوات. كما أنّها تعتمد على سلاح الدبابات اعتمادا ساحقا بما يجعلها الأولى عالميا في حجم هذا السلاح، ممّا يعكس فلسفتها الدفاعية التّي تُركّز على الحسم والسيطرة على القتال في الاشتباك الأرضي. ومع ذلك فإنّ المدرّعات الأمريكية أكبر من نظيرتها الصينية بأكثر من ضعفين ممّا يشير إلى تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على عنصر

السرعة في التحركات الأرضية. فضلا على أنّ الأرقام البرية لأمريكا تعكس ظروفها الجيوسياسية المحيطة بها والمتميزة حدوديا بالاستقرار العسكري وقلّة الدول الحدودية، ممّا لا يفرض عليها تطويرا كبيرا لقواتها البرية مقارنة بالصين.

3. القوة البحرية:

أ. الولايات المتحدة الأمريكية: عدد الأفراد في بحريتها يبلغ 667 ألفا، بإجمالي قطع بحرية تبلغ 440 قطعة، في حين أنّ لها من حاملات الطائرات 11 وحدة. أمّا حاملات المروحيات فلها 9. أمّا المدمّرات فلها 81 مدمّرة. بينما لها من الغواصات 70 وحدة، ومن الكورفيت فلها 26. أمّا الفرقاطات فلا تمتلك أيّ واحدة. بينما لها من كاسحات الألغام تُقدّر بـ 8 كاسحات.[32]

ب. أما الصين: فلها من عدد الأفراد في بحريتها حوالي 380 ألفا. أمّا إجمالي القطع البحرية فقدّرت بـ 754. و3 حاملات الطائرات. أمّا حاملات المروحيات لها 4. ولها من المدمّرات 50 مدمّرة. أمّا الغواصات فلها 61، والكورفيت 72. أمّا الفرقاطات فلها 47. بينما لها من كاسحات الألغام 36 وحدة.[33]

التقييم: تَظهر قوة الصين في هذا المؤشّر بامتلاكها لأكبر عددٍ من القطع البحرية. بما يعكس توجّهاتها الجيوسياسية الطامحة في إنشاء قوة قادرة على منافسة البحرية الأمريكية. فضلاً عن منافستها لها في مجال الغواصات والمدمّرات أين يظهر التقارب بين الطرفين، وكذا التفوق على نظيرتها في القطع البحرية المتعلقة بالفرقاطات والكورفيتات. إلاّ أنّ القوة الأمريكية تبدو جليّة في مجال حاملات الطائرات –المرتبطة طرديا مع القوة الجوية– ممّا تعطيها ميزة استراتيجية بعيدة المدى لتحييد قوات الخصم. ومن خلال ذلك يتبيّن بأنّ المجال البحري هو أكبر مجال للتنافس بين الطرفين مع كلّ ما يحمله ذلك من دلالاتٍ جيوسياسية.

ثالثا، مؤشّر الإنفاق العسكري:

أ. الولايات المتحدة الأمريكية، بلغت ميزانية دفاعها السنوية 886 مليار دولار حسب إحصائيات سنة 2024.[34]

ب. أمّا الصين، فقد بلغت ميزانية دفاعها السنوية 296 مليار دولار سنة 2023 [35]، بينما "تشير دراسة استقصائية لنماذج متعدّدة لميزانية الدفاع في جمهورية الصين الشعبية إلى أنّ بكين تُنفق ما بين 40% و90% أكثر ممّا تعلن عنه في ميزانيتها الدفاعية العامة، وهو ما يعادل ما يقرب من 330 مليار دولار إلى 450 مليار دولار من إجمالي الإنفاق الدفاعي لعام 2024. ويتمثّل الإجماع بين الخبراء في أنّ رقم الإنفاق الدفاعي المعلن عنه علنًا لجمهورية الصين الشعبية لا يتضمن مجمل استثمارات جمهورية الصين الشعبية في دفاعها، لذا يتّم استخدام أساليب بديلة".[36]

رابعا، مؤشّر القدرات النووية:

أ. الولايات المتحدة الأمريكية: تمتلك زهاء 5,044 رأسا نوويا.[37]

ب. أمّا الصين فتحظي بزهاء 500 رأس نووي.[38]

خامسا، مؤشّر القواعد العسكرية الخارجية:

أ. الولايات المتحدة الأمريكية: تمتلك حوالي 750 قاعدة عسكرية في أكثر من 80 دولة حول العالم.[39] مع انتشار عسكري واسع لما يقارب من 172 ألف جندي، موزّعين بشكل أكبر على كل من اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية.[40]

ب. أمّا الصين فتمتلك قاعدة عسكرية خارجية واحدة في دولة جيبوتي.[41]

سادسا، مؤشّر القدرات السيبرانية:

أ. الولايات المتحدة الأمريكية: تعد الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في المجال وذلك بفضل مؤسّسات حكومية على شاكلة "القياد السيبرانية الأمريكية" **(USCYBERCOM)** والتّي نظّمت أكبر مناورة سيبرانية متعدّدة الجنسيات في 2021 تحت اسم "Cyber Flag 21-1".[42] كما أنّ لها استراتيجية للدفاع السيبراني تمّ الإعلان عنها سنة 2023 من طرف وزارة الدفاع ترتكز على تعزيز قدرات الحلفاء والشركاء

لزيادة الأمن السيبراني للولايات المتحدة الأمريكية في إطار جماعي غير أحادي، وكذا على دمج القدرات السيبرانية مع القدرات الحربية التقليدية.[43]

ب. **الصين:** تعزّز قدراتها السيبرانية عبر إنشاء وحدات للحرب الإلكترونية ومن أشهرها "وحدة 61398" التابعة لجيش التحرير الشعبي، والتّي تُعتبر من أكثر الوحدات نشاطا وذات صيت واسع والمعروفة باسم "القسم الثالث".[44]

هذه هي المؤشّرات الستّة التّي تُعبّر دقّة توازن القوى بين الولايات المتحدة والصين.

3. المرتكز التكنولوجي:

من أبرز جوانب التنافس بين القوتين العظميين هو الجانب التكنولوجي باعتباره مرتكزا محوريا في البنية التحتية والميزة التنافسية الاقتصادية والقدرات العسكرية لكلّ دولة على حدة. وبحكم أنّ المرتكزين الاثنين، الاقتصادي والعسكري، لاستراتيجية الاحتواء التّي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية والصين في مسعى كل واحدة منهما إلى تعزيز نفوذها في الخارج، يحتاجان لأكبر قدر من التقنيات العالية حتّى يُحقّقا أهدافهما الاستراتيجية، فإنّ التكنولوجيا عينها تصبح ميدانا للتنافس وتطبيق الاحتواء أين يسعى كلّ طرف إلى تحجيم التقدم التكنولوجي للآخر حتّى يحجّم بدوره من نموّه الاقتصادي والعسكري.

وبالرغم من تعدّد المجالات التكنولوجية التّي تتنافس فيها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلاّ أنّ المجالات التّي لاقت صدى إعلاميا واسعا واهتماما بحثيا مركزا هي تلك المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، وشبكة الاتصالات (جي 5)، والفضاء، والطاقة النظيفة، إذ تمثّل بمجملها أهم العوامل التّي بإمكانها حسم التفوق لأحد المتنافسين، التّي نُقدّم عن كلّ منها فيما يأتي فكرةً مختصرة.

أولاً، الذكاء الاصطناعي:

بكونه فرعا من علوم الحاسوب، فإنّ له القدرة على تجميع البيانات ومعالجتها بشكل يحاكي فيه طريقة الاستنتاج واتخاذ القرار لدى الإنسان، وهذا ما يمكّنه من الاستجابة بكفاءة عالية للمهمات التّي توكل إليه حسب طبيعة كل مجال. فتعميم استعماله في القطاعات الأخرى مثل التعليم والدفاع والصحة والاتصالات والمواصلات والصناعة وغيرها، يمثّل تحديا مستقبليا لدى الحكومات من أجل الوصول إلى أمثل تحكم في هذه التكنولوجيا ومنع استخدامها بشكل غير مسؤول. وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على شركات رائدة في المجال السيبراني مثل غوغل ومايكروسوفت وأوبن إي آي، لتعزيز تفوقها التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي. ولكن في مقابل ذلك فإنّ الصين قد راهنت على هذا المجال عبر إطلاق خطتها الوطنية في سنة 2017، مستهدفة بذلك –وفق تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) [45]– أن تكون الرائدة عالميا في الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030، وهذا ما يتماشى مع تقديراتها التّي ترى "أنّ التقدم والاستقلالية في مجال الذكاء الاصطناعي أمر أساسي "للحرب الذكية"، وهو مفهوم جمهورية الصين الشعبية للحرب المستقبلية".[46]

ثانيا، مجال الرقاقات الإلكترونية:

هي من التكنولوجيات الفائقة والحساسة التّي تعتبر عاملا أساسيًا يحدّد مدى تطور البنية التقنية لطرف دون آخر، إذ تعمل من الناحية التقنية على التحكم في التدفق الكهربائي في الأجهزة الإلكترونية وتتفاعل بكفاءة كبيرة مع مختلف درجات الحرارة سواء المنخفضة أو المرتفعة، لهذا فهي مكون أساسي في الصناعات العسكرية والفضائية وباقي الإلكترونيات عموما، ويتّم تصنيع معظمها في دول قليلة العدد من أهمها تايوان وكوريا الجنوبية. وقد تحوّل هذا المجال إلى ميدان تنافس جيوسياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفتح مسارا لسياسة الاحتواء بينهما. إذ أنّ تايوان وكوريا الجنوبية من الناحية الجيوسياسية تنتميان للحلف الغربي، أمّا من الناحية التكنولوجية "فإنّ الشركة التايوانية (TSMC) وسامسونج في كوريا الجنوبية كانتا تصنعان أشباه موصلات بالكمية التجارية عند حدود 7 نانومتر وتسعيان إلى التقدم في عقدة العملية إلى حجم 5 نانومتر ثمّ تستهدفان الوصول إلى 3 نانومتر للرقاقات الإلكترونية في منتصف العشرينيات هذا القرن".[47] (وعقدة العملية Process Node: هو مصطلح صناعي لجيل معين من أجيال التصنيع يتّم فيه تسمية العقدة باسم الحجم الأصغر لها).

وكنبذة عن تاريخ التنافس الجيوسياسي في هذا المجال بين الطرفين، فإنّ سنة 2017 كانت شاهدة على بداية الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في مجال الرقاقات الإلكترونية ممّا أدّى لتوسيع الفجوة في التعامل التجاري والتكنولوجي بين الصين وتلك الدول، وهذا بعد "تغريم شركة الاتصالات الصينية Zte بمبلغ 892 مليون دولار بسبب انتهاكها لقانون العقوبات الأمريكي. وفي 2018 أعلنت الصين –وبعد العجز التجاري الذّي كانت تمرّ به– عن تعزيز الواردات من أمريكا وبالأخصّ في مجال أشباه المُوصِلات. وقد كانت الصفقة تبدو مربحة للطرفين، ولهذا تباحثت إدارة ترامب في فيفري 2019 حول سبل رفع بعض العقوبات وتشجيع الصين لشراء المزيد من أشباه الموصلات الأمريكية بدلا من عزلها عن النظام البيئي، الأمر الذّي قد يؤدي إلى تشجيعها على إنشاء صناعتها الخاصة بها في مجال أشباه الموصلات" [48]، ولكن العكس تماما هو الذّي حدث وبدأت فعلا الحرب التجارية بينهما، إذ الصين باتت ترى في السياسات الأمريكية أنّها كسر لطموحات بكين وشركاتها التكنولوجية في التنافس عالميا، بل "إضعاف لطموح "طريق الحرير الرقمي" **(Degital Silk Road)** المتضمن ضمن "مبادرة الحزام والطريق". [49]

وعلى الرغم من وصول الصين إلى تصنيع رقاقات بحجم 7 نانومتر إلاّ أنّها تعاني من تحديات عدّة متعلقة بجودة التصنيع وحجمه أيضا، ولهذا فإنّها لحدّ الآن تستطيع صناعة العقد الصناعية الأكبر حجما من أجل الإنتاج التجاري، ولهذا "فمن المتوقع في 2025 أن يتّم إنتاج 40 بالمائة من جميع الرقاقات من مقاس 28 نانومتر عالميا في الصين". [50]

ثالثا، مجال الاتصالات اللاسلكية (الجيل الخامس G5)

من خلال شبكة الجيل الخامس (G5) يصل التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى مستويات عليا ليس فقط في تطوير البنية التحتية الخاصّة بهذا المجال بل امتّد إلى العقوبات الاقتصادية المتعلقة به أيضا مثل تلك التي فرضتها أمريكا على شركة هواوي الصينية على غرار تلك "التهم الجنائية التّي وجهتها إليها وزارة العدل الأمريكية في جانفي 2019 بتهم الاحتيال المالي وانتهاك العقوبات" [51]، والتّي ردّت عليها شركة هواوي في شهر مارس من العام نفسه عبر تقديم "شكوى إلى محكمة فيدرالية أمريكية في تكساس تطعن في دستورية المادة 889

من قانون تفويض الدفاع الوطني لعام 2019، حيث سعت من خلال هذا الإجراء إلى الحصول على حكم إعلاني بأنّ القيود التي تستهدف هواوي غير دستورية".[52]

لكن الرئيس الأمريكي ترامب سريعا ما قام آنذاك في 15 ماي 2019 بالإمضاء على الأمر التنفيذي رقم "13873 بشأن تأمين سلسلة توريد خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقاضي بحظر أيّ شراء أو استخدام لتكنولوجيات الإعلام والاتصال التّي تنتجها كيانات خاضعة لسيطرة خصم أجنبي، والتّي قد تخلق خطرا تخريبيا أو آثارا كارثية على البنية التحتية الحيوية للبلاد. ورغم عدم إدراج اسم الصين أو منتجاتها بشكل صريح إلاّ أنّ القيام بتحديد الإجراءات التفصيلية في ذلك أحيلت للمؤسّسات المختصّة".[53]

من خلال ما سبق، يمكن ملاحظة أنّ مجال الاتصالات في الجيل الخامس أصبح شديد المنافسة بين البلدين لأنّ المسوغات الاستراتيجية المحفزة لهذا التنافس هو الامتيازات الاقتصادية والتكنولوجية، حيث أنّ "الذّي سيهيمن على هذا المجال سيكون هو الرائد في وضع المعايير وبراءات الاختراع وسلسلة التوريد العالمية المتعلقة بالجيل الخامس"[54]، كما أنّ العائدات الاقتصادية لشبكة هذا الجيل في الولايات المتحدة الأمريكية مع ما يرتبط بها من تطبيقات "بإمكانها إنشاء أو تحويل ما يصل إلى 16 مليون وظيفة بين الدوام الكلي والجزئي والوظائف المؤقتة، وإضافة 1.5 تريليون دولار لإجمالي الناتج المحلي الأمريكي في 2025".[55]

أمّا على المستوى الشامل فإنّ خصائص الجيل الخامس من الاتصالات اللاسلكية التّي تتمتّع بسرعات تنزيل تصل إلى 20 جيغابايت/ث، وارتباطها مع عدّة مجالات حسّاسة ودقيقة مثل العمليات الجراحية عن بعد، وانترنت الأشياء (IoT)، والواقع المعزز والافتراضي (AR/VR)، والسيارات ذاتية القيادة، ستعزّز النمو الدولي لأنّه "من المتوقع أن القيمة الاقتصادية لهذه الشبكة في الاقتصاد العالمي ستكون 13.2 تريليون دولار في آفاق سنة 2035–أيْ 5 بالمائة من إجمالي الناتج العالمي المتوقع حينئذ– كما أنّها ستسهم في توليد 22.3 مليون فرصة عمل حول العالم عبر الاستثمارات المتعلقة بالشبكة والخدمات".[56]

رابعا، مجال الفضاء:

يُعدُّ الفضاء ميدان تنافس جيوسياسي حساس بين البلدين، فإضافةً إلى الميدان البري والبحري والجوي فإنّ الميدان الفضائي ومنذ فترة الحرب الباردة بات امتدادا للتنافس الدولي لثلاث أسباب أساسية: للتفوق الذّي يمنحه في مجال الجوسسة والاتصالات، والتفوّق التقني الذّي يعزّز به قدرات الدولة في مجال الطيران والفضاء، وللمكانة الجيوسياسية التّي يمنحها للدولة على المستوى العالمي.

ومن مؤشّرات هذا التنافس –والذّي تتفوّق فيه الولايات المتحدة الأمريكية تقليديا– أن وضعت الصين "خططا لتصبح قوة عظمى في الفضاء بحلول عام 2045، وكانت من أحدث مهماتها الفضائية هي تلك التّي أطلقتها في 3 ماي 2024 تحت مسمى "تشانغ آه–6" والهادفة إلى استكشاف الوجه البعيد للقمر لجمع عينات منه".[57] كما أنّها تعزّز من قواعد الإطلاق على أراضيها بامتلاكها 9 منصات، من بينها منصتين قيد الإنشاء على الساحلين الشرقي والجنوبي، فضلا عن تعزيزها لمبادرتها الاقتصادية "الطريق والحزام" بمكوّنٍ جديد لهذه المبادرة والذّي يُشار إليه باسم "طريق الحرير الفضائي" [58] والذّي يتضمن جملة من المشاريع التكنولوجية.

الصورة (07): مواقع منصات الإطلاق الفضائية الصينية

Source: Hema Nadarajah, China: A Global Power's Celestial Ambitions, *Asia Pacific Foundation of Canada*, (May. 9, 2024)

وقد مضت الصين قدما في استكشاف الفضاء عبر خطوتها الكبيرة المتمثلة في هبوط مركبتها "Zhurong" على سطح المريخ بتاريخ 15 ماي 2021 لتكون بذلك ثاني دولة بعد الولايات المتحدة الأمريكية تُحقّق هذا الإنجاز.[59] كما أطلقت أيضا مشروعا يتمثل في "بناء نظام عالي الدقة لمراقبة الأرض" يعتمد على الأقمار الصناعية والمناطيد والطائرات الستراتوسفيرية، [60] كما بدأت في تنفيذ مشروع "رحلات الفضاء المأهولة" منذ 21 سبتمبر 1992 حينما وافقت اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني على المشروع.[61] إضافة إلى "نظام (بيدو – Beidou) للملاحة عبر الأقمار الصناعية"، والذّي تمّ إنشاؤه وتشغيله بشكل مستقل من طرف الصين،[62] حيث يستهدف أن يكون منافسا لنظام "Gps" الأمريكي.

وعلى الرغم من التفاوت الكبير بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في حجم الإنفاق على الفضاء، "حيث تفوق أمريكا الصين بخمسة أضعاف الإنفاق تقريبا، فإنّ زيادات الإنفاق الصيني على الفضاء بستة أضعاف بين 2022 و2023 هو مؤشّر واضح على الطموحات الصينية".[63]

هذه الطموحات التّي كانت موضوع نقاش جيوسياسي متوتّر في الأوساط الغربية، إذْ "خلال جلسة استماع عقدها الكونجرس الأمريكي صرح رئيس وكالة ناسا، (بيل نيلسون)، بأنّ برنامج الفضاء المدني الصيني هو برنامج عسكري. وفي تقريره لعام 2023، وصف مكتب مدير الاستخبارات الوطنية بالولايات المتحدة قطاع الفضاء الصيني بأنّه تهديد لأمن الولايات المتحدة. وسلّط الضوء على تطلعات الأمة إلى التفوق على الولايات المتحدة بحلول عام 2045، الأمر الذّي قد يؤدّي إلى تآكل النفوذ الأمريكي في المجالات العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والدبلوماسية. إنّ اهتمامها الأساسي –وأحد العوامل التّي دفعت الكونجرس إلى حظرها– هو الدور الذّي يلعبه الجيش الصيني في مجالات مثل الملاحة والاستطلاع عبر الأقمار الصناعية. فمن بين أكثر من 700 قمر صناعي وضعتها الصين في المدار، كانت 245 منها لأغراض عسكرية، (بالمقارنة، تمتلك الهند 26 قمرًا صناعيًا عسكريًا فقط من أصل أكثر من 120)".[64]

خامسا، مجال الطاقة النظيفة:

يمتّد التنافس أيضا بين البلدين ليشمل الاستثمار في الطاقات المتجدّدة والشبكات الكهربائية والتخزين والكفاءة الطاقوية والطاقة النووية، إضافة لفروع أخرى مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمركبات الكهربائية وغيرها. فوفقا لوكالة الطاقة الدولية فإنّه "بين 2021 و2023 ارتفعت نسبة الاستثمار في الطاقة النظيفة إلى 24 بالمائة، حيث تمّ حشد 1740 مليار دولارا لهذا المجال. إذْ بمقابل كلّ 1 دولار تمّ استثماره في الوقود الأحفوري سنة 2023، فقد تمّ استثمار 1.7 دولار في الطاقة النظيفة".[65]

فانطلاقا من هذا التقييم لوكالة الطاقة يمكن رسم صورة عن المشهد الطاقوي لعالَم ما بعد جائحة كورونا والذّي تميّز بزيادة الطلب على الطاقة النظيفة إثر الاستجابات السريعة للتعافي من الوباء. وتُمثّل الصين الدولة الأكثر استثمارا في مجال الطاقة عموما، والطاقات المتجدّدة خصوصًا –التّي هي فرع من فروع التحول الطاقوي نحو الطاقة النظيفة– بمبلغ يقارب 360 مليار دولار في 2024 وهذا ما يوضّحه الشكل البياني الآتي من خلال مقارنتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسين آخرين:

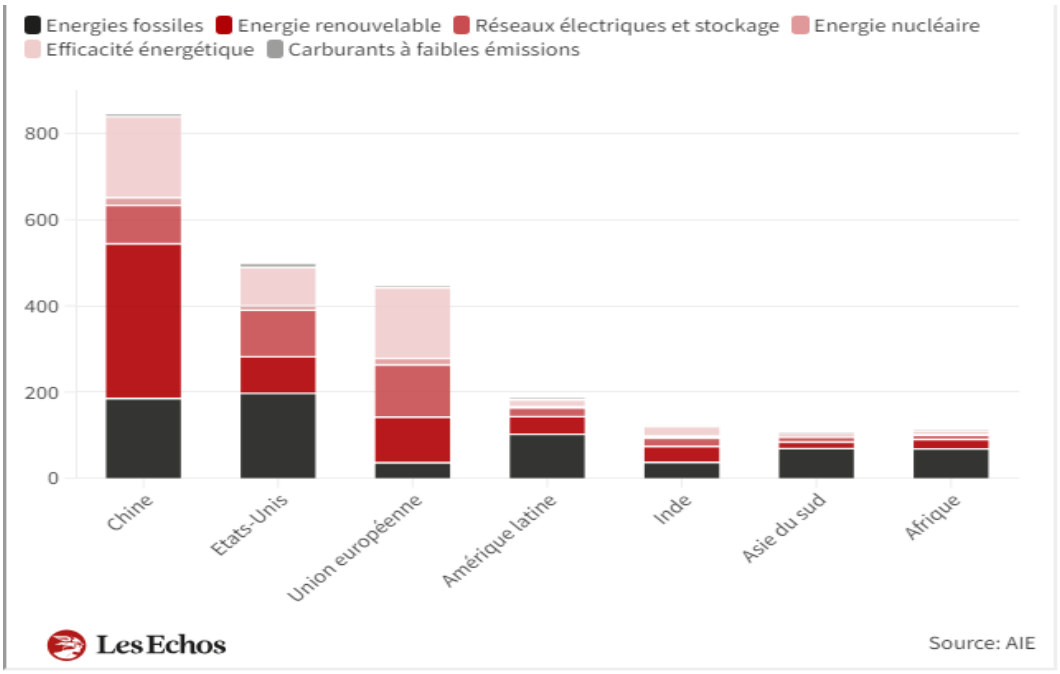

الصورة (08): الاستثمارات الطاقوية في سنة 2024

Source : Joséphine Boone, Les investissements dans le solaire devraient atteindre un nouveau record en 2024, *les echos*, (6 juin 2024)

يتضمن الرسم البياني السابق قائمة ترتيبية بأكبر المستثمرين في الطاقة لسنة 2024 مع توقعات حول ميزانياتهم الطاقوية السنوية: تحتل فيه الصين المرتبة الأولى متبوعة بالولايات المتحدة الأمريكية. يشمل الاستثمار فروعا عدّة موضّحة بالترتيب التصاعدي من الأسفل إلى الأعلى كالآتي: باللون الأسود هو الوقود الأحفوري والذّي تستثمر فيه الصين ما يقارب 185 مليار دولار، ثمّ فوقه الطاقة المتجدّدة باللون الأحمر باستثمار 359 مليار دولار، ثمّ الشبكات الكهربائية والتخزين باستثمار 89 مليار دولار، لتأتي بعدها بالترتيب الاستثمارات في الطاقة النووية والكفاءة الطاقوية (باستثمارات كبيرة تساوي 188 مليار دولار)، ثمّ المحروقات قليلة الانبعاث.

وبالمقارنة مع أمريكا فإنّ الأخيرة تستثمر في الوقود الأحفوري ما يقارب 197 مليار دولار، ثمّ الطاقة المتجدّدة باللون الأحمر باستثمار 85 مليار دولار، ثمّ الشبكات الكهربائية والتخزين باستثمار 108 مليار دولار، لتأتي بعدها بالترتيب الاستثمارات في الطاقة النووية والكفاءة الطاقوية (باستثمارات تساوي 89 مليار دولار)، والمحروقات قليلة الانبعاث.

يمكن ملاحظة أنّ الفرق بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يكمن في تركيز الصين على الطاقات المتجدّدة بشكلٍ يفوق نظيرتها بأكثر من 4 أضعاف. وقد بدأ هذا التحول يتخّذ طورًا سريعًا منذ الأزمة الوبائية، إذ في بدايات 2021 كانت الحاجة شديدة للطاقة بسبب محاولة الاقتصاديات العالمية تعويض ما خسائرها، وارتفع مع ذلك تزايد في الاستثمارات المرتبطة بالطاقات الخالية من الكربون مقارنة بالأحفورية. والسبب في ذلك هو أنّ الأزمة الوبائية حينما تسبّبت بالإغلاق فإنّها أضرت بسوق المحروقات ممّا استوجب على الدول البحث عن بدائل مناسبة. فارتفعت بذلك الاستثمارات في الطاقات النظيفة والخالية من الكربون مقارنة بالأحفورية بشكلٍ مطرد خلال السنوات القليلة الماضية مثلما يوضّح الرسم البياني الآتي:

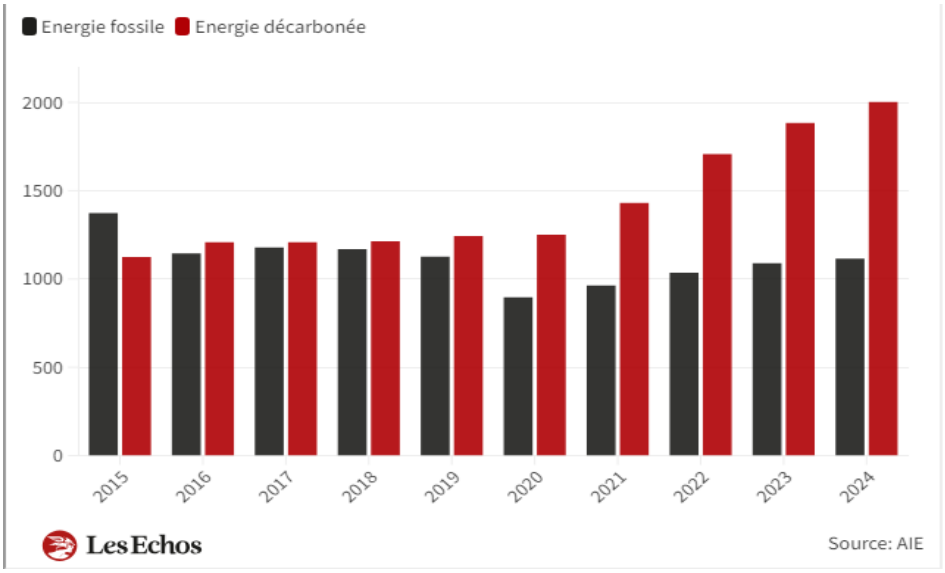

الصورة (09): الاستثمار العالمي السنوي في الطاقة بالمليار دولار

Source : Joséphine Boone, Les investissements dans le solaire devraient atteindre un nouveau record en 2024, *les echos*, (6 juin 2024)

يقدّم الرسم البياني السابق مقارنة بين الاستثمارات في الوقود الأحفوري (باللون الأسود) والطاقات النظيفة (باللون الأحمر)، والملاحظة التّي يمكن استخلاصها من البيانات هي أنّ سنة 2021 كانت نقطة الانعطاف في التحوّل السريع نحو زيادة الاستثمارات في الطاقة النظيفة والتّي ناهزت خلال 2024 حجم 2 تريليون دولار. وهذا يدلّ على أنّ التنافس الجيوسياسي الأمريكي–الصيني سيلقي بتداعياته على سوق الطاقة النظيفة أين سيسعى كلّ طرف إلى السيطرة عليه من خلال سياسات مختلفة يمكن أن تؤدّي بطريقة أو بأخرى إلى زعزعة هذا السوق مثلما زعزت سوق الطاقة الأحفورية أيضا، وبازدياد الاستثمارات في هذا المجال ستزداد حركية الاقتصاد العالمي ممّا سيتطلب تتبعا أكثر لنتائج هذا التحول ومساراته المختلفة. ولهذا صرح السيّد فاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، قائلا: "إنّ الاستثمارات في الطاقة النظيفة تسجل أرقاما قياسية جديدة، حتّى في ظلّ الظروف الاقتصادية الصعبة، وهو ما يسلّط الضوء على ديناميكيات الاقتصاد الطاقوي العالمي الجديد".[66] وكمثال عن هذه الديناميكيات الجديدة هي سيطرة الصين على صناعة الألواح الشمسية عالميا بنسبة 77.8 بالمائة، حيث أنّه منذ تأسيس شركة

(تونغوي سولار Tongwei Solar) في سنة 2009 وهي تتخّذ مسارا تصاعديا إلى غاية وصولها لتكون أكبر منتج لهذه الألواح في العالم.[67]

يتضّح من خلال استشفاف مسار الاحتواء التكنولوجي بين البلدين بأنّ الأدوات الموجودة في يدّ الصين والولايات المتحدة الأمريكية على حدّ سواء هي أدوات حسّاسة بما يجعل النتائج وخيمة على مستوى العلاقات التجارية العالمية في حالة تلاشى الضبط السياسي العقلاني لهذه الأدوات، وذلك لأنّ هذه الحروب التجارية ستؤثّر على سلاسل التوريد العالمية وتُحدث توترا في الأسعار وتخلق اضطرابا في البورصات. كما أنّها ستضيّق من هوامش الاختيار لدى البلدان الأخرى التّي ستجد نفسها محرجة بين الاستجابة لحاجتها من المنتجات التكنولوجية من جهة وبين القيود المفروضة على هذه المنتجات من جهة أخرى، ممّا قد يؤدّي لانقسام في سلال التوريد العالمية ويهدّد بفك الارتباط التكنولوجي بين الصين وأمريكا بشكل سيضعف من عملية التعاون والتكامل.

فالفكرة ومنذ عقود كانت أن يتّم الوصول إلى (دمج الاقتصادي العالمي) وذلك عبر نقل الشركات الأمريكية إلى دول أخرى مثل الصين والهند والسماح لمختلف الدول بالتركيز على قطاعات مختلفة وبناء سلاسل توريد تعتمد على المواد من أماكن متعدّدة بما سيمكّن للجميع من المشاركة في المسيرة التنموية والانخراط في الاقتصاد العالمي بشكل متوازن، "ولكن هذا النموذج لم يتلق فقط دمارا بسبب جائحة كورونا التّي أدّت إلى إجهاد قدرة الشركات على الوصول للمواد الأولية والمكونات اللازمة للتصنيع بسبب تضرّر سلاسل التوريد من جراء الإغلاق، بل بسبب المخاوف المتعلقة بالأمن القومي أيضا".[68] حيث تريد عدّة دول –وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية– أن تفكّ الارتباط الخارجي –والذّي يسير بوتيرة سريعة في المجال التكنولوجي وبالأخص في مجال الرقاقات الإلكترونية بينها وبين الصين– والتوجّه نحو استثمار مليارات الدولارات من أجل إعادة بناء قدراتها التصنيعية المحلية. الأمر الذّي يطرح العديد من الأسئلة حول مدى إمكانية الانفصال الاقتصادي فعلا؟ وكيف سيؤثر على الأنظمة القائمة؟

المحور الثالث، الرهانات الكبرى للاحتواء المتبادل:

يُسلّط هذ المحور الضوء على جملة من الرهانات الأساسية في عملية الاحتواء المتبادل بين القوتين العظمتين، الولايات المتحدة والصين، وهي ثلاث رهانات كبرى: رهان الانتشار العسكري، ورهان الاستقطاب الدولي، ورهان كسب إفريقيا.

1- رهان الانتشار العسكري:

تُدقّق الولايات المتحدة الأمريكية في النقاط التّي تساعدها على التدخل العسكري في أيّ منطقة من العالم. وهذا يساعدها على تحديد مجموع المصالح أو القيم التّي تكون في مرحلة تهديد لتسارع إلى حمايتها بطرق شتّى، والتّي من أهمها العمل العسكري. فهذا المسار قد باشرته الولايات المتحدة الأمريكية بدايةً من الحرب العالمية الثانية (1939-1945) أين استغلت الفجوة العلمية والتكنولوجية التّي كانت لصالح الألمان النازيين آنذاك. واستعملتها ذريعة لإيقاد شعور أوروبي مشترك بضرورة الحضور الأمريكي الذّي بإمكانه تقليص هذه الفجوة العلمية والتكنولوجية.

ولكن ما بعد الحرب العالمية الثانية باتت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تبدو وكأنّها تصيغ الوقائع على حسب طريقة تدخلها التّي تريدها، ولا تصوغ التدخلات على حسب الوقائع. يمكن من خلال ذلك استشفاف سبب التوتّر الدبلوماسي الكبير الذّي يطبع التدخلات الأمريكية في الكثير من المرّات، وأحيانا حتّى مع شركائها الأوروبيين أنفسهم، إذ لا يحقّ لهم -وفق مفهوم القطب الأحادي- الخروج من الفلك الأمريكي ولا اللعب ضدّه.

هذا ما أدّى إلى ظهور الصين كقوة بإمكانها أن تلعب على وتر هذه التناقضات، أيْ دورها كدولة بإمكانها تقديم نموذج للعلاقات الدولية قائم على التعدّدية واحترام سيادة الدول وتحجيم التدخل العسكري. هذه الركائز الثلاث يمكن فهمها أنّها الركائز نفسها التّي يحملها مفهوم النظام المتعدّد الأقطاب. وهي نفسها التّي أنشأت من أجلها مجموعة "بريكس"، والتّي تُعتبر الصين أحد مؤسّسيها الخمس الفاعلين.

فبين سعي الطرف الأول –أي أمريكا– إلى الحفاظ على النموذج الأحادي، وسعي الطرف الثاني –أي الصين– إلى استكشاف النماذج الجديدة للحكم والتسيير الدوليين، نشبت كلّ مجالات التنافس بين القطبين بعيدا عن دراسة أبعاد ذلك ونتائجه او تداعياته على المناطق الأخرى من العالم وبالأخص إفريقيا كآخر القارت التّي لاتزال بعيدة بعدا كبيرا عن صناعة قرارها الأمني والسياسي أو حتّى الاختيار الجيوبوليتيكي بين النماذج والبدائل الموجودة على الساحة الدولية.

فمن خلال هذا الأمر يتضّح كيف أنّ الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت على سياسة عسكرية مفادها إرسال مجندين أو تشكيل قواعد ثابتة في مختلف مناطق العالم التّي تقيّمها بأنّها إمّا مصادر تهديد أو أنّه بإمكان ما يكون مصدرا للتهديد أن يتحرّك منها أو يستقر فيها. ومن أجل ذلك عمدت أمريكا إلى إنشاء العديد من القواعد العسكرية في الخارج فاقت 750 قاعدة، موزعة تقريبا على نصف دول العالَم. وهذا يعكس فعليا وجود تخطيط أمريكي لإضعاف أيّ خطّ استراتيجي يكون مغايرا لاستراتيجيتها.

وهذا ما يعكس أيضا حالة "البديل الصيني المقترح" الذّي يبرز في كلّ أزمة دولية تمرّ بها منظومة العالَم وهي لازالت تحت هيمنة الأحادية. أي أنّه يظهر بمظهر القادر على التأثير بشكل مغاير في مسار الأحداث وأنّه الشريك الكبير الموثوق في مسألة مواضيع السيادة الوطنية والقيم المشابهة لها. وبناء على ما سبق، حاولت الصين أن تخرج من العزلة إلى باقي العالم، لكن مع ذلك لم تستطع تجاوز الواقع الاستراتيجي الذّي يتضمن تواجدا عسكريا في كل مكان، ولم يتبق أمام الصين إلاّ خيارين: خيار العزلة، وخيار التنافس. فكانت قاعدة (جيبوتي) الصينية هي أول خطوة للانتشار العسكري الصيني خارج حدودها وهي بالقرب أيضا من قواعد غربية متواجدة هناك، وبالأخص الأمريكية منها.

فهذه الاستراتيجية اعتمدت على دخول الصين في التنافس الجيوسياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ليس بذلك الشكل الذّي يُتوقع منه صدام شامل وعسكري وعاجل، بل هو عملٌ تُقدِّم فيه الصين بدائلها في الأماكن نفسها التّي يتواجد فيها حضور غربي على أساس أنّها قادرة أمنيا على تأمين شركائها ومصالحها المشتركة معهم. ولكن قد ينطوي هذا التوجه أيضا على أخطار نشوب صراع بين القطبين في الأماكن التّي تشهد حضورا للطرفين معا. فمن خلال استقراء التجربة يمكن ملاحظة أن ضمانات تحقيق ذلك الاستقرار ليس بالقوة الكافية التّي يمكنها ضبط

ذلك فعلاً. فمثلا على الرغم من كون الصين والهند شريكين في مجموعة واحدة، وهي البريكس، إلاّ أنّ المواجهات العسكرية التّي شهدها البلدان في 2020 ترسم ملامح صعبة عن مدى الموثوقية الدولية في ضبط التنافس الجيوسياسي حينما يكون محصورا في رقعة واحدة، لهذا فإنّ تنامي الحضور الأجنبي في إفريقيا سيؤول منطقيا إلى تضييق هوامش الحركة لدى المتنافسين ممّا سيؤدّي لصدامات حتمية بينهم في تلك الرقعة.

إذن بناء على ذلك، من المنطقي أن تعتبر الصين السياسات الأمريكية بأنّها سياسات احتواء أكثر منها سياسات تنافسية، وهذا ما عكسته التقديرات الاستراتيجية لتقرير "التقييم السنوي للتهديدات التّي تواجهها أجهزة الاستخبارات الأميركية" 2024: "تنظر الصين إلى التدابير التنافسية التّي تتخذّها واشنطن ضدّ بكين باعتبارها جزءًا من جهد دبلوماسي واقتصادي وعسكري وتكنولوجي أوسع نطاقًا من جانب الولايات المتحدة لاحتواء صعودها، وتقويض حكم الحزب الشيوعي الصيني، ومنع جمهورية الصين الشعبية من تحقيق طموحاتها الإقليمية والعالمية".[69]

فيترتب عن ذلك أن يقوم كلّ طرف بالعمل الخارجي لتأسيس القواعد العسكرية بعيدة المدى لتوسيع نطاق حركاته في الفضاءات الجيوسياسية المختلفة، لهذا فإنّ المقارنة بين القواعد العسكرية الأمريكية ونظيرتها الصينية ستتيح إلماما أكثر دقة بالتبعات الجيوستراتيجية والجيوسياسية لهذا المسار العسكري.

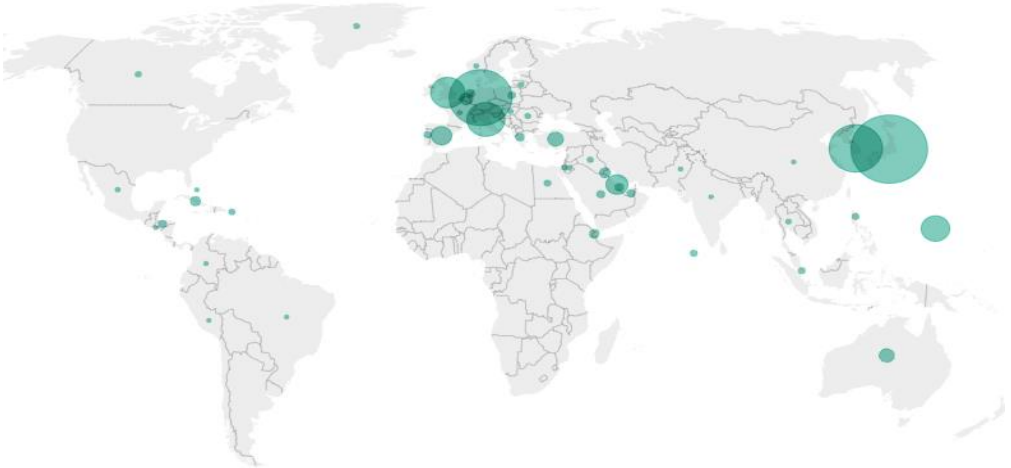

الصورة (05): خارطة بأكبر القواعد العسكرية الأمريكية حول العالم

Source: Hope O'Dell, The US is sending more troops to the Middle East. Where in the world are US military deployed?, *Chicago Council on Global Affairs* (October 25, 2023)

تعكس هذه الصورة الحضور العسكري الأمريكي في أكبر القواعد العسكرية حول العالم والتّي تشهد أكثر من 50 جنديا نشطا منذ 2022، ويمكن فيها تدقيق الملاحظات الثلاث الآتية:

الملاحظة الأولى: أكبر ثلاث تمركزات عسكرية أمريكية في الخارج تتواجد في: اليابان، ألمانيا، كوريا الجنوبية.

الملاحظة الثانية: اثنان من البلدان المستضيفة لأكبر القواعد الأمريكية يتواجدان في شرق آسيا: (اليابان بـ53.973 جنديا، وكوريا الجنوبية بـ 25.372 جنديا) على حدود الإقليمية للصين.

الملاحظة الثالثة: يتمركز الانتشار العسكري الأمريكي خارجيا في أهم ثلاث فضاءات جيوسياسية بالترتيب وهي: أوروبا، شرق آسيا، الشرق الأوسط.

تقييم الملاحظات السابقة يتيح إدراك الأولويات الاستراتيجية الأمريكية في مسار انتشارها العسكري، إذ بينما تمثّل القارة الأوروبية أولوية لأمريكا باعتبارهم شركاء في حلف شمال الأطلسي (Nato)، فإنّ الصين تمثّل أهم تهديد جيوسياسي في القارة الآسيوية بالنظر لحجم التمركز العسكري الأمريكي في محيطها الإقليمي. أمّا الشرق الأوسط فهو الرابط البري بين القارات الثلاث والممرّ البحري الرئيس الرابط بين الشرق والغرب، فمن خلال هذه الخصائص الجغرافية يحوز على الأهمية الجيوسياسية عند أمريكا. أمّا جيوستراتيجيا فإنّ قرب القواعد الأمريكية من الصين في كلّ من اليابان وكوريا الجنوبية مع مجموع قوات نشطة يبلغ قرابة 80 ألف جندي –أي تشكّل لوحدها 20 بالمائة تقريبا من مجموع قوات سلاح الجو الصيني– فإنّ ذلك يعني قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة عمليات عسكرية واسعة النطاق ومؤثّرة ضدّ الأهداف الصينية بحرا وجوا.

أمّا بالنسبة للانتشار العسكري الصيني، فقد كانت أول قاعدة عسكرية تأسّست في الخارج تتواجد في (جيبوتي)، ومع ذلك سطرت الصين مسارات أخرى للعمل العسكري في مناطق مختلفة من العالم متداخلة مع الحضور الأمريكي بما يشير إلى نوع من المنافسة المتدرجة، وكانت "عملية النشر الأولى لحاملة الطائرات الصينية

(شاندونغShandong) في سنة 2023 بأعالي البحار قرب غوام وتايوان إضافة إلى الأرقام القياسية التّي سجلتها في عدد طلعات المقاتلات من على متنها"،[70] إشارةً قوية على هذه المنافسة المحتدمة.

فبخصوص القاعدة العسكرية في جيبوتي، فهي المنشأة الأولى من نوعها لجمهورية الصين خارج أراضيها، ويشار إليها باسم "قاعدة دعم جيش التحرير الشعبي الصيني في جيبوتي". والهدف المعلن من تأسيسها يتمثّل في "التمكين للاستجابة العسكرية لمختلف الطوارئ التّي قد تؤثّر على استثمارات الصين وبنيتها التحتية في المنطقة"،[71] ولكن من ناحية أخرى جيوستراتيجية فهذه القاعدة توسّع من نطاق التحرّك الصيني بشكل أوسع في الفضاءات البحرية للشرق الأوسط وإفريقيا.

أمّا بخصوص المناطق الأخرى من العالم، فقد وسعت الصين نطاقها التشغيلي عبر إدخال قطع بحرية جديدة والقيام بنشاطات عسكرية مختلفة كالتدريبات والمناورات ومهام الاستطلاع لجمع المعلومات الاستخباراتية في مناطق متفرقة من آسيا وإفريقيا والمحيط الهادئ والهندي وخليج عدن أو حتّى لإجراء عمليات الإجلاء لرعاياها كما حدث مع "السودان في أفريل 2023 عبر البحر الأحمر أين أجلت 940 مواطنا صينيا و231 مواطنا أجنبيا إثر تدهور الحالة الأمنية هناك. أو كما قامت به من خلال 10 تمارين بحرية متعددة الأطراف في 2023 مع كل من إندونيسيا وكمبوديا وروسيا وباكستان وإيران وتنزانيا وسنغافورة وتايلاند وجنوب إفريقيا." [72]

كما أنّ للصين مبادرة جيوسياسية ذات طابع اقتصادي وهي "مبادرة الحزام والطريق" والتّي انضمت لها العديد من البلدان حول العالم، وما دامت الصين تهدف إلى تعزيز انتشارها العسكري خارجيا فسيكون من المنطقي أن يشمل هذا الانتشار بالدرجة الأولى تلك الدول المنضمة لهذه المبادرة أين ترى الصين أنّه من الواجب تأمين مصلحتها التجارية والبنيوية المتواجدة فيها. فقامت الصين بتعزيز النقل اللوجيستي العسكري إلى تلك الدول في إطار نقل المساعدات والإغاثات –كما كان الأمر في جائحة كورونا كوفيد 19– ولكنّه ضمنيا ينطوي على رسائل مفادها استعداد الجيش الصيني لاستخدام الطائرات العسكرية لعمليات النقل الدولية، ومنه منطقيا: القدرة على الانتشار الواسع خارجيا.

يمكن توضيح هذه الفكرة من خلال الخريطة التالية التّي تُظهر رحلات النقل التّي قام بها الجيش الصيني إلى دول مبادرة الحزام والطريق في الفترة من 2020 إلى 2024.

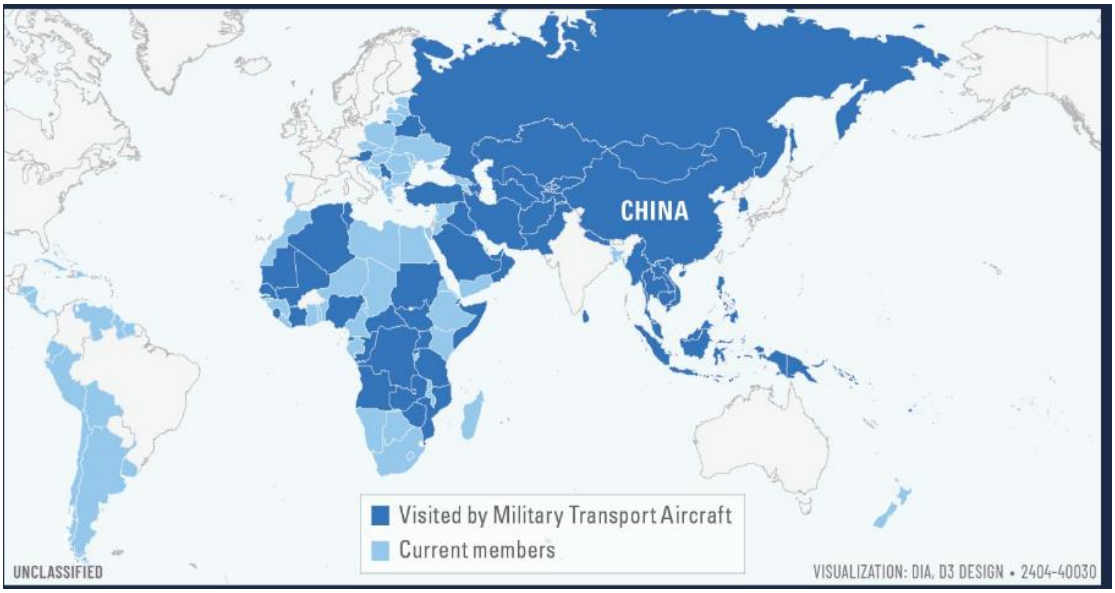

الصورة (06): رحلات النقل التي قام بها الجيش الصيني نحو دول مبادرة الحزام والطريق في فترة 2020 و2024

Source: Military and Security Developments Involving the People's Republic of China, US Department of Defense, 2024, p. 92

توضّح الخريطة السابقة بأنّ الدول ذات اللون الأزرق الداكن هي أكثر دول مبادرة الحزام والطريق من استضافت رحلات النقل العسكري للجيش الصيني في تلك الفترة، وتبدو الجزائر وتونس وتركيا هي الدول الوحيدة في البحر المتوسط التّي استضافت هذا النوع من النقل.

2- رهان الاستقطاب الدولي:

إنّ وجود قطبين متضادين في كلّ الأشكال الجيوسياسية قد يعني غالبا دخول العالم في حالة استقطاب. ولهذا فمنذ عصور طويلة كانت دوما ما تبزغ حضارة أو يظهر فاعل جديد ليغير المعادلة على الطرفين معا، تماما كما حدث

للروم والفرس مع الإسلام. واليوم يسعى الطرفان معا –أيْ أمريكا والصين– إلى تحقيق أكبر قدر من الهيمنة على العالم، مدفوعين بأثقالهما العسكرية والاقتصادية والسكانية إلى رهن العلاقات الدولية كلها في حالة واحدة وهي "الاحتواء المتبادل".

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإنّ مصير 300 سنة من التقدّم أصبح على المحك لأنّ منتهى التطور الذّي وصلت إليه هو مستوى قياسي يجب المحافظة عليه. ولكن الذّي حدث أيضا هو أنّ انتشاراتها العسكرية في العالم لم تعد مصممة كما كانت لتبدو عليه في أول الأمر، أيْ الدفاع عن الوطن والمصالح القومية فحسب، بل امتدت لتشمل أعمالا أخرى لم تكن متسّقة مع العمل العسكري، كالتدخل في سياسات الدول وإدخال نوع من التغييرات باستعمال القوة وفرض واقع إقليمي في مكان ما على أهل ذلك الإقليم وغير ذلك.

ولقد نجم عن هذه السياسة وضعٌ دولي متأزم بسبب ظهور تيارات بين الموالية للسياسة الأمريكية وأخرى معارضة لها، وفي كلّ الحالات كانت إمّا أمريكا أو وكلاؤها من يتدخلون لحسم الأمر سواءً بالقوة كما كان الشأن في العراق أو بالضغوطات الاقتصادية كما هو الشأن مع روسيا. ولكن المشكل الذّي طُرح هنا أيضا هو كون الحلفاء أو الوكلاء الإقليميين قد تورطوا في الصدامات بين بعضهم البعض، ممّا يعني أنّ هناك نقلة نوعية من أمريكا نحو وكلائها تتمثّل في تحميلهم جزءا من تبعات أعبائها الإمبراطورية. ولّد هذا الأمر سلسلة من التقلبات الدولية غير محسوبة المخاطر.

لكن بين هذه التقلبات ظهرت فرص مناورة وهوامش جيوسياسية لأطراف أخرى، إذ أنّ البعض قد يرى في ذلك فرصة له لينعتق من قيود الأحادية القطبية ويشكّل صياغته الخاصّة بما تتماشى مع نموذجه الذاتي، بينما البعض الآخر يراها فرصة ليعوّض أحادية بأحادية أخرى. أيْ أنّ الوضع بالنسبة له هو وضع لاستغلال الفرصة من أجل الهيمنة أيضا. ورغم أنّ هذين الطرفين قد يستخدمان خطابا سياسيا واحدا أو متشابها –مثل الدعوة إلى تعدّدية قطبية أو نظام عالمي جديد– إلاّ أنّ الأهداف مختلفة تماما كما هو واضح. فظهرت الصين بمظهر مغاير للولايات المتحدة الأمريكية، إذ بعد أن كانت تشبهها قديما من حيث الاستعمال المفرط للقوة العسكرية في السياسة، إلاّ أنّها غيّرت ومنذ عقود هذه المنهجية وباتت تعتمد على عمل أكثر عمقا وامتدادا وهو الانتشار عبر الاقتصاد.

إنّه ليس من المؤكّد ماهي الدوافع الخاصّة بالصين للقيام بأكبر جهد من أجل اللحاق بأمريكا أو على الأقل التكافؤ معها ومنافستها، ولكن يوجد نوع من استنساخ التجارب نفسها، أي التغيير بفرض الضغط على الأطراف الأخرى سواء حليفة أو خصمة.

قد تتطلب مناقشة هذا الطرح –أي الدوافع الحقيقية للصين– جهدا أعمق لفهم المسيرة التفاعلية لهذا البلد مع محيطه ومع العالم. إذ يمكن للدافع أن يكون مجرّد نزعة تنافسية مع الغير، مثلما يمكنه أن يكون إرادة انتقامية في وجه الحضارات الأخرى أيضا، وستبقى المناقشات مفتوحة على هذا الطرح إلى غاية جمع أكبر قدر من المعطيات حوله، بالأخص مع ما سيستجد على الساحة الدولية من أحداث. ولكن في كل الحالات فإنّه سواء أكان دافع الصين تنافسيا أو انتقاميا فالمؤكد هو أنّها بمجرد انخراطها في التسابق مع أمريكا فهذا يعني جاهزيتها للطرحين معا.

إذن فالسباق بين البلدين لم يعد خيارا لأحدهما دون الآخر، بل أصبح واقعا، ولا يمكن لأحد اتخاذ أيّ خطوة للوراء لأنّ تراجعه سيكون مقدّمة لخطوة أمامية سيتخذها الخصم، وخسارة أيّ خطوة لن تعني مجرد تقدم استراتيجي للطرف الآخر حيث سيوسع من نطاق احتوائه لخصمه أكثر، بل أيضا ستعني خسارة لفضاء الحلفاء والشركاء وتقلصهم حوله مما يسبب انهيار نموذجه كلية، تماما كما كان الشأن سابقا مع الاتحاد السوفييتي.

ولكن في كل الحالات فإنّ الاحتواء المتبادل بين الطرفين لن يكون بدون تداعيات حرجة ينبغي مناقشتها، ويمكن إجمالا تحديد ثلاث مستويات دولية ستتأثر بهذا التنافس تأثرا حرجا وهي كلّ من: النظام العالمي، والتحالفات الدولية، والجغرافيات الوسيطة.

أولا، التداعيات على النظام الدولي:

لقد تبلور النظام الدولي من خلال هزتين كبيرتين في العقود السابقة، الأولى تمثّلت في الحرب العالمية الثانية التّي أنتجت ثنائية قطبية، ضمّت خمس دول لها حصرية القرار الأمني في العالم وهي أمريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين. والثانية كانت تفكّك الاتحاد السوفييتي واستمرار الهيمنة الأمريكية على الشأن الدولي من خلال إرساء القواعد السياسية والاقتصادية والأمنية في مختلف المؤسسات الدولية.

لكن التحولات العميقة في الكثير من بلدان العالم أدّت إلى تغيير وضعيتها سواء سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو حتّى ثقافيا، ممّا جعل قبول هذه الأحادية القطبية غير ممكن، فازدادت حدّة المنافسة وانفتحت العديد من هوامش المناورة الجيوسياسية التّي رأت فيها بلدان أخرى بأنّها فرصة لها لتغيير القواعد. وهنا باتت المؤسّسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وغيرهما غير قادرة على ضبط إيقاع التحولات بشكلٍ يضمن أمن واستقرار العالم، وهذا ما عزّز فكرة أن تقوم القوى الصاعدة بالسعي إلى تشكيل نظام عالمي جديد يختلف عن النظام القائم لكسر الهيمنة الغربية وفتح المجال أمام عالم متعدّد الأقطاب يضمن التوازن.

إلاّ أنّ حتّى السعي إلى إنشاء نظام عالمي جديد هو سعيٌ تحفّه رؤى متناقضة يمكن إجمالها في رؤيتين: رؤية ترى نظاما جديدا يقوم على القانون بدلا من توازن القوى ويكون متعدّد الأقطاب له تمثيل متوازن في مجلس الأمن الدولي وباقي المؤسّسات الأممية، ورؤية أخرى ترى استبدال أحادية غربية بأحادية شرقية، وقد تستمد شرعيتها من خلال تبرير هيمنتها القادمة بكونها هي رأس الحربة في محاربة النظام الغربي القائم اليوم. فعلى الرغم من أنّه لا وجود لتوجه رسمي يتبنّى بشكلٍ صريح هذه الرؤية الثانية –عكس الرؤية الأولى– ولكن يمكن استخلاص وجودها من خلال تحليل التوجسات أو التحذيرات التّي يعلنها القادة أو الفاعلون السياسيون في كلّ مرّة، على غرار ما صرّح به الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في "مؤتمر فالداي" بتاريخ 27 أكتوبر 2022 حول أنّ إزاحة النظام الغربي أحادي القطبية لا يعني استبداله بنظام الهيمنة الشرقية، وهذا في قوله: "الأمر المهم هنا هو أنّنا لن نصبح قوة مهيمنة جديدة. ولا تقترح روسيا استبدال عالم أحادي القطب بنظام ثنائي أو ثلاثي الأقطاب أو أيّ نظام مهيمن آخر، أو استبدال الهيمنة الغربية بالهيمنة من الشرق أو الشمال أو الجنوب. وهذا من شأنه أن يؤدّي حتما إلى طريق مسدود آخر". [73]

ففي هذا التصريح المباشر ما يتضمن تحذيرا غير مباشر أيضا من خطورة الانجرار وراء محاولات شرقية أخرى – والتّي قد تكون الصين على رأسها بصفتها القوة الأولى والأكبر في إقليم الشرق– من أجل إقامة نظام جديد للهيمنة ذو نزعة شرقية. وقد عاد الرئيس الروسي مجددا بعد سنتين من ذلك ليؤكّد هذه المخاوف نفسها –أيّ التخوف من الهيمنة– ويعبّر عنها بتعبير آخر لا يقلّ وضوحا عن التعبير الأول حينما ألقى كلمته في "مؤتمر فالداي" في 7 نوفمبر 2024 قائلا بأنّ الهيمنة مرفوضة تماما مهما كان مصدرها وأنّ الغرب نفسه سيكون مستفيدا من النظام المتعدد الأقطاب، حيث قال: "لا يمكن الحديث في البيئة الدولية الجديدة عن أيّ هيمنة، وعندما يفهمون ويعترفون

بهذه الحقيقة التّي لا يمكن دحضها أو تغييرها –في واشنطن وغيرها من العواصم الغربية الأخرى– فإنّ عملية بناء النظام العالمي الذّي يُلبّي تحدّيات المستقبل سوف تدخل أخيرا مرحلة البناء الحقيقي. وآمل أن يتّم ذلك في أقرب وقت ممكن، لأنّه يصبّ في المصلحة المشتركة، بما في ذلك مصلحة الغرب نفسه في المقام الأول".[74]

إذن فمن خلال تحليل مضمون الجملة الأولى القائلة "لا يمكن الحديث في البيئة الدولية الجديدة عن أيّ هيمنة"، يمكن رصد الموقف الروسي المناوئ لأيّ نوع من أنواع هذه "الهيمنة" سواء شرقية –مثلما كان يشير في التصريح السابق لسنة 2022– أو غربية، مثلما يشير إليه في هذا الخطاب الأخير.

ولكن مناقشة هذا الطرح ستفتح إشكالية فعلية وهي مدى التزام الصين كقوة صاعدة بهذا المبدأ، أيْ مبدأ "اللاهيمنة" الذّي تنادي به روسيا بشكل صريح. لأنّ تحليل التنافس الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية قد أظهر في المباحث السابقة بأنّه تنافس لا يمكن فصله عن هدف الهيمنة، فمن المنطقي جدّا أنّ وصول أحد القطبين إلى التحكّم في تقنيات معيّنة أو تحقيق مرتبة اقتصادية محدّدة لن ينتهي فقط بوصوله، ولكن قد تكون تلك التحدّيات السابقة التّي وضعها كلّ خصم للآخر مسوّغات استراتيجية تدفعه إلى التفكير في الاحتكار وتحقيق الهيمنة في المجالات أو القطاعات التّي تفوّقَ فيها حتّى لا يترك فرصة للخصم من أجل المساس به.

من خلال مناقشة هذا الإشكال يمكن القول بأنّ أمام روسيا رهانين اثنين من الناحية الجيوسياسية: الرهان الأول متوجّه نحو الغرب ويتمثّل في إلزام أوروبا وأمريكا بضرورة بناء نظام عالمي جديد متعدّد الأقطاب، تكون فيه روسيا فاعلا أساسيا بمختلف مكوناتها البشرية والعقائدية. أمّا الرهان الثاني فمتوجّه نحو الشرق ويتمثّل في إقناع الصين بكبح جموحها الهادف إلى استبدال هيمنةٍ بهيمنةٍ أخرى. وفي كلتا الحالتين يكون الموقف الروسي معقّدا بسبب أنّ رفض الغرب للتعدّدية القطبية سيرتبط بتوجساته من الهيمنة الصينية، والسعي الصيني للتفوّق مرتبط أيضًا من خلال المنظور الغربي الرافض للتعدّدية القطبية. فالإشكالية الصماء هذه يمكنها وصف الموقف الحرج لروسيا.

إنّ الحالة المعقّدة للموقف الروسي قد تُولّد هامش مناورة جديد يتمثّل في تحوّل روسيا من ذلك المنظور المحارب للغرب إلى منظور آخر وهو "الدولة الموازنة"، أيْ تستطيع الاستثمار في الخشية المتبادلة بين الصين وأمريكا والتّي تُعبّر عنها حالة الاحتواء المتبادل الراهنة في العلاقات بينهما من أجل تصدير نفسها كدولة موازنة قادرة على ضبط العلاقات بين الاثنين. لكن المشكلة المؤسّسة هنا أيضا هي مدى قدرة الأطراف الغربية على التخلّي عن رؤية

روسيا كطرف معادٍ للغرب، فإن لم يتخلّ عن ذلك فلن يتمكن من رؤيتها كدولة موازنة أو قوة وسيطة، بل سيعتبرها هي نفسها طرفا في الأزمة.

لكن المعطيات التّي تغيّرت بعد الحرب بين روسيا وأوكرانيا منذ 2022 قد تمنح لروسيا بعض الامتيازات التفاوضية، وهي الانقسامات التّي حدثت داخل البيت الأوروبي نفسه. وهنا فإنّ المنظور الذّي يُصدّر روسيا كدولة معادية للغرب سيشهد هو نفسه انقساما بين الأطراف الغربية، أيْ بين أولئك الذين سيعتبرون روسيا طرفا أساسيا في معادلة التوازن مع الشرق وعلى رأسه الصين، وبين أولئك الذين لا يزالون متشبثين بالرؤية التقليدية لروسيا.

يتضّح من خلال ما تقدّم بأنّ بنية النظام الدولي لن تكون مستقرة في ضوء هذا الاحتواء المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فتوجسات الهيمنة ستبقى هي المهيمنة على العلاقات الثنائية بين الطرفين وحتّى على باقي القوى الوسيطة ممّا يزيد من حدّة التوتّرات والانسداد السياسي أكثر.

وفي الوقت نفسه فإنّ التخلي عن الأحادية القطبية لن يجد أمامه طريقا مُعبّدا أمام التعددية القطبية، لأنّ الضمانات التّي تضمن عدم الانتقال من هيمنة إلى هيمنة أخرى غير موجودة لحدّ الآن بين القوى. وبناءً على مؤشّرات التنافس الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي بين أمريكا والصين فإنّ الفجوة بينهما لم تعد كما كانت في القرن الماضي، وهذا يعني بأنّ حتى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على الأحادية القطبية ستتضاءل شيئا فشيئا بسبب بداية انحسار هذه الفجوة في عدّة مجالات.

فإذا كان مسار التعدّدية القطبية غير مأمون الجانب لحدّ الآن، وكان مسار الأحادية يتفكّك أيضا بالتدريج، فإنّ مصير العلاقات الدولية حينها سيكون في أشدّ مستويات الضبابية واللاّيقين، وسيكون شكل النظام الدولي القادم مرهونا إمّا بسقوط الأحادية الأمريكية أو جموح الهيمنة الصينية.

وفي كل الحالات فإنّ إخفاق روسيا في إحداث التوازن وضبط التنافس سيكون مدوّيًا على العلاقات الدولية، بينما نجاحها في ذلك سيكون عاملا حاسما في كبح الهيمنة الصينية المحتملة من جهة وصدّ الهيمنة الأمريكية والغربية من جهة أخرى، ومع ذلك فإنّ القوة الاقتصادية لروسيا هي أضعف من الطرفين معا –أيْ أمريكا والصين– كما أنّ القوة العسكرية للطرفين تتصاعدان بشكلٍ أكبر، ناهيك عن التعداد السكاني والقوة العاملة في البلدين معا. كلّ ذلك قد يجعل من روسيا غير قادرة لوحدها على ضبط الإيقاع بين الطرفين وستضطر إلى التنسيق مع قوى إقليمية أخرى.

بالمجمل فإنّ تداعيات هذا الاحتواء المتبادل على بنية النظام الدولي تتمثّل في زعزعة الأحادية القطبية، وتراجع الهيمنة الأمريكية مع انتشار أوسع للنفوذ الصيني. ورغم أنّ هذا يتيح الفرص لعالم متعدّد الأقطاب إلاّ أنّ هذا المسار أيضا ليس مأمون الجانب في الوضع الراهن بسبب غياب الضمانات الكافية بعدم الانتقال من هيمنة غربية إلى أخرى شرقية، وهذا يتطلّب تعزيزا لدور الدول الإقليمية التّي تقع في الجغرافيات الوسيطة بين طرفي الاحتواء، وبالأخصّ الدول الآسيوية ودول حوض المتوسط وبعض الدول الإفريقية الرائدة. إذ الانتقال إلى عالم متعدّد الأقطاب يتطلب استقلالية استراتيجية للدول الإقليمية تجعلها قادرة على إدارة شؤون أقاليمها دون السقوط في فخّ الاستقطاب. وما يعزّز من ضرورة هذا التوجّه هو التقييم النقدي لاستراتيجيات الاحتواء الأمريكية والصينية معا والتّي باتت تؤدّي إلى نتائج عكسية تلغي منها مسوغات الاستمرار:

فاستراتيجية الاحتواء الأمريكية تعتمد بشكلٍ كبير على العقوبات الاقتصادية والتدخلات العسكرية. ومع ذلك، فهي لم تمنع الصين من تحقيق نمو اقتصادي مستمر. بل على العكس من ذلك فقد دفعت الصين إلى تطوير نفسها بنفسها في المجالات التكنولوجية والصناعية.

أمّا استراتيجية الاحتواء الصينية فإنّها تعتمد على التوسّع الاقتصادي وتصدير حضورها البشري عبر مبادراتٍ مثل "الحزام والطريق"، وكذا عن طريق الانتشار العسكري عبر تأسيس قواعد خارجية بداية من إفريقيا، لكنّها تواجه تحدّيات في الاحتفاظ بنفوذ دائم في الدول التّي تستثمر فيها، خاصّة مع الشبهات التّي تحوم حول "فخ الديون" وإمكانية التدخل الصيني في الشؤون الداخلية لتلك الدول.

إذن فاستراتيجيات الاحتواء لها حدودها، إذ ليست كلّ العقوبات الاقتصادية ستحقّق مفعولها بل يمكن أن تؤدّي لنتائج عكسية كاضطراب الأسواق. كما أنّ التوسع الاقتصادي والتوغل في الدول بأداة الاقتصاد يمكن أن يتلقى مقاومة من الدول المستقبلة للاستثمارات لأنّ التعامل الذّي يكون مدفوعا بغايات استراتيجية أخرى سيؤدّي لنتائج عكسية أيضا حسب الطرف المتعامل معه. أمّا عن التدخلات والانتشارات العسكرية فإنّها لا تحقّق بالضرورة استقرارا أمنيا بقدر ما ستُفسّر أيضا بأنّها تهديدات مباشرة أو محاولات للسيطرة على مناطق النفوذ، وهذا يحدث ضررا أمنيا بالغا في الحالة الاستراتيجية للعالم.

وهنا فإنّ الضبط الأدنى للوضع الدولي قد يكون ممكنا من خلال ثلاث سياقات وهي:

- تنازل الولايات المتحدة الأمريكية عن جزء من الهيمنة لصالح القوى الإقليمية، عبر تحجيم تدخلاتها المباشرة وتعزيز الدور الإقليمي للدول في نظام متعدّد الأطراف.
- الحفاظ على روسيا كطرف موازن دون انخراط في أيّ مشروع للهيمنة.
- توسيع التمثيل الدائم للدول الإقليمية في مجلس الأمن الدولي.

إنّ بنية النظام الدولي يمكنها أن تكون أكثر تعدّدية وأقلّ فوضوية إذا ما تحققت هذه الشروط الثلاث بالتدرج.

كخلاصة، فإنّ استراتيجيات الاحتواء المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تؤدّي لنتائج عكسية على بنية النظام الدولي برمته، إذْ تجعله رهينة لحالة التنافس دون أن يكون أحاديا ولا تعدّديا، أيْ تلغي منه أيّ إشارة لكونه في حالة تحولٍ متدرّجٍ ووَاعٍ وآمن، بينما تجعله في حالة تدهور وتيه وتوتّر، فكأنّه في حالة انتظار لمخرجات هذه الاستراتيجيات. وهذا معيار خاطئ، لأنّ بناء نظام عالمي جديد لا يكون بأن يُرهَن نظام عالم اليوم بمخرجات التنافس الشرقي–الغربي، وإنّما بأن يكون النظام نفسه بعيدا عن التنافس ولا يخضع له بل التنافس من يخضع للنظام، أيْ بأن تكون القوانين والقواعد والمعايير حيادية وفوقية حتّى يتّم التنافس في إطارها وتحت ظلّها وليس العكس، أيْ ألاّ يصبح التنافس هو المنتج للقوانين والقواعد والمعايير فيكون الحكم حينها للأقوى والمتغلّب بدلاً من الحكم للقانون والنظام.

ثانيا، التداعيات على التحالفات والتكتّلات الدولية:

تضغط الولايات المتحدة الأمريكية على الدول من أجل الانخراط في مشروعها الأحادي الليبرالي كما أنّها تُسابق الصين لاحتواء نفوذها في عدّة مناطق من العالم. وتقوم الصين أيضا في ظلّ استجابتها لطموحها التنموي الكبير بتحييد النفوذ الأمريكي عن محيطها بطرق شتّى، والتّي من أهمها جعل الدول القريبة منها المنضوية تحت اللواء الأمريكي في توجّس دائم، وكذا تسعى لمدّ روابطها إلى مختلف أصقاع العالم من أجل تحقيق أهدافها العليا سواء المتعلقة بالجانب السياسي أو الاقتصادي.

في ظل هذه الحركية المتبادلة فإنّ طبيعة التحالفات والتكتلات ستتغيّر باستمرار، فتحقيق أيّ منجز سياسي سيكون بالضرورة من خلال إلحاق هزيمة بمنجزات الطرف الآخر. ولذلك فمن المتوقع أن تكون لهذه السياسات المختلفة تداعياتها على مستوى التحالفات والتكتلات التّي قد تتماسك في نقاط وتتصدّع في نقاط أخرى بسبب تباين مستويات تلقي هذه التداعيات.

- **التداعيات على التحالفات العسكرية:**

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ التوجه نحو تشكيل الأحلاف العسكرية، سواء الدولية منها مثل حلف شمال الأطلسي في 1949، أو الإقليمية المجاورة لبعضها البعض، مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي في 1992. وكان لهذا التوجّه نحو بناء الأحلاف تأثير معقّد على السلم والأمن الدوليين لأنّ كلّ طرف بات يعتبر الطرف الآخر كتهديد وجودي له كلّما عزّز من قوة حِلفه. فظهرت على المستوى الدولي عدّة تحالفات، ولكن من أكبرها وأثقلها حضورا جيوسياسيا والتّي يمكن أخذها كعينات دراسية، هي كلٌّ من: حلف الناتو (NATO)، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)، وإئتلاف الأوكوس (AUKUS)، وإئتلاف رباعية الكواد (Quad).

الناتو (NATO):

تُمثّل الصين لدى الإدراك الاستراتيجي لحلف الناتو "منافسًا منظوميًا على جميع المستويات" **(A full-spectrum systemic rival)**[75] إذ هي ليست مجرّد منافس تجاري أو سياسي، ولكن قد يؤدّي التنافس الأمريكي الصيني إلى زيادة تركيز الناتو على التحدّيات الأمنية خارج منطقة الأطلسي ممّا قد يثير انقسامات داخل الناتو. ولذلك أشار التقرير الصادر في سنة 2020 عن مجموعة التفكير التابعة للأمانة العامة للناتو تحت عنوان "ناتو 2030: متّحدون من أجل عصر جديد" إلى ضرورة جعل الصين "غير قادرة على استغلال الاختلافات القائمة بين الحلفاء".[76]

منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO):

عملت روسيا كعضو رئيس في منظمة معاهدة الأمن الجماعي على مواجهة النفوذ الأمريكي عبر تعزيز شراكتها مع الصين، ولكن هذا لا يخلو من احتمالية نشوب توتّرات داخل المنظمة الواحدة إذا ما جرى الإضرار بمصالح

أعضاء آخرين وبالأخصّ دول آسيا الوسطى الذين قد يقيّمون سياسة المنظمة بأنّها ستجرهم إلى صراعات ليست لهم فيها مصالح مباشرة، وبالأخصّ دولة إقليمية مثل كازاخستان التّي تفضل الحفاظ على توازن استراتيجي بين روسيا والصين والغرب. والمفارقة في ذلك تكمن في أنّ منطقة آسيا عرفت ما يسمى "نموذج ماتريوشكا للهيمنة"[77]، وهو النموذج الذّي تتعايش فيه عدّة مستويات من الهيمنة الأمريكية والروسية والصينية في مكان واحد على حدّ، سواء ويستوعب بعضها البعض بشكلٍ متزامن، ممّا سيجعل الوضع في حالة غير يقينية حول قدرة هذا النموذج في أن يصمد تجاه تسارع الاحتواء المتبادل بين أمريكا والصين.

مجموعة الأوكوس (AUKUS) :

تمثّل منطقة المحيطين الهندي والهادئ مجالا حيويا للصين، ولكن أيضا مجالا حيويا لأمريكا، لهذا سعت القوى الغربية الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية وأستراليا) إلى الشراكة في إطار الأوكوس بهدف تعزيز الردع في حوض الهندو–باسيفيك. فمن المتوقع أنّ تعاظُم القوة البحرية للصين سيؤدّي بالمقابل إلى تسريع التعاون العسكري بين تلك القوى الثلاث على غرار صفقة الغواصات النووية التّي تمّ سحبها من فرنسا [78]، ممّا سيفتح سباق تسلح جديد في المنطقة، إذ أنّ الأوكوس قائمة على ركيزتين أساسيتين، "الركيزة الأولى تدور حول اقتناء وتطوير غواصات تعمل بالطاقة النووية مسلحة تقليديًا للبحرية الملكية الأسترالية، أمّا الركيزة الثانية فتدعو إلى التعاون في مجال تبادل التكنولوجيا والمعلومات".[79] ومن شأن ذلك أن تكون له تداعيات على الصين التّي ستعمل على التطوير من النمو والإنفاق العسكريين، ممّا سيلقي بظلاله على الهند أيضا التّي ستعتبر النمو العسكري الصيني تهديدا لأمنها، وعلى دول جنوب شرق آسيا كذلك التّي قد يدفعها سباق التسلح المرتقب بين جميع الأطراف إلى العمل على تعزيز أمنها المشترك لتخفيف حدّة تداعيات هذا التنافس في المنطقة.

مجموعة رباعية الكواد (Quad) :

تضمّ المجموعة الرباعية كلاً من (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند وأستراليا)، ودورها محوري في مواجهة النفوذ الصيني في المحيطين الهندي والهادئ عبر التعاون المشترك بين أعضاء الكواد في مجالات مثل الأمن السيبراني، والبنية التحتية، والأمن البحري. ولكن هذا لا يمنع التداعيات الواسعة للتنافس الأمريكي الصيني على المنطقة، فإنْ كانت اليابان في منأى نسبي عن الضغط الصيني بحكم احتضانها لأكبر تواجد عسكري أمريكي خارجي في العالم، وكانت أستراليا بعيدة نسبيا عن التوترات مع الصين بحكم البعد الجغرافي، فإنّ الهند هي أكثر

من يتلقى تداعيات هذا التنافس لأنّ تعزيزها لقدراتها العسكرية أكثر سيكون بالنسبة للصين ذريعة لتنشيط عملها العسكري أكثر، "فحتى لو لم تشعر الصين بالتهديد المباشر من أنشطة الكواد، فمن المرجح أن تطلق جهودًا لتحييد أو مواجهة مبادرات هذه الرباعية".[80]

- **التداعيات على التكتّلات الاقتصادية:**

كانت الدول الصناعية الكبرى مدركة للدور العميق الذّي يؤدّيه الاقتصاد –بما يتضمنه من سلاسل التوريد والمواد الخام والعوامل التكنولوجية والموارد– في احتكار الهيمنة والتفوق على الخصوم والتأثير في القرار السياسي للأطراف الأخرى وتعزيز القوة العسكرية لبعضها البعض. فتشكّلت كيانات اقتصادية متعدّدة قامت بتوحيد جهودها وتقاسم المهام لمشاركة الأعباء الاقتصادية فيما بينها. وبنيت هذه التكتّلات إمّا على اعتبارات إقليمية بالأساس مثل دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والاتحاد الأوروبي، أو على اعتبارات أخرى جيوسياسية أيضا مثل مجموعة (بريكس). أو كذا على اعتبارات تجمع بين الجانب الجيوسياسي والجانب الاقتصادي مثل الدول الصناعية السبع الكبرى (G7).

الاتحاد الأوروبي (EU):

للاتحاد الأوروبي ارتباط وثيق بالاقتصاد الأمريكي، وكذا له تعاون كبير مع الاقتصاد الصيني أيضا. فالتنافس الأمريكي–الصيني سيحدث انقسامات داخل الاتحاد الأوروبي بين التوجهات الساعية إلى تحقيق الاستقلال الاستراتيجي لأوروبا وبين تلك التوجهات الساعية إلى تحقيق نوع من التوازن بحكم استفادتها من المشاريع الاستثمارية الصينية في مبادرة "الحزام والطريق" على غرار اليونان والمجر، ولهذا فمن المتوقع أنّه "سيستمر تدهور أوروبا لأسباب عديدة. وعلى رأس هذه الأسباب، الشيخوخة ونقص عدد السكان، وعدم وجود موقف أوروبي تجاري موحد، إذ تختلّ أولويات كلّ القوى الأوروبية وفقا لاحتياجاتها. ومن المُلاحظ أن بكين تحاول استغلال هذا الانقسام في المواقف الأوروبية لصالحها".[81]

بريكس (BRICS):

مثلت مجموعة البريكس مشروعا جيوسياسيا يعتمد على الأداة الاقتصادية لتنمية دول الجنوب العالمي لمحاولة إحداث توازن مع الغرب في العلاقات الدولية، كما أنّ الصين تستخدم البريكس كمنصة للتنافس الاقتصادي والمالي مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أنشأت الصين "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) والذّي يقع مقره في بكين بمشاركة 57 عضوا مؤسسا"[82] أغلبهم من آسيا وكانت دول البريكس من المدعوين للانضمام، هذا المشروع الذّي يُعتبر منافسا للمؤسّسات المالية الغربية. فضلا عن إنشاء بنك التنمية الجديد (BND) التابع لمجموعة البريكس والواقع مقرّه في شنغهاي بالصين أيضا. إضافة إلى أنّ التنافس الأمريكي الصيني قد قسّم الاقتصاديات الكبرى والنامية إلى قسمين: قسم يعزّز تعاونه في إطار مجموعة السبع G7، وقسم آخر يعزّز تعاونه في إطار (بريكس+)، وهذا قد شكّل واقعا جديدا على حساب مجموعة العشرين G20 التّي تتآكل من الداخل، إذ هذه الوضعية "تعمل على إضعاف أهمية مجموعة العشرين التّي تعاني من التآكل على كلا الجانبين: حيث تعمل الدول السبع الأكثر تقدّما اقتصاديا على تعزيز علاقاتها من خلال مجموعة الدول السبع، في حين تعمل الاقتصاديات الستّة النامية الكبرى على تأكيد أصواتها داخل مجموعة البريكس+".[83]

ولكن الوزن المتعاظم للصين في المجموعة في ظلّ تنافسها مع أمريكا سيلقي بظلاله على أداء المجموعة التّي لم تصل بعد إلى مستويات عالية من التكامل. فعلى سبيل المثال رغم أنّ الصين والهند عضوين مؤسّسين لمجموعة واحدة إلاّ أنّ هذا لم يمنع التوتّرات العليا بينهما والتّي وصلت إلى حدّ الاشتباك العسكري في 2020 بمنطقة "لاداخ" كما تمّ ذكره سابقا.

إضافةً إلى أنّ أوجه القصور بدأت تظهر داخل المجموعة منذ مؤتمر أوت 2023 والذّي سعى لضم دول جديدة تجمع بينها توترات إقليمية مثل: إيران والسعودية والإمارات، وإثيوبيا ومصر، والأرجنتين المنافس التقليدي للبرازيل، فهذه المقاربة يمكن قراءتها أنّها محاولة من البريكس للعب على وتر (توازن القوى الإقليمية) بطريقة مشابهة للمنهج الأمريكي. ممّا جعل الجزائر آنذاك تعرب بعد انعقاد المؤتمر عن "طيّ صفحة البريكس" وبالأخصّ بعد غياب الرئيس الجزائري ووزير خارجيته معًا عن تمثيل الجزائر في ذلك المؤتمر. وقد أتت تداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة بواقع جديد وضع مجموعة البريكس أمام اختبار فعلي، إذ أنّ مصر تضرّرت بشكل كبير بسبب الوضع المعقد للملاحة البحرية في البحر الأحمر من جهة والحرب المتاخمة لحدودها في صحراء سيناء من جهة اخرى، وهذا كان امتحانا لمدى قدرة مجموعة البريكس على التعاون مع الدول الأعضاء في مثل هذه الأزمات.

كلّ هذه العوامل السابقة ستسهم في جعل المجموعة معرّضة بشكلٍ كبير لتداعيات الاحتواء المتبادل الأمريكي–الصيني بحكم أنّ التناقضات الداخلية تستجيب بسرعة للمنبهات الخارجية في ظلّ سعي البدائل الجديدة للمجموعة التّي تريد إثبات نجاعتها.

منظمة شانغهاي للتعاون (SCO) :

تمثّل منطقة آسيا الوسطى فضاء حيويا للصين، ولهذا تعتبر المنظمة إحدى الأدوات الأساسية لها لمواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة، كما أنّها تركز على التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب والحركات الانفصالية –وهو ما يتوافق مع أجندة الصين في منطقة شينجيانغ التّي تشهد توتّرات عدّة – كما تعزّز الصين من خلالها مشاريعها الاقتصادية كمبادرة "الحزام والطريق" التّي تمرّ عبر دول أعضاء في المنظمة مثل كازاخستان. لهذا فأمام التنافس الحاد مع الولايات المتحدة الأمريكية فإنّ الصين قد تضغط على الأعضاء بواسطة المنظمة الواقع مقرها في شنغهاي – العاصمة الاقتصادية للصين– لتعزيز التعاون الداخلي أكثر، ولكن من أبرز التحدّيات أيضا هي العلاقات الثنائية المتوتّرة بين باكستان والهند، فذلك قد يؤثّر على مدى التكامل بين أعضاء المجموعة وبالأخصّ إذا كان ميل بعض الأعضاء للولايات المتحدة الأمريكية سبيلا لإحداث التوازن الإقليمي. فوجود قوى نووية مجاورة لبعضها البعض على خطّ واحد وهي الصين والهند وباكستان تعيش ضغط الاحتواء المتبادل بإمكانه أن يسرّع من عمليات التسلح والسباق العسكري في المنطقة، لهذا فهناك من يرى بأنّ ثلاثة من أهم التحدّيات التّي ستواجهها المنظمة في ظلّ التنافس الجيوسياسي الدولي هي: "تكثيف لعبة القوى العظمى، وضعف الشعور بالمجتمع، وتحوّل نمط التعاون الذّي يواجهه بعد التوسع." [84]

رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN):

تعتمد دول الآسيان على الاقتصاد كأسلوب استقرار استراتيجي أكثر من الجانب العسكري، وهي بذلك تسعى لإحداث خرق في مواقف الدول الكبرى لتخفيف حدّة التنافس عبر تعظيم المصالح مع مختلف الأطراف وجعل التعاون في المجال الاقتصادي ورقة تفاوض سياسية مع مختلف الشركاء. ولذلك أقامت الرابطة شراكات استراتيجية من نوع (شراكات شاملة) مع كلٍّ من: "أستراليا والصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى وضع رؤية تخصّ سنة 2025 المتمثّلة في المخطّط السياسي والأمني لمجتمع الآسيان 2025 الذّي

يسلّط الضوء أيضا على أهمية قيام الآسيان بتعميق التعاون مع شركاء الحوار (وعددهم 11 دولة) وتعزيز المشاركة مع الأطراف الخارجية الأخرى".[85]

مع ذلك، فإنّ قرب دول الآسيان من الصين من جهة، وكذا قرب النشاطات البحرية الأمريكية إليها من جهةٍ أخرى، يجعل دول جنوب شرق آسيا في وضع معقّد بين المطالب الصينية في بحر الصين الجنوبي وسياسات الاحتواء الأمريكية في المنطقة نفسها. إضافةً إلى أنّ الاستثمارات الصينية في البنى التحتية لدول الرابطة عبر مبادرة الحزام والطريق تعتبر أداة ضغط صينية قد تكون لها تداعيات جيوسياسية على العلاقة مع دول الآسيان إذا زادت حدّة تنافس الصين مع أمريكا التّي لها نفوذ واسع في المنطقة.

مجموعة السبع (G7):

تضمّ مجموعة السبع أكبر الاقتصاديات المتقدمة في العالم، وهي كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان، ولكن على الرغم من الميزات التّي تحوزها من خلال هيمنتها الجيوسياسية، فإنّها لا تخلُ من العيوب التّي تجعلها عرضةً بشكل مباشر لتداعيات التنافس الأمريكي الصيني، سواء هيكليا أو جيوسياسيا.

أمّا هيكليا: "فعلى النقيض من أغلب المؤسّسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، فإنّ مجموعة السبع لا تمتلك ميثاقا، ولا أمانة عامة مشتركة، ولا آلية للتصويت"[86]، فهي تتخّذ إجراءاتها بناء على لقاءات القادة والإجماع الذّي يخرجون به، ومثلما أنّ لهذا الأسلوب بُعدا عمليا قد يتمثّل في سرعة التنفيذ، فإنّ له عيوبا أيضا، والمتمثّلة في إمكانية تعطيل القرار بمجرّد عدم تحقيق الإجماع في حالة ما إذا قرّر عضو واحد فقط تغيير موقفه، أي في الحالة التّي تختلف فيها الأولويات والمصالح بين الدول الأعضاء.

وأمّا جيوسياسيا: فإنّ المجموعة تواجه تحدياتٍ تتعلّق باختلاف أولويات أعضائها، حيث تفضّل دول مثل ألمانيا وفرنسا الحفاظ على علاقات اقتصادية قوية مع الصين، بينما تتبنّى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مواقف أكثر تشدّدًا. هذا الأمر بإمكان الصين استغلاله لصالحه، فبالنسبة لها ترى مجموعة السبع محاولة غربية لاحتواء صعودها المتنامي ولكن في الوقت نفسه تراه فرصةً لإحداث أكبر قدر من الخلل البيني داخل البيت الغربي وذلك

عبر تقديم مبادرات اقتصادية بديلة، وكذا تعزيز علاقاتها مع دول محورية في المجموعة وبالأخصّ منها فرنسا، على غرار تلك الزيارة التّي قادت الرئيس الصيني "شي جين بينغ" إلى باريس يوم 5 ماي 2024 بدعوة من الرئيس الفرنسي والتّي شهدت توقيع عدة اتفاقيات بين الطرفين، ففرنسا بالنسبة للفكر الاستراتيجي الصيني هي دولة محورية بإمكانها أن تكون شريكا للصين في تعزيز النفوذ في الداخل الأوروبي والمتوسطي وفي فضاءات النفوذ التقليدية، إذ فرنسا هي "أول دولة غربية كبرى تضفي الطابع الرسمي على العلاقات الدبلوماسية مع الصين في عام 1964. وتعدّ فرنسا أول دولة غربية كبرى تقيم شراكة إستراتيجية شاملة مع الصين، وهي أيضا أول دولة غربية تبرم اتفاقا مع الصين للنقل الجوي، وأول دولة تتعاون مع الصين في مشاريع الطاقة النووية المدنية. وتعد الصين الآن أكبر شريك تجاري لفرنسا في آسيا." [87]

تشير إذن هذه المعطيات إلى أنّ تداعيات التنافس الأمريكي الصيني على مجموعة السبع سيمرّ حتما عبر فرنسا التّي تعمل الصين على توطيد شراكتها معها أكثر فأكثر طيلة السنوات الأخيرة. ولن يمرّ هذا دون استثارة ردّة فعل أمريكية قد تكون إعلانا عن وصول التنافس مع الصين إلى مستويات عليا تشمل حتّى العلاقات مع الحلفاء.

3- رهان كسب إفريقيا:

أولا، إفريقيا بين سياسات الاحتواء وأوجه القصور:

لقد سار الصدام بين الفاعلين الذّين سيطروا على العلاقات الدولية مسارا أدّى لنتائج عكسية على العالم كلّه، ولكن التداعيات الأكبر كانت على الجغرافيات الوسيطة كالعالم العربي والقارة الإفريقية. إنّ التحولات السريعة للعالم جعلت من مسألة اللحاق بالركب مسألة مستعصية، ولكن في الوقت نفسه فتحت هوامش مناورة وفرصا جيوسياسية لم تكن متاحة في ظلّ العالم الأحادي. فبين التطورات العسكرية والتنافس الاقتصادي والتسارع التكنولوجي، ظهرت وقائع جديدة في القارة رسمت عليها ملامح تداعيات هذا التنافس بين الأطراف، كالتفرّق والتوتّر والتخلّف. وعلى مستوى الحالة الجزائرية، فإنّها تمتلك موقعا جغرافيا يجعلها عرضة لهذا التنافس الكبير بين الشرق والغرب، كما أن وضعها

الجيوسياسي الذّي يجمع بين طموح يريد أن يتحقّق وحاجيات لم تتحقّق بعد، هو ما سيجذب لها مختلف التيارات الاستقطابية ممّا سيفرض عليها واقعا جديدا يتميّز بشدّة التنافس وسرعة التحولات وحساسية الرهانات.

تُوظّف الولايات المتحدة أدوات مختلفة لترسيخ وجودها في إفريقيا مثل الحضور العسكري والتنسيق الأمني والمساعدات الاقتصادية. ولكن مع ذلك فإنّ من أهم أوجه القصور في استراتيجيتها تكمن في عدم التركيز على الاستثمار الاقتصادي المكثّف مقارنة بدول أخرى وعلى رأسها الصين، فالمساعدات قد تعالج جزءا من المشكل ولكنّه الجزء الطارئ وليس الجذري. كما أنّ محاولتها لملأ الفراغ الاستراتيجي عسكريا جعلها تهمل الأنواع الأخرى من الفراغات مثل الفراغ الاقتصادي والإنمائي، ممّا يعني بأنّ أحد أهم أوجه القصور في الاستراتيجية الأمريكية هو إدراك الفراغ في بعده الفيزيائي –أي فراغ استراتيجي مكاني– دون إدراكه في بعده الكلي، أي العمل على سدّ الفراغات في الأبعاد الأخرى.

ومن جهتها تعتمد الصين على استراتيجية مغايرة تهتّم فيها بالتوغل عبر الاستثمارات الاقتصادية الكبرى والبنى التحتية، إضافةً إلى تأسيس حضورها العسكري في القارة بداية من قاعدتها في جيبوتي. ولكن من أهم أوجه القصور أيضا في الاستراتيجية الصينية هي التداعيات الاقتصادية المستقبلية لهذا الأسلوب الذّي يجعل من الدول الإفريقية الضعيفة كصناديق استثمارية مثقلة بالديون.

ثانيا، التهديدات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية على إفريقيا:

1. التهديدات العسكرية:

تعمل واشنطن على تعزيز وجودها العسكري في القارة عبر التعاون العسكري مع مختلف الدول والمنظمات الإقليمية. وهذا بواسطة إطلاق برامج عسكرية أو إنشاء آليات وإبرام مذكرات تعاون في المجال. ويمكن من خلال القراءة الشاملة لمختلف هذه الخطوات أن تُظهر الهدف الأمريكي وهو يتمثّل في صورة "التوسع الجغرافي حسب المصالح". أيْ أنّ تلك البرامج والآليات العسكرية تتناسب طرديا مع نمو المصالح الأمريكية الاقتصادية والجيوسياسية عموما. فيمكن حينها التنبؤ بظهور البرامج العسكرية الأمريكية فور ظهور مصالح معينة، فالربط بين الحضور الجغرافي وتأمين المصالح يكون حتما ببرنامج عسكري يتخّذ من التهديدات الأمنية المحتملة سواء أكانت تماثلية أو غير

تماثلية ذريعةً للتواجد العسكري بالقرب من تلك المصالح، فواشنطن تريد من إفريقيا أن تكون جزءًا من نظامها الأمني العالمي.

لذلك تطور هذا المفهوم بعد التحولات الأمنية والجيوسياسية داخل القارة حيث أرادت الولايات المتحدة إدماج الدول الإفريقية في منظومتها العسكرية والأمنية، "حيث أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية عدّة مبادرات وبرامج موزعة كالآتي: مبادرة الاستجابة للأزمات في إفريقيا 1996، ثمّ برنامج المساعدة على التدريب العملياتي (ACOTA) 2002 ، ثمّ ظهر برنامج الشراكة العابرة للصحراء 2005 الذّي توسّع ليشمل البلدان المغرب العربي ما عدا ليبيا التّي رفضت الدعوة، ثمّ مشروع القيادة العسكرية الأمريكية الخاصّة بإفريقيا (AFRICOM) 2007. ولكن إدماج هذه الدول في المنظومة الأمنية الأمريكية ستكون له انعكاسات خطيرة: أولاً، من حيث ارتفاع النفقات العسكرية على حساب التنمية الاقتصادية، وثانيا من حيث تقوية الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا عبر عسكرة أمن الطاقة والحرب على الإرهاب، لتصبح إفريقيا بكل تقسيماتها الجغرافية مسرحا لنشاط القوة العسكرية الغربية".[88]

أمّا الصين فتعزّز وجودها العسكري بإنشاء قاعدة جيبوتي التّي تعد نقطة ارتكاز لإطلاق العمليات البحرية الصينية في البحار البعيدة، وكذا عبر المساعدات العسكرية التّي تنشرها نطاق واسع من دول القارة. وقد بدأ هذا التوجّه العسكري الصيني في القارة منذ مطلع الألفية الجديدة، إذ "أجرت القوات المسلحة الصينية 19 تدريبًا عسكريًا، و44 زيارة موانئ بحرية، و276 تبادلًا دفاعيًا رفيع المستوى في أفريقيا منذ عام 2000 وفقًا لقاعدة بيانات مركز دراسة الشؤون العسكرية الصينية في جامعة الدفاع الوطني الأمريكية. كما قامت بنشر 24 فريقًا طبيًا عسكريًا ومدنيًا في دورات تمتد لمدة عام إلى عامين في أكثر من 48 دولة".[89] وتعتبر التدريبات المشتركة –على غرار تلك الأخيرة التّي قامت بها رفقة كلّ من تنزانيا وموزمبيق شهر في أوت 2024 تحت اسم "وحدة السلام 2024"– عنصرا منهجيا ممّا يسمى المقاربة المختلطة (Blended Approach) للدبلوماسية العسكرية [90]، إذ يعكس ذلك نهجا تدريجيا يسعى لترسيخ "العسكرة الصينية" لمناطق من القارة ليصبح من الطبيعي مستقبلاً أن يتّم التعاطي مع إفريقيا كقارة متعدّدة مستويات العسكرة.

فالهدف من هذه الاستراتيجية هو إحداث خرق في الوجود العسكري الأمريكي باستنساخ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بشكلٍ مُحدَّث ومُكيَّف حسب الغايات الصينية ثمّ توجيهها ضدّها.

ولكن على الرغم من أنّ هذا الحضور العسكري لأمريكا والصين يبدو ظاهريا لتعزيز الأمن إلاّ أنّه لم يفسّر كيف لم يتمكّن من تحقيق الاستقرار الاستراتيجي في القارة، بل وبدلاً من ذلك تضاعفت فيها الأزمات وخرجت من نطاقها المحلي إلى الدولي وباتت مسرحًا للمرتزقة الدوليين وللحروب بالوكالة. وهذا يعني بأنّ النتائج العكسية لهذا الحضور العسكري باتت أخطر من غيابه نفسه. فبالنسبة لأمريكا فإنّها تواجه انتقاداتٍ بسبب تركيزها الكلاسيكي على الحلول العسكرية أكثر من التنمية، وأمّا الصين فإنّها أيضا تواجه تشكيكا واسعا حول محاولتها استغلال الوضع للانتشار العسكري، وبالأخص "بعد انعقاد منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) في 4 سبتمبر 2024، حيث أعيد الحديث عن القاعدة الصينية المقترحة في خليج غينيا الاستوائية على ساحل المحيط الأطلسي."[91]

2. التهديدات الاقتصادية:

أمّا اقتصاديا فقد حاولت الولايات المتحدة أن تعتمد على أدوات اقتصادية متعدّدة لتعزيز نفوذها في إفريقيا وتدارك التأخر الكبير مقارنة بالصين، بما في ذلك المساعدات الاقتصادية والاستثمارات والبرامج مثل برنامج "تمكين إفريقيا" الذّي تضطلع به "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)"[92]، وكذا عبر تعزيز التجارة مع الدول الإفريقية من خلال اتفاقيات مثل "قانون النمو والفرص في إفريقيا" (AGOA)[93] الذّي يخصّص بمنح وصول تفضيلي لدول ما تحت الصحراء إلى الأسواق الأمريكية. ومع ذلك فإنّ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا لم يبلغ أكثر من 71.6 مليار دولار سنة 2024، حسب مكتب الشؤون الأفريقية التابع لمكتب الممثل التجاري الأميركي.[94]

ولكن هذا الرقم يدلّ على أنّ القارة لم تكن تستقبل من أمريكا "الخطط الاقتصادية للتطوير" وإنّما تتعرّض فعليا لسياسة "الاحتواء عبر الخطط الاقتصادية".

أمّا الصين فتعتمد على استثمارات ضخمة في البنية التحتية والموارد الطبيعية لتعزيز نفوذها الاقتصادي في إفريقيا، سواء عبر مبادرتها "الحزام والطريق" أو عبر التبادل التجاري الذّي "وصل بين الصين وإفريقيا إلى 295 مليار دولار سنة 2024"[95]، أي أكبر 4 مرات من التبادل الأمريكي–الإفريقي.

أمّا على مستوى الاستثمارات المباشرة، "فمنذ 2013 تجاوزت الصين لأول مرة نظيرتها الأمريكية في حجم الاستثمار المباشر في إفريقيا، إذ حققت آنذاك 3.37 مليار دولار كاستثمارات مباشرة في إفريقيا، بينما لم تتجاوز أمريكا 1.5 مليار دولار. ووصلت إلى الذروة في 2021 بحجم 5 مليار دولار استثمارات صينية مباشرة في القارة".[96] ويبدو بأنّ تركيز السياسة الأمريكية على الأزمات الأمنية التّي كانت رائجة آنذاك في الشرق الأوسط وضعف خطابها الاقتصادي مقارنة بخطابها الأمني الذّي انتهجته، قد فتح هامشًا متاحًا للصين لكي تستغل الوضع وتتمدّد أكثر في القارة الإفريقية معتمدة على إطار منهجي يتمثّل في تقديم الحلّ الاقتصادي لما هو أمني كبديل عن التدخل العسكري المباشر الذّي نجمت عنه نتائج عكسية عززتها الأوضاع المضطربة في تلك الفترة –أي ما بعد 2013– والتّي تميّزت بالحشد الدولي لمكافحة الإرهاب ومجابهة التنظيمات المسلحة في الشرق الأوسط وإفريقيا.

تعاني سياسة كلتا البلدين من أوجه قصور تلقي بتداعياتها السلبية على القارة، فالخلل الكامن في السياسة الاقتصادية الأمريكية تجاه إفريقيا يتمثّل في ضعف المبادلات التجارية من جهة وضعف الاستثمارات المباشرة مقارنة بنظيرتها الصينية من جهة أخرى ممّا يؤدي بالقارة إلى الانسياق أكثر نحو النموذج الصيني الذّي يغطي هذه الفجوات. كما السياسة الاقتصادية الصينية قد تُهدّد بأن تكون وجها آخر لاستغلال الوضع الإفريقي يتمثّل في الإغراق بالديون ممّا يهدّد المساس بالسيادة الوطنية للدول، كما أنّها على مستوى المبادلات التجارية تصدّر للقارة أكثر ممّا تستورد منها، ففي 2024 على سبيل المثال: "بلغ حجم صادرات الصين إلى إفريقيا 178 مليار دولار، بينما اكتفت بالاستيراد منها ما قيمته 116 مليار دولار" [97] أي بعجزٍ تجاري يساوي 62 مليار دولار وهو رقم ضخم بالنسبة لقارة تحاول التخلص من حالة الاستقطاب.

إذن فتداعيات هذه السياسات على الدول الإفريقية تتمثّل في تكريس مديونيتها وإضعاف قرارها السياسي والتضييق على البدائل الآمنة.

3. التهديدات التكنولوجية:

تعتمد الولايات المتحدة على أدوات تكنولوجية عدّة لتعزيز نفوذها في إفريقيا، مثل المرافقة والتأطير والاستشارة في مجالات الرقمنة والربط الإلكتروني، ففي "2021 استثمرت الولايات المتحدة 300 مليون دولار في أفريقيا لتطوير

الربط الإلكتروني، وعزمت في 2022 على صرف 600 مليون دولار لشقّ كابل بحري تستفيد منه الدول الأفريقية في أنظمتها الإلكترونية لمواجهة ما تسميه الاستراتيجية الأمريكية بالإعلام التضليلي الزائف." [98]

وتعتمد الصين في المقابل على استثمارات كبيرة في قطاع التكنولوجيا لتعزيز نفوذها القاري من خلال شركات مثل "هواوي" و"ZTE"، والتّي تُعَدُّ من أكبر مزودي معدات الاتصالات في إفريقيا، كما أنّها تراهن على كسب سباق شبكات الجيل الخامس في القارة، حيث ذهبت شركة هواوي قدما في تطوير شبكة الاتصالات وبالأخصّ مع دولة جنوب إفريقيا وذلك "عبر تجريب شبكة الجيل الخامس المتقدمة (G5.5)، بالتنسيق مع شركة الاتصالات الجنوب إفريقية MTN، حيث تتميّز هذه الشبكة بخمس ميزات أساسية وهي: تجربة سرعة 10 جيغابايت في الثانية، وقدرات إنترنت الأشياء الشاملة، والاتصالات المتكاملة والاستشعار، وإدارة الشبكة المستقلة من المستوى الرابع، وحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموفرة للطاقة."[99]

ولكن هذا المسار التكنولوجي بين أمريكا والصين في إفريقيا لا يخلو من تهديدات تشمل الأمن السيبراني للدول، وسيادتها الرقمية، إضافة إلى عقبات نقل وتوطين التكنولوجيا. إضافة إلى أنّ الشركات التي تتوسّط لإبرام هذا النوع من المشاريع لا تخلو من الغش والخداع الذّي يكرّس الفساد أيضا باعتبار أنّ الحاجة للتكنولوجيا في القارة يحتّم عليها اللجوء إلى شركات دولية لتؤدّي دور الوساطة والاستشارات. ومثالُ ذلك تورُّط الشركة الأمريكية "ماكينزي" في رشوة مسؤولين بدولة جنوب إفريقيا للحصول على أعمال استشارية مربحة في قطاعات النقل والطاقة، حيث جرى لاحقا تغريمها بأكثر من 120 مليون دولار في سنة 2024. [100] إذن فكلّ ذلك يشكّل صورة عن التهديدات الواقعية التّي يشكّلها التنافس التكنولوجي الأمريكي الصيني على القارة الإفريقية في وضعها الراهن.

ثالثا، الجزائر بين الشرق والغرب:

تتعرّض الجزائر مثل غيرها من الدول إلى تداعيات التغيّر الحاصل في النظام الدولي، لكن هذه التداعيات تختلف حسب قابليات كل دولة. فالدولة ذات القابلية للتبعية ستكون تابعة، بينما الدولة ذات السيادة فستكون إمّا في

المواجهة وإمّا في الموازنة. ولقد اختارت الجزائر طريق الموازنة عبر سياستها الخارجية القائمة على التنوع وتعديد الشركاء الخارجيين من الشرق والغرب.

عسكريًا، يُلاحظ أنّ التعاون العسكري مع الولايات المتحدة قد بلغ مستويات عليا في عدّة مجالات على غرار تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتَعزّز ذلك بتوقيع الجزائر مع قيادة الأفريكوم الأمريكية لمذكرة تفاهم في بداية 2025 [101]، ولكن دون اندماج استراتيجي واسع بحكم أنّ السياسة الجزائرية ترفض التواجد العسكري الأجنبي. ومن ناحية أخرى، تُعتبر الصين موردًا رئيسيًا للجزائر بالأسلحة وقد شهد التعاون العسكري بين البلدين ارتفاعا في السنوات الأخيرة، ممّا يعزّز قدرات الجزائر الدفاعية وينوّع من مصادرها. فمن خلال تحليل هذا التعاون المشترك يمكن رصد التوازن بين الشرق والغرب، ممّا يعكس طبيعة العقيدة العسكرية الجزائرية التّي تستند إلى الدفاع بالأساس ويعني أنّ حاجياتها الدفاعية لن تكون بالضرورة مرتبطة بالتحالفات الخارجية ورهاناتها، بل هي علاقة في الكثير من جوانبها تجارية بحتة. إذن فلا يوجد الالتزام بالتدخل العسكري مع أيّ طرف خارجي كان وهذا ما يجعل الجيش الجزائري أكثر انفتاحا على العالم لتحصيل طلباته العسكرية مع مختلف الجهات.

أمّا اقتصاديا، فتُعتبر من أكبر الشركاء الاقتصاديين للجزائر، حيث استثمرت بكين بشكل كبير في مشاريع البنية التحتية، مثل بناء الطريق السيار شرق–غرب، وتوسيع ميناء الجزائر، ومشاريع الطاقة المتجددة، وغيرها. وعلى الرغم من العلاقات الاقتصادية القوية مع الصين، تحافظ الجزائر على علاقات اقتصادية مهمة مع الولايات المتحدة الأمريكية أيضا، خاصّة في قطاعي النفط والغاز، حيث تستثمر الشركات الأمريكية مثل "إكسون موبيل" و"شيفرون" في استكشاف وتطوير موارد الطاقة الجزائرية.

أمّا تكنولوجيًا، فتلعب الشركات الصينية دورًا بارزًا في تطوير البنية التحتية للاتصالات بالجزائر، بما في ذلك شبكات الجيل الرابع (G4) ممّا يعزّز من الاعتماد التكنولوجي على الصين. وفي الوقت نفسه، تعمل الجزائر على تنويع شراكاتها التكنولوجية، حيث تتعاون مع شركات أمريكية وأوروبية لتعزيز أمن المعلومات وتطوير القطاع الرقمي.

في ظلّ هذه المعطيات فإنّ الجزائر ستتعرّض لا محالة لآثار التنافس والاحتواء بين الصين وأمريكا، فإذا تأثّرت الجزائر في الماضي بذلك الاستقطاب الأمريكي–السوفييتي من الناحية الإديولوجية أكثر ممّا استفادت به من الناحية الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية.

أمّا من حيث الفرص الاستراتيجية الجديدة، فإنّ الجزائر أمام طريق متاح من أجل التموضع في موقع مربح من الاحتواء المتبادل الأمريكي–الصيني أين يوظّف فيه المتنافسَين كلّ ما لديهما من الأدوات، ممّا يفتح للدول الإقليمية هوامش مناورة جديدة تمكّنها من الاستثمار في الوضع لصالحها عبر نهج التوازنات الإقليمية، أي بالتعامل مع طرفي التنافس لا كدولة خاضعة للاستقطاب بل كقوة تتوسّط التناقض لتخفيف حدّته –وهي إبّان ذلك تنال أكبر قدر من المصالح–، وتطبق ذلك التوسّط على شكل توازن إقليمي في المنطقة لتحافظ فيه على مصالح مختلف الأطراف –وهي بذلك أيضا تحافظ فيه على مصالحها–، ويمكن الاستفادة من ذلك من خلال العمل في ثلاثة أطر:

1. **إطار التعاون الاقتصادي:** لقد رفعت الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات الحمائية ممّا يصعب على الصين الوصول إلى أسواقها الداخلية، فلتعويض ذلك فإنّ الصين لابّد وأن تبحث عن أسواق أخرى في العالم لتعوض آثار الحمائية الأمريكية ولو نسبيًا، فلذلك ستكون أمام الجزائر فرص استغلال الوضع لاستقطاب الاستثمارات الصينية ورفع المبادلات التجارية بين البلدين ونيل صفقات مربحة. وفي المقابل فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية، وأمام هذا التقارب الصيني–الجزائري، قد تسعى لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الجزائر ممّا يمكّن الأخيرة من استعراض عدّة فرص تعاون في عدة مجالات وبصفقات مربحة كذلك في إطار هذا التنافس الأمريكي–الصيني.
2. **إطار التعاون العسكري:** لقد رفعت الصين من قدراتها العسكرية وبالأخص في مجالات البحرية والطائرات بدون دبار. ومادامت تسعى لتعزيز وجودها في القارة الإفريقية فإنّها بذلك ستدخل في تنافس مع الطرف الأمريكي. فكلّ جهة ستسعى لاستمالة أكبر قدر من الدول الإفريقية سواء بصفقات التسلح أو بالتعاون المشترك. فالفرص المتاحة حينها للجزائر هي نيل الصفقات المربحة في مجال التسليح أو نقل التكنولوجيا. ومادام المورّد التقليدي للجزائر بالسلاح هي روسيا، فإنّ رفع الجزائر لمستوى التعامل مع الصين قد يؤدّي بروسيا إلى عرض صفقات أكثر ربحية للجزائر لأجل الحفاظ على زبونها التقليدي، والأمر نفسه مع الهند وهي منافسة إقليمية للصين، فإنّ التقارب مع الهند في إطار التعاون العسكري قد يدفع بالصين نفسها إلى عرض أكبر قدر من الفرص للجزائر. فضلاً على أنّ هذه الأنواع من التقاربات مع الشرق بإمكانها تشكيل فرص أخرى للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية التّي ستسعى لإحداث التوازن، فتكون أمام الجزائر فرص

للتطوير العسكري مع الشرق والغرب على حدّ سواء مستفيدة بذلك من حالة الاحتواء الجيوسياسي والتنافس الدولي بين الأقطاب.

3. **إطار التعاون التكنولوجي:** تسعى الصين لتكون القوة التكنولوجية الأولى عالميا في سنة 2049، ولتحقيق تلك الغاية فإنّها تستثمر في مجالات متنوعة وبالأخصّ في الذكاء الاصطناعي والطاقات المتجدّدة والرقاقات الإلكترونية والفضاء وشبكات الاتصال من الجيل الخامس، في حين أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لكبح الصين من الهيمنة على بعض المجالات وبالأخصّ الرقاقات الإلكترونية، كما أنّها تنافسها في مجال الذكاء الاصطناعي. ففي ظلّ هذا التنافس بإمكان الجزائر نيل فرص عدّة للتعاون التكنولوجي مع البلدين وبالأخص في مجالات تصنيع الرقاقات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي وشبكات الاتصالات والطاقات المتجدّدة.

ولكن لا يخلو هذا المسار أيضًا من تهديدات تتمثّل في عوامل داخلية وأخرى خارجية، فأمّا العوامل الداخلية فتتمثّل في مدى كفاءة الإدارة المحلية في التعامل مع هذه المشاريع، ومدى تأهيل البنية التحتية لتواكب متطلبات التجارة الدولية. وأمّا العوامل الخارجية فتتمثّل في المنافسين الإقليميين الذّين قد يسعون إلى كبح النمو الجيوسياسي الجزائري، وكذا الضغوطات التّي قد يمارسها أطراف الاحتواء المتبادل، وأيضًا مدى نجاح الجزائر في امتحان الحفاظ على التوازن الحيادي بين الأقطاب.

خلاصةً لما سبق، فإنّ القارة الإفريقية وفي ظلّ التنافس الأمريكي–الصيني تتلقى تداعيات عدّة تمسّ بالأخصّ جانبها الأمني. ومع ذلك فإنّ أوجه القصور الموجودة سواء في الاستراتيجية الأمريكية أو الصينية قد تسمح لإفريقيا باستغلالها كهوامش مناورة من أجل مصالحها. ولكن مادامت أغلب دول القارة هشّة أمنيا واقتصاديا وتكنولوجيا فإنّها لن تستطيع مواجهة ذلك إلاّ في إطار موحّد يتمثّل في منظمة الاتحاد الإفريقي. أمّا على مستوى التهديدات فإنّ التنافس العسكري بين الطرفين يهدّد بعسكرةٍ أكبر للقارة ممّا يرفع من احتمالات المواجهة، بينما التنافس الاقتصادي يهدّد باستغلال ثروات القارة دون عوائد مربحة تعود للأفارقة، في حين أنّ التنافس التكنولوجي والسعي إلى السيطرة على مجالات الاتصالات والفضاء قد يجعل الأمن السيبراني وقواعد البيانات والسيادة الفضائية لدول القارة مرهونا لدى أطراف خارجية. في حين أنّ الجزائر ستكون في مواجهة التيارات الشرقية والغربية معا لاستغلال

موقعها المجاور لأوروبا من جهة والممتّد في عمق الصحراء الكبرى بجوار دول الساحل من جهة أخرى، ولهذا فإنّ الحفاظ على التوازن الجيوسياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين هو امتحان لأداء سياستها الخارجية، في حين أنّ ذلك سيتيح أيضا عدّة فرص للجزائر من أجل نيل أكبر قدر من المصالح في ظلّ هذا التنافس.

الاستنتاجات:

إنّ العلاقات الدولية تماثلُ الرقعة المحدودة، لا يمكن لكلّ الأطراف التحرّك فيها حسب حريتها الكاملة، بل من خلال الالتزام بقواعد مشتركة. إلاّ أنّ الرقعة تضيّق وتتسع نسبيا حسب كلّ طرف متحرّك، ولذلك يسعى كلّ طرف إلى محاولة التضييق على الآخر حتّى يتحرّك أكثر، أي كلما ضاقت مساحة تحرّك الخصم في الرقعة اتسعت مساحة تحرّك الطرف الأول.

سياسة الاحتواء في جوهرها هي العمل بالطرق كلّها ما عدا الحرب العسكرية المباشرة من أجل تضييق المساحات التّي يتحرّك فيها الخصم على الرقعة دون الدخول في صدام مباشر معه، ولكن هذا لا يعني بأنّ الأداة العسكرية لا تُستخدم في سياسات الاحتواء، بل المقال قد أكّد بأنّها من أهم ركائز الاحتواء ولكن ليس بالأسلوب الحربي وإنّما بأسلوب الانتشار. ومع ذلك فإنّ الانتشار العسكري لا يكفي وحده لاحتواء الخصم في العلاقات الدولية الراهنة بحكم أنّ دولا متعدّدة يمكنها التواجد في وقت واحد بمنطقة واحدة في ظلّ ما يسمى "نموذج دمية الماتريوشكا للهيمنة"، ولكن الانتشار العسكري بات مدمجا اليوم مع أدوات أخرى اقتصادية وتكنولوجية تعزّز حضور الدولة في النقاط التّي تسعى للهيمنة عليها.

كشف المقال بأنّ سياسة الاحتواء التّي كانت سابقا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي تختلف عن سياسة الاحتواء الراهنة بين الولايات المتحدة والصين، وموطن الفرق بينهما يكمن بالأساس في المتغيرين الاقتصادي والتكنولوجي للصين اليوم، فضلا عن حالتها العسكرية المتميّزة بجاهزية عالية لم تستنزفها أي حرب خارجية – عكس الجيش السوفييتي سابقا– ولهذا فإنّ الصين في مسار آخر يختلف تماما عن مسار السوفييت، فبناء على ذلك لن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من احتواء الصين بالمقاربات التقليدية نفسها.

تتمثّل الركائز الثلاث لسياسات الاحتواء المتبادل في: الركيزة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، وقد راهنت الصين عسكريا على تقوية جيشها وبالأخصّ في جانب القوة البحرية منه، أمّا اقتصاديا فقد راهنت على مستويات النمو العالية لتحجيم الفجوة بينها وبين الاقتصاد الأمريكي، فإذا استمرت الصين بتحقيق مستويات نمو تتراوح بين 5 أو 5.96 بالمائة سنويا مع تحقيق الاقتصاد الأمريكي لمستويات نمو تساوي 2.32 أو 2.5 بالمائة فإنّ الصين ستفوق نظيرتها الأمريكية لأول مرة ببلوغ سنة 2035 أو 2040. ولكن نظرا للتغيرات الجيوسياسية في العالم فإنّ تحديد

ذلك بدقة يبقى مستصعبا، بيد أنّ الاتجاه العام هو الاتجاه نحو تفوق الاقتصاد الصيني على نظيره الأمريكي منتصف هذا القرن، الأمر الذّي سيفتح تحديات جديدة في النصف الثاني من القرن والتّي تتبدّى ملامحها المستقبلية في مجالات التسلح والتكنولوجيا، ممّا سيحتّم على الجغرافيات الوسيطة بين هاتين القوتين تشكيل فضاءاتها الآمنة الخاصّة بها. أمّا تكنولوجيا فستركز الصين على التفوق في مجالات الطاقات المتجددة والرقاقات الإلكترونية وشبكات الاتصالات بالأخصّ، أمّا الذكاء الاصطناعي والفضاء فإنّ التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية سيشهد عدّة تقلّبات تُصعّب من اليقين.

ترافع سياسات الاحتواء بين البلدين من أجل رهانات يسعى كلّ طرف إلى كسبها، ولكن لكلّ رهان أيضا تداعياته على العالم، وعلى إفريقيا، وعلى الجزائر. فرهان الانتشار العسكري بين الطرفين سيؤدّي إلى عسكرة الكثير من المناطق حول العالم والدفع بسباق تسلّح جديد. أمّا الرهان الجيوسياسي المتمثّل في الاستقطاب الدولي فسيدفع بالطرفين إلى ممارسة الضغط على مختلف الفواعل الدولية، ممّا سيؤدي لتداعيات على التحالفات العسكرية التّي ستشهد انشقاقات وتغيُّرات في بوصلتها الجيوسياسية، وكذا إلى تداعيات على التكتلات الاقتصادية التّي ستضطر لتعديلات واسعة على سياساتها التجارية وسلاسل التوريد.

ستكون إفريقيا آخر حلبة للصدام الجيوسياسي بين أكبر متنافسَين في العلاقات الدولية لكونها الحلقة الأضعف حاليا، وستكون لهذا التنافس تداعيات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية على القارة، فعسكريا قد تسعى الصين إلى تأسيس قواعد أكثر لتشمل الإطلالات على المحيط الهادئ والأطلسي على حدّ سواء وقد يكون سعيها لإنشاء قاعدة في المتوسط مستقبلاً من أهم الرهانات المتضمنة لمستويات عالية من اللاّيقين، وبالمقابل تعزّز الولايات المتحدة تواجدها بواسطة قيادة الأفريكوم وبصيغٍ أخرى، ممّا سيؤدّي إلى المزيد من عسكرة القارة. أمّا اقتصاديا فإنّ الضعف الذّي يتخلّل الدول الإفريقية سيدفع باقتصادي البلدين إلى استغلال الوضع أكثر وبالأخصّ من جهة الصين التّي لها مع دول القارة مستوى مبادلات تجارية أعلى من تلك التّي بين القارة وأمريكا، ولكن الإغراق بالديون يبقى تهديدا قائما يحوم حول اقتصاديات الدول الإفريقية المديونة منها. أمّا تكنولوجيًا فإنّ سباق الاحتكار والهيمنة بين الطرفين سيوسّع الفجوة العلمية بينهما وبين القارة، ولكن في الوقت نفسه يمثّل استثمارهما في المجالات التكنولوجية فرصة لإفريقيا حتّى تنال الصفقات المربحة التّي تعزّز به بنيتها التحتية.

ستكون الجزائر بسبب موقعها الجغرافي المجاور لأوروبا والمتداخل مع العمق الإفريقي معرّضة لتيارات الاستقطاب بشكل أكبر، ولكن سيتيح لها أيضا فرصا جيوسياسية تؤهلها لتأدية دور إقليمي أكبر. حيث تمرّ العلاقات الدولية اليوم بظروف شبيهة بالحرب الباردة ولكن الوضع المختلف يكمن في "الطرف الثاني" للاحتواء وهو الصين، فهي تختلف عن الاتحاد السوفييتي تماما، فإذا كانت موسكو أضعف اقتصاديا وسكانيا وإعلاميا وتكنولوجيا من أمريكا سابقا، فإنّ الصين اليوم هي ثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة، والأكبر منها ديموغرافيا، والمتفوقة تكنولوجيا في عدة مجالات، إضافة إلى عوامل أخرى تعزّز من وزنها الجيوسياسي في العلاقات الدولية وتجعلها في وضع مغاير تماما عن السوفييت في النصف الأخير من القرن العشرين، فتعامل الجزائر إذن مع بكين في هذه المرحلة سيختلف عن مقاربتها في التعامل مع موسكو في المرحلة السابقة.

يكمن جوهر المفارقة الاستراتيجية اليوم في كون المرتكزات التّي تستند إليها الولايات المتحدة الأمريكية في منع توسّع الصين هي نفسها التّي تستعملها الصين لتحقيق التوسّع واحتواء الولايات المتحدة، أي المرتكزات والأدوات "الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية"، وليست أداة "الإيديولوجيا" مثلما كان يركّز الاتحاد السوفييتي سابقا.

إذا كانت الجزائر متأثّرة في الماضي بالاستقطاب السوفييتي–الأمريكي من الناحية الإديولوجية أكثر ممّا استفادته من الناحية الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، فإنّها اليوم أمام فرص استراتيجية واعدة من أجل التموضع في مرحلة جديدة من الاحتواء المتبادل يوظف فيه المتنافسَين كلّ ما لديهما من الأدوات ممّا يفتح للدول الإقليمية هوامش مناورة جديدة تمكّنها من الاستثمار في الوضع لصالحها عبر مقاربتي "القوة المتوسّطة" و"التوازنات الإقليمية"، أي بالتعامل مع طرفي التنافس لا كدولة خاضعة للاستقطاب، بل كدولة تتوسّط التناقض لتخفيف حدّته –وهي إبّان ذلك تنال أكبر قدر من المصالح–، وتطبق ذلك التوسّط على شكل توازن إقليمي كجغرافيا وسيطة في المنطقة لتحافظ فيه على مصالح مختلف الأطراف –وهي ضمن ذلك تحافظ بالمقابل على مصالحها– دون الاصطفاف مع أيّ قطب، ممّا يتيح لها فرصا جديدة في ظلّ الحالة التنافسية بين القطبين.

لن يكون سيناريو الاحتواء الأمريكي–الصيني مستقبلاً مثل سيناريو التنافس الأمريكي–السوفييتي في الماضي، فإذا كان التنبؤ بسقوط الشيوعية السوفييتية في القرن السابق ممكنا بناء على عدّة عوامل والتّي من بينها نقاط الضعف التّي تخلّلت السوفييت والتّي سبق ذكرها، فإنّ التنبؤ بالسيناريو نفسه مع الصين لن يكون ممكنا لأنّ العوامل نفسها

التّي كانت تمثّل نقاط ضعف موسكو سابقا أصبحت هي عوامل قوة لصالح بكين اليوم. ممّا ينتج سبيلين للعلاقات الدولية: إمّا ثنائية قطبية يكون محوراها القطب الأمريكي ونظيره الصيني، وإمّا تعددية قطبية ولكن غير مستقرة تُصعّد فيها أقطاب أخرى على رأسها روسيا والهند ودول إقليمية ذات أدوار صاعدة موزعة على محور الجغرافيات الوسيطة كتركيا وإيران والسعودية ومصر والجزائر وجنوب إفريقيا.

بناءً على ما سبق، فإنّ رصد التحولات الجيوسياسية بمختلف أدواتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية الطارئة على الجزائر ومحيطها، سيكون أهم عمل استباقي لتجهيز البلد من أجل استغلال الفرص، وصدّ التهديدات، وتقوية نقاط الضعف، والاستثمار في نقاط القوة. إلاّ أنّ ذلك يتصادم أيضا مع ضبابية تلفُّ سماء العلاقات الدولية تُصعّب عملية اليقين في رصد الفرص والتهديدات، بالأخصّ إذا ازدادت مؤشّرات تعدّدية قطبية غير مستقرة تتطلّب مستقبلا المزيد من البحث المعمق والشامل.

ومنه، فإنّ اختبار الفرضيات على ضوء البحث المُقدَّم يثبت أنّ:

فرضية: "كلما ازداد التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ازدادت مؤشّرات ظهور عالم متوازن متعدّد الأقطاب" هي فرضية لا تصمد أمام تداعيات التنافس الأمريكي الصيني، حيث إنّ التوازن لا يمكن أن يتشكّل من خلال انهيار دور الجغرافيات الوسيطة (أي الدول الإقليمية كوسيط بين القطبين).

ممّا يعني أنّ مستقبل النظام الدولي سيكون متطابقًا مع فرضية: "إذا غاب دور الجغرافيات الوسيطة في ضبط التنافس الأمريكي الصيني فستظهر قطبية متعدّدة بلا نِظام"، حيث تنشأ حالة دولية تتميّز بتعدّد الفواعل، ولكن من دون استقرار مؤسّساتي دولي أو استقرار استراتيجي أمني، لأنّ تراجع دور الدول الإقليمية أمام تعاظم حالة الاستقطاب الناجمة عن الاحتواء المتبادل سيلغي ضبط التنافس بين القطبين، أيْ أنّ مستقبل العلاقات الدولية مرتبط بمتغيرين اثنين: دور الدول الإقليمية في التوسّط بين القطبين لضبط سياسات وآثار التنافس الأمريكي–الصيني.

التوصيات المُقدَّمة للجزائر:

1. في المحور الجيوسياسي:

- الحفاظ على العضوية في حركة عدم الانحياز وتعزيزها بالتعاون الاقتصادي والأمني مع الدول الأعضاء للحدّ من حالة الاستقطاب الناجمة عن الاحتواء المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.
- تعزيز الاتحاد بين الدول المغاربية من طرابلس إلى نواكشوط عبر تسهيل المبادلات التجارية والتنسيق الأمني لتحصين المنطقة من الاستقطاب، وجعل هذا الاتحاد معزّزا لتفعيل العمق الاستراتيجي للدولة الجزائرية في الفضاءين المغاربي والإفريقي والمتوسطي.
- تعزيز العمل الاقتصادي في السواحل الأطلسية في المناطق الصحراوية والموريتانية عبر إنشاء ميناء جزائري أو الإسهام في إنشاء مراكز شحن مشتركة.
- الحضور في نقاط التقاطع القارية عبر رفع حجم التعاون مع الدول الأوراسية (تركيا وروسيا) والدول الآفروآسيوية (مصر وفلسطين) وذلك بتعزيز التبادل الاقتصادي والتعاون الأمني.
- تنويع التعاون الدولي مع البلدان الواقعة في المحيط الجيوسياسي للأقطاب الكبرى كروسيا والصين والولايات المتحدة في كلّ من (شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى) للحدّ من آثار أيّ تحوّل سياسي من هذه الأقطاب نحو الجزائر.
- انتهاج مقاربة التوازن الإقليمي بين الأقطاب الكبرى عبر تعزيز العلاقات مع المنافس المباشر لكلّ قطب (الهند مقابل الصين، اليابان مقابل روسيا، ألمانيا مقابل بريطانيا، إيطاليا مقابل فرنسا.. الخ).

2. في المحور الاقتصادي:

- تكثيف الاستثمارات مع الولايات المتحدة الأمريكية واستغلال نقص مبادلاتها التجارية مع القارة الإفريقية وتأخرها في حجم الصادرات مقارنة بالصين لنيل أكبر قدر من الفرص المتاحة.
- استغلال المساعي الصينية الرامية إلى اللحاق بحجم الاقتصاد الأمريكي عبر جذب استثمارات الصين نحو الجزائر وتوطينها بشروط جزائرية.

- الحفاظ على قواعد الاستثمار الأجنبي مع الصين لتفادي فخّ الديون السيادية أو الاستثمارات طويلة الأمد التّي قد تؤدّي لخلّل في العلاقة المتوازنة بين الطرفين.
- استغلال الحالة الأوروبية المختلّة في توازنها مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا لجذب الاستثمارات المباشرة في مختلف القطاعات وبالأخصّ في مجال الطاقات المتجدّدة.
- تشكيل سلاسل توريد مغاربية في السلع والخدمات المتناسبة مع طبيعة الاقتصاديات الوطنية تحضيرا لتداعيات الحمائية الدولية مستقبلا.
- تعزيز شبكة البنوك الجزائرية في الخارج وبالأخص في المحيط الإقليمي لتحصين المعاملات المالية بشكلٍ يتناسب ونمو التجارة الخارجية الجزائرية مستقبلا.

3. في المحور العسكري:

- إطلاق برنامج عسكري مشترك على سواحل الأطلسي بداية مع موريتانيا تحسبا لتداعيات التنافس الصيني على المنطقة الغربية لإفريقيا.
- البدء بالانفتاح على التسلح من الولايات المتحدة الأمريكية، وبالأخصّ في مجال سلاح الجو.
- الاستفادة من الصناعة البحرية الصينية، وبالأخصّ في سلاح الفرقاطات والكورفيتات.
- الرفع من قدرات الردع البحري تحسبا للتحولات المرافقة للتنافس الأمريكي–الصيني في الحوض المتوسط.
- السعي لتصنيع وتوطين تكنولوجيا صواريخ وأنظمة الدفاع الجوي كحجر أساس لسلاح الردع المعاصر.
- العمل على شراكة جزائرية–تركية في مجال الطائرات بدون طيار واستغلال حادثة إسقاط الجيش الجزائري للمسيّرة التركية العابرة من مالي إلى الحدود الجزائرية لتعزيز الموقف التفاوضي.

4. في المحور التكنولوجي:

أولا، في مجال الذكاء الاصطناعي:

الولايات المتحدة الأمريكية والصين تهيمنان على مجال الذكاء الاصطناعي، وستشهد السنوات الخمس المقبلة بين 2025–2030 أسرع نمو استثماري وتطويري في المجال ممّا سيؤدّي لسلسلة من التحولات الشاملة غير اليقينية تتطلب اليقظة ومواكبة الحدث، وبذلك نوصي بـ:

- الشراكة مع مؤسّسات صينية ناشئة لتوطين التكنولوجيات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.
- الشراكة مع مؤسّسات أمريكية ناشئة لتوفير التكوين ونقل التجربة.
- تفادي الشراكات ذات الطابع السيادي مع المؤسّسات الكبرى المهيمنة، سواء الصينية أو الأمريكية قبل سنة 2030.

ثانيا، في مجال الرقاقات الإلكترونية:

جيوبوليتيك الرقاقات الإلكترونية وأشباه الموصلات سيحسم بشكل ملحوظ عن قريب بسبب التحولات المتسارعة في المجال، وقد أدّت العقوبات الأمريكية إلى نتائج عكسية لصالح الصين، ومن المتوقع أنّ تكون ردّة الفعل الأمريكية المتأخّرة سببا لتوظيف عقوبات جديدة وخطابات سياسية عنيفة. ولذلك نوصي بـ:

- التسريع في الفترة القصيرة بين 2025–2030 لإرساء شراكة في مجال الرقاقات الإلكترونية.
- التفاوض مع الجانب الأمريكي لاستغلال حالته التنافسية المختلة مع الصين لاستقطاب تكنولوجيا الرقاقات الإلكترونية في الأحجام الأكثر دقة.

ثالثا، في مجال شبكات الجيل الخامس:

مجال الاستثمار في الجيل الخامس واعد تكنولوجيا واقتصاديا، وتمثّل الصين أكبر مستثمر فيه على مستوى إفريقيا. لكنّه مجال يشهد تسييسا واضحا. وبناء على ذلك نوصي بـ:

- التعامل الحذر مع شركة هواوي الصينية سواء بسبب العقوبات الأمريكية المفروضة عليها أو حرصا على السيادة السيبرانية للجزائر.

- التعاون مع دولة جنوب إفريقيا في مجال شبكات الجيل الخامس لتسجيل النقاط الإيجابية والسلبية الملحوظة في تجربتهم الرائدة ودراسة مدى تغير السياسة الأمريكية تجاههم.

رابعا، مجال في الفضاء:

مجال الفضاء يشهد فكا للارتباط بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يشهد عليه غياب الاعتماد المتبادل بين الطرفين عكس بعض المجالات التكنولوجية الأخرى مثل الرقاقات الإلكترونية والطاقة وغيرها، ويمكن أن نتوقع إجراءات سياسية أمريكية ضدّ الصين في مجال الأقمار الصناعية، ولذلك نوصي بـ:

- استغلال فترة التسارع الصيني في مجال الفضاء لغاية سنة 2045 من أجل توطين التكنولوجيات.
- استغلال حالة فكّ الارتباط بين البلدين لتفادي العقوبات المحتملة.
- نظرا للهدف الصيني المتمثّل في التفوّق الشامل بحلول 2045، فإنّ سياسة الولايات المتحدة من المتوقع أن توظّف عدّة سياسات للاحتواء ممّا سيتيح للجزائر فرصا تفاوضية أكبر في مجال الفضاء.

خامسا، في مجال الطاقات النظيفة:

بعد الأزمة الوبائية تسارعت الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة وبالأخصّ المتجدّدة منها، وتمثّل الصين أكبر مستثمر عالمي في هذا المجال بقيمة 360 مليار دولار مقابل 85 مليار دولار. ويمثّل تخزين الطاقة فرعا استثماريا أيضا تراهن عليه الدول في مسعى التحول الطاقوي. لذلك نوصي بـ:

- الدفع بالاستثمار في الطاقات المتجدّدة مع الشريك الأوروبي الذّي يستثمر فيها ما يقارب 100 مليار دولار والاستفادة من قربه الجغرافي.
- استغلال حالة التنافس بين الطرفين الأمريكي والصيني في الطاقات المتجدّدة لتنويع الشراكات والاستثمارات.
- مواكبة التنافس العالمي في مجال تخزين الطاقة وبالأخصّ البطاريات الكهربائية.

هوامش الورقة:

1. **NSC 68: United States Objectives and Programs for National Securit (April 14, 1950)**, National Security Council.

[27 نوفمبر 2023. 11:00 سا]

2. أنظر: جورج كينان، **الدبلوماسية الأمريكية**، ترجمة عبد الله ملاح، دار دمشق، الطبعة الأولى، سوريا، 1988.

3. انظر: عبد الرحمن بن خلدون، **كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**. الفصل السابع، الباب الثالث.

4. Arzan Tarapore, **"Zone balancing: India and the Quad's new strategic logic"**, *International Affairs*, Volume 99, Issue 1, (January 2023), Pages 240.

5. Ibid.

6. **The US Embargo Against Cuba: Its Impact on Economic and Social Rights**, Amnesty international, (Sep. 2009), AMR 25/007/2009.

7. **الحالة بين العراق والكويت**، الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار S/RES/661(1990)، المؤرخ في 6 أوت 1990، ص ص53-55.

[30 ديسمبر 2024. 13:55]

8. محمد مهدي صالح، **درء المجاعة عن العراق: مذكراتي عن سنين الحصار 1990-2003**، منتدى المعارف، 2022، ص74.

9. Elizabeth Chuck, **Iran Sanctions Lifted After Nuclear Watchdog Verifies Compliance**, *nbcnews*, (Jan. 16, 2016), . https://www.nbcnews.com/storyline/iran-nuclear-talks/iran-sanctions-lifted-after-watchdog-verifies-compliance-n497861

[30 نوفمبر 2023. 21:00 سا]

10. فهيم الصوراني، **تجميد الأصول المالية بين روسيا والغرب يستعر.. فما حجم ما تصفه موسكو بـ"سرقة القرن"؟**، *الجزيرة*، 8 فيفري 2023،

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/2/8/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%AA%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7

[30 نوفمبر 2023. 21:30 سا]

11. **America rethinks its strategy for taking on China's economy,***The Economist*,(Jul 6th 2022), https://www.economist.com/finance-and-economics/2022/07/06/america-rethinks-its-strategy-for-taking-on-chinas-economy

[1 ديسمبر 2023. 13:00سا]

12. Juan José García Sánchez**, American Protectionism: Can It Work?,** *Epicenter***,** Harvard university**,** (August 16, 2023), https://epicenter.wcfia.harvard.edu/blog/american-protectionism-can-it-work

[1 ديسمبر 2023. 13:30سا]

13. **Statement from President Donald J. Trump on Additional Proposed Section 301 Remedies**, The Whiete House, (Apr. 5, 2018).

14. خالد بن راشد الخاطر، **لماذا فشل حصار قطر؟**، *الجزيرة*، (2 جوان 2018)،

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/6/2/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%81%D8%B4%D9%84-%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D9%82%D8%B7%D8%B1

[3 ديسمبر 2023. 17:30 سا]

15. **Juan José García Sánchez, Op.Cit.**

16. Yuval Mann, **Dragon's flame : Apple is in the midst of a geopolitical tussle with China**, *ynetnews*, (9,11,2023), https://www.ynetnews.com/business/article/hyfk9bh0h

[3 ديسمبر 2023. 21:00 سا]

17. **هل تستطيع الولايات المتحدة حظر التطبيق بشكل كامل**، *bbc*، (23 مارس 2023)،

https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-65052597

[4 ديسمبر 2023. 18:00 سا]

18. انظر: فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة: فؤاد شاهين وآخرون، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1993.

19. Zuliu Hu & Mohsin S. Khan, **"Why Is China Growing So Fast?"**, *ECONOMIC ISSUES*, International Monetary Fund, Usa, No. 8, (april 1997), P. 9.

20. Ryan Hass, Ryan McElveen, & Lily McElwee**, Advancing U.S.-China Coordination amid Strategic Competition: An Emerging Playbook**, *Center for Strategic and International Studies (CSIS),* (January. 15, 2025), https://www.csis.org/analysis/advancing-us-china-coordination-amid-strategic-competition-emerging-playbook
[18 جانفي 2025. 22:08 سا]

21. إسوار براساد، **"الصين عثرات على الطريق لكن السقوط مستبعد"**،
https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/12/China-bumpy-path-Eswar-Prasad
[22 أكتوبر 2024. 12:30 سا]

22. **إجمالي الناتج المحلي**، *مجموعة البنك الدولي*، https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=CN
[2024/10/22. 12:45 سا]

23. **Leading export countries worldwide in 2023**, *Statista*.

24. **Annual growth of the real gross domestic product of the United States from 1990 to 2023**, *Statista*.

25. **Gross domestic product of the United States from 1990 to 2023**, *Statista*.

26. 2025 **United States Military Strength** , *Global Fire Power*, https://www.globalfirepower.com/country-military-strength- [10 جانفي 2025. 20:55 سا]

27. 2025 **China Military Strength**, *Global Fire Power*, https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=china
[10 جانفي 2025. 21:10 سا]

28. 2025 **United States Military Strength** ,*Global Fire Power*, Op.Cit.

29. 2025 **China Military Strength**, *Global Fire Power,* Op.Cit.

30. 2025 **United States Military Strength** ,*Global Fire Power*, Op.Cit.

31. 2025 **China Military Strength**, *Global Fire Power,* Op.Cit.

32. 2025 **United States Military Strength** ,*Global Fire Power*, Op.Cit.

33. 2025 **China Military Strength**, *Global Fire Power,* Op.Cit.

34. **An Update to the Budgetand Economic Outlook: 2024 to 2034**, Congressional Budget Office, (June 2024), P25.

35. **قاعدة بيانات الإنفاق العسكري**، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، https://doi.org/10.55163/CQGC9685
[6 جانفي 2025. 12:15 سا]

36. **Military and Security Developments Involving the People's Republic of China**, Department of Defense, 2024, (Executive Summary), p XI.

37. Hans Kristensen & outhers, **Status of World Nuclear forces**, *Federation of American Scientists*, (29.3.2024), https://fas.org/initiative/status-world-nuclear-forces/

[6 جانفي 2025. 12:55 سا]

38. Ibid.

39. **Mohammed Hussein** and Mohammed Haddad**, Infographic: US military presence around the world**, *Aljazeera*, (10 sept 2021), https://www.aljazeera.com/news/2021/9/10/infographic-us-military-presence-around-the-world-interactive

[10 جانفي 2025. 17:24 سا]

40. Hope O'Dell, **The US is sending more troops to the Middle East. Where in the world are US military deployed?**, *Chicago Council on Global Affairs*, (October 25, 2023), https://globalaffairs.org/commentary-and-analysis/blogs/us-sending-more-troops-middle-east-where-world-are-us-military-deployed

[10 جانفي 2025. 17:35 سا]

41. **Military and Security Developments Involving the People's Republic of China**, Op.Cit, p141.

42. **DOD's Largest Multinational Cyber Exercise Focuses on Collective Defense**, U.S Department of Defense, (Dec. 6, 2021), https://www.defense.gov/news/news-stories/article/article/2863303/dods-largest-multinational-cyber-exercise-focuses-on-collective-defense/

[10 جانفي 2025. 18:25 سا]

43. **Department of Defense Releases 2023 Cyber Strategy Summary**, U.S Department of Defense, (Sept. 12, 2023), https://www.war.gov/News/Releases/Release/Article/3523199/dod-releases-2023-cyber-strategy-summary/

[10 جانفي 2025. 20:00 سا]

44. Adam Jourdan, **China-U.S. cyber spying row turns spotlight back on shadowy Unit 61398**, *Reuters*, (May 20, 2014), https://www.reuters.com/article/technology/china-us-cyber-spying-row-turns-spotlight-back-on-shadowy-unit-61398-idUSBREA4J08M/ [10 جانفي 2025. 20:15 سا]

45. Andrew Philip Hunter and others, **Artificial Intelligence and National Security: The Importance of the AI Ecosystem**, *Center for Strategic and International Studies (CSIS),* (November 5, 2018), https://www.csis.org/analysis/artificial-intelligence-and-national-security-importance-ai-ecosystem

[18 جانفي 2025. 22:40 سا]

46. **Military and Security Developments Involving the People's Republic of China,** Op.Cit, p152.

47. **The geopolitics of semiconductors**, *Eurasia group*, (Sep. 2020), p5.

48. Konark Bhandari, **The Geopolitics of the Semiconductor Industry and India's Place in It**, *Carnegie Endowment For International Peace*, (June. 30, 2023), https://carnegieendowment.org/research/2023/06/the-geopolitics-of-the-semiconductor-industry-and-indias-place-in-it?lang=en

49. **The geopolitics of semiconductors,** Op.Cit, p13.

50. **Annual Threat Assessment Of The U.S. Intelligence Community**, Office of the Director of National Intelligence, (Feb. 5, 2024), p9.

51. **U.S. Restrictions on Huawei Technologies: National Security, Foreign Policy, and Economic Interest**, *Congressional Research Service (CRS)*, R47012, (January. 5, 2022), p1.

52**. Huawei Sues the U.S. Government for Unconstitutional Sales Restrictions Imposed by Congress**, *Huawei*, (March. 7, 2019), https://www.huawei.com/en/news/2019/3/huawei-sues-the-us-government

53. **U.S. Restrictions on Huawei Technologies: National Security, Foreign Policy, and Economic Interest**, Op.Cit, p1.

54. Nicol Turner Lee, **Navigating U.S.-China 5 G competetion**, *Brookings*, (April 2020), p1.

55. **The Impact of 5G on the United States Economy,** *Accenture*, (February 2021), p23.

56. **The 5G Economy: How 5G will contribute to the global economy**,*IHS Markit*, (November 2019), p.p 20-23.

57. Hema Nadarajah, **China: A Global Power's Celestial Ambitions**, *Asia Pacific Foundation of Canada*, (May. 9, 2024), https://www.asiapacific.ca/publication/china-global-powers-celestial-ambitions

[28 جانفي 2025. 20:46 سا]

58. Ibid.

59. **China National Space Administration**, https://www.cnsa.gov.cn/english/

[28 جانفي 2025. 21:06 سا]

60. Ibid.

61. Ibid.

62. Ibid.

63. Hema Nadarajah, Op.Cit.

64. Ibid.

65. **Les investissements mondiaux dans le secteur de l'électricité en hausse, mais plafonnent dans les réseaux électriques**, *thinksmartgrids*, (31 Octobre 2023), https://www.thinksmartgrids.fr/actualites/les-investissements-mondiaux-dans-le-secteur-de-lelectricite

[31 جانفي 2025. 17:00 سا]

66. Joséphine Boone, **Les investissements dans le solaire devraient atteindre un nouveau record en 2024**, *les echos*, (6 juin 2024), https://www.thinksmartgrids.fr/actualites/les-investissements-mondiaux-dans-le-secteur-de-lelectricite

[31 جانفي 2025. 18:30 سا]

67. Melody Abeni, **Where are solar panels made**?, *Sunsave*, (Jan. 20, 2025), https://www.sunsave.energy/solar-panels-advice/solar-energy/where-are-solar-panels-made [31 جانفي 2025. 18:45 سا]

68. **Is economic decoupling possible for the United States?|The TechTank Podcast**, *Brookings*, (Jan. 30, 2023), https://www.brookings.edu/articles/techtank-episode-62-is-economic-decoupling-possible-for-the-united-states/

[31 جانفي 2025. 19:23 سا]

69. **Annual Threat Assessment Of The U.S. Intelligence Community**, Op,Cit, p7.

70. **Military and Security Developments Involving the People's Republic of China,** Op.Cit, p89.

71. Ipid, p90.

72. Ipid, p90.

73. **Vladimir Putin Meets with Members of the Valdai Discussion Club. Transcript of the Plenary Session of the 19th Annual Meeting**,*Valdai Discussion Club*, (October. 27, 2022), https://valdaiclub.com/events/posts/articles/vladimir-putin-meets-with-members-of-the-valdai-club/

[1 فيفري 2025. 20:22 سا]

74. **نص كلمته أمام فالداي.. بوتين يحدد 6 أسس للنظام العالمي الجديد ويكشف عن "ابتسامة السبع الماكرة"**، *روسيا اليوم Rt*، (8 نوفمبر 2024)،

https://arabic.rt.com/world/1617619-%D9%86%D8%B5-%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D9%87-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%81%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%8A-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D8%AF%D8%AF-6-%D8%A3%D8%B3%D8%B3-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%83%D8%B1%D8%A9/%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%83%D8%B1%D8%A9

[1 فيفري 2025. 20:40 سا]

75. **Nato 2030 : United for a new Era**, (Nov. 25, 2020), p27.

76. Ibid, p27.

77. RUTH DEYERMOND, **"Matrioshka hegemony? Multi-levelled hegemonic competition and security in post-Soviet Central Asia"**, *Review of International Studies* , Vol 35, Issue 1, (January 2009), pp. 151-173.

78. Philippe Ricard, **Over Aukus deal, France took its time to process the affront**, *Le monde*, (March. 14, 2023), https://www.lemonde.fr/en/international/article/2023/03/14/over-aukus-deal-france-took-its-time-to-process-the-affront_6019338_4.html [14 فيفري 2025. 18:30 سا]

79. Lauren Kahn, **AUKUS Explained: How Will the Trilateral Pact Shape Indo-Pacific Security?**, *Council on Foreign Relations*, (June 12, 2023), https://www.cfr.org/in-brief/aukus-explained-how-will-trilateral-pact-shape-indo-pacific-security

[14 فيفري 2025. 18:45 سا]

80. Arzan Tarapore, Ibid, p256.

81. **تحديات القيادة: اتجاهات التنافس الجيواقتصادي الأمريكي الصيني**، *مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة*، (18 ماي 2024)،

https://futureuae.com/arAE/Activity/Item/216/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A

[14 فيفري 2025. 20:01 سا]

82. AIIB, **Introduction**, www.aiib.org

[14 فيفري 2025. 22:30 سا]

83. Daniel Azevedo and others, **An Evolving BRICS and the Shifting World Order**, *BCG*, (April. 29, 2024), https://www.bcg.com/publications/2024/brics-enlargement-and-shifting-world-order

[14 فيفري 2025. 23:30 سا]

84. Yamei Xue , Benjamin Mwadi Makengo, **"Twenty Years of the Shanghai Cooperation Organization: Achievements, Challenges and Prospects"**, *Open Journal of Social Sciences*, (2021), Vol 9, No 10, p192.

85. Association of Southeast Asian Nations, **Overview**, https://asean.org/about-asean/

[15 فيفري 2025. 22:50 سا]

86. Peter M. Boehm, Traduit par Cécile Tarpinian, "**De l'utilité du G7: témoignage d'un Sherpa"**, *Politique Etrangère*, (été 2019), No 2, p66.

87. **(وسائط متعددة) الصين وفرنسا بصدد العمل على تمتين العلاقات وسط تحوّل المشهد العالمي**، *وكالة شينخوا Xinhua*، https://arabic.news.cn/20240506/c89b4dba14474960acd91efdaae8dda6/c.html

[15 فيفري 2025. 23:37 سا]

88. شمسة بوشنافة، **"تقييم البرامج الأمريكية لدعم القدرات العسكرية للجيوش الإفريقية: الأبعاد والنتائج"**، *آفاق إفريقية*، المجلد 13، العدد 44، (2016)، ص-ص 45-46-47-48-49-50-51.

89. **تزايد النزعة العسكرية لسياسة الصين تجاه أفريقيا**، مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، (23 ديسمبر 2024)، https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-militarization-china-africa-policy/

[17 فيفري 2025. 17:52 سا]

90. Jevans Nyabiage, **China's drills with Tanzania and Mozambique show 'blended approach' to military diplomacy, *scmp*, (Aug. 4, 2024),**

https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3272891/chinas-drills-tanzania-and-mozambique-show-blended-approach-military-diplomacy

[17 فيفري 2025. 17:37 سا]

91. Morgan Le Cam, **La sécurité en Afrique, priorité croissante de la Chine pour préserver ses intérêts commerciaux**, *Le Monde*, (05 Septembre 2024),

https://www.lemonde.fr/afrique/article/2024/09/05/la-securite-priorite-croissante-de-pekin-en-afrique_6304630_3212.html
[17 فيفري 2025. 18:09 سا]

92. **U.S. AGENCY FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT (USAID)**, *Grants.gov*,). https://www.grants.gov/learn-grants/grant-making-agencies/u-s-agency-for-international-development-usaid

[18 فيفري 2025. 20:37 سا]

93. AGOA, **About Agoa**, https://agoa.info/about-agoa.html
[18 فيفري 2025. 20:40 سا]
94. Ibid.
95. **The Persistent China-Africa Trade Imbalance — Is It China's Fault?**, *China Global South Project*, (Jan. 24, 2025), https://chinaglobalsouth.com/analysis/the-persistent-china-africa-trade-imbalance-is-it-chinas-fault/

[18 فيفري 2025. 22:39 سا]

96. China Africa Research Initiative, **Chinese FDI in Africa Data Overview**, https://www.sais-cari.org/chinese-investment-in-africa

[18 فيفري 2025. 22:20 سا]

97. Ibid.
98. **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا: ما الذي تعنيه في السياق الدولي الراهن؟**، *الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين*، (07 سبتمبر 2022)، https://apa-inter.com/post.php?id=4824
[18 فيفري 2025. 23:40 سا]
99. Juan Pedro Tomás, **MTN said that the 5.5G trial took place at its headquarters in Johannesburg**, *Rcr Wireless News*, (Nov. 19, 2024), https://www.rcrwireless.com/20241119/featured/mtn-huawei-5g-advanced-africa

[19 فيفري 2025. 00:15 سا]

100. United States Attorney's Office, **McKinsey & Company Africa To Pay Over $120 Million In Connection With Bribery Of South African Government Officials**, (Dec. 5, 2024), https://www.justice.gov/usao-sdny/pr/mckinsey-company-africa-pay-over-120-million-connection-bribery-south-african

[19 فيفري 2025. 00:39 سا]

101. **قائد أفريكوم يوقع مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع الوطني الجزائرية**، سفارة الولايات المتحدة في الجزائر، (27 جانفي 2025)،

https://dz.usembassy.gov/ar/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%85-%D9%8A%D9%88%D9%82%D8%B9-%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%B9-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9
[21 فيفري 2025. 19:45 سا]

قائمة المراجع:

أولاً، المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. ابن خلدون، عبد الرحمن. (1984). *مقدمة ابن خلدون* (جمعة شيخة، محقق). الدار التونسية للنشر.
2. كينان، جورج. (1988)، *الدبلوماسية الأمريكية*. (ترجمة عبد الله ملاح). الطبعة الأولى. دار دمشق.
3. فوكوياما، فرانسيس. (1993). *نهاية التاريخ والإنسان الأخير* (ترجمة: فؤاد شاهين وآخرون). مركز الإنماء القومي.
4. صالح، محمد مهدي. (2022). *درء المجاعة عن العراق: مذكراتي عن سنين الحصار 1990–2003*. منتدى المعارف.

المقالات العلمية:

بوشنافة، شمسة. (2016). "تقييم البرامج الأمريكية لدعم القدرات العسكرية للجيوش الإفريقية: الأبعاد والنتائج". آفاق إفريقية. 13 (44).

التقارير الرسمية:

1. الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي. (1990، 6 أوت). *الحالة بين العراق والكويت*، القرار S/RES/661.

المواقع الإلكترونية:

1. براساد، إسوار. (2023، ديسمبر). *الصين عثرات على الطريق لكن السقوط مستبعد. صندوق النقد الدولي.*
https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/12/China-bumpy-path-Eswar-Prasad
2. الصوراني، فهيم. (08 فيفري، 2023). تجميد الأصول المالية بين روسيا والغرب يستعر.. فما حجم ما تصفه موسكو بـ"سرقة القرن"؟. الجزيرة.
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/2/8/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%AA%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7

3. الخاطر، خالد بن راشد. (2 جوان، 2018). لماذا فشل حصار قطر؟. الجزيرة.

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/6/2/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%81%D8%B4%D9%84-%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D9%82%D8%B7%D8%B1

4. *تحديات القيادة: اتجاهات التنافس الجيواقتصادي الأمريكي الصيني*. (2024، 18 ماي). مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

https://futureuae.com/arAE/Activity/Item/216/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A

5. *الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا: ما الذي تعنيه في السياق الدولي الراهن؟*. (2022، 7 سبتمبر). الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين https://apa-inter.com/post.php?id=4824

6. هل تستطيع الولايات المتحدة حظر التطبيق بشكل كامل؟. (23 مارس، 2023). بي بي سي.

https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-65052597

7. (وسائط متعددة) الصين وفرنسا بصدد العمل على تمتين العلاقات وسط تحوّل المشهد العالمي. وكالة شينخوا. https://arabic.news.cn/20240506/c89b4dba14474960acd91efdaae8dda6/c.html

8. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام. *إجمالي قاعدة بيانات الإنفاق العسكري*.

https://doi.org/10.55163/CQGC9685

9. مجموعة البنك الدولي . *إجمالي الناتج المحلي الصيني 2014–2023*.

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=CN

10. نص كلمته أمام فالداي.. بوتين يحدد 6 أسس للنظام العالمي الجديد ويكشف عن "ابتسامة السبع الماكرة". (2024، 8 نوفمبر). روسيا اليومRt.

https://arabic.rt.com/world/1617619-%D9%86%D8%B5-%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D9%87-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%81%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%8A-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D8%AF%D8%AF-6-%D8%A3%D8%B3%D8%B3-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%83%D8%B1%D8%A9/%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%83%D8%B1%D8%A9

11. *قائد أفريكوم يوقع مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع الوطني الجزائرية*. (2025، 27 جانفي). سفارة الولايات المتحدة في الجزائر.

https://dz.usembassy.gov/ar/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%85-%D9%8A%D9%88%D9%82%D8%B9-%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%B9-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9/

12. *تزايد النزعة العسكرية لسياسة الصين تجاه أفريقيا*. *(2024، 23 ديسمبر)*. مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-militarization-china-africa-policy /

ثانيًا، المراجع باللغة الإنجليزية:

المقالات العلمية:

1. Deyermond, R. (2009). "Matrioshka hegemony? Multi-levelled hegemonic competition and security in post-Soviet Central Asia". Review of International Studies, 35.(1)
2. Tarapore, A. (2023, January). "Zone balancing: India and the Quad's new strategic logic". International Affairs, 99 .(1)
3. Xue, Y., & Makengo, B. M. (2021). "Twenty years of the Shanghai Cooperation Organization: Achievements, challenges and prospects." Open Journal of Social Sciences, 9.(10)

التقارير الرسمية:

1. Amnesty International. (2009, September). The US embargo against Cuba: Its impact on economic and social rights (AMR 25/007/2009).
2. Congressional Budget Office. (2024, June). An update to the budget and economic outlook: 2024 to 2034.
3. Congressional Research Service. (2022, January 5). U.S. restrictions on Huawei technologies: National security, foreign policy, and economic interest (Report No. R47012).
4. Department of Defense. (2024). Military and security developments involving the People's Republic of China.

5. National Security Council. (1950, April 14). NSC 68: United States Objectives and Programs for National Security .

6. NATO. (2020, November 25). NATO 2030: United for a new era.

7. Office of the Director of National Intelligence. (2024, February 5). Annual threat assessment of the U.S. Intelligence Community.

8. The White House. (2018, April 5). Statement from President Donald J. Trump on additional proposed Section 301 remedies.

التقارير البحثية:

1. Turner, L. N. (2020, April). *Navigating U.S.-China 5G competition*. Brookings .

2. Accenture. (2021, February). *The impact of 5G on the United States economy* .

3. Eurasia Group. (2020, September). *The geopolitics of semiconductors* .

4. IHS Markit. (2019, November). *The 5G economy: How 5G will contribute to the global economy*.

المواقع الإلكترونية:

1. Abeni, M. (2025, January 20). *Where are solar panels made*? Sunsave. https://www.sunsave.energy/solar-panels-advice/solar-energy/where-are-solar-panels-made

2. Azevedo, D., et al. (2024, April 29). *An evolving BRICS and the shifting world order*. BCG. https://www.bcg.com/publications/2024/brics-enlargement-and-shifting-world-order

3. Bhandari, K. (2023, June 30). *The geopolitics of the semiconductor industry and India's place in it. Carnegie Endowment for International Peace*. https://carnegieendowment.org/research/2023/06/the-geopolitics-of-the-semiconductor-industry-and-indias-place-in-it?lang=en

4. Chuck, E. (2016, January 16). *Iran sanctions lifted after nuclear watchdog verifies compliance*. NBC News. https://www.nbcnews.com/storyline/iran-nuclear-talks/iran-sanctions-lifted-after-watchdog-verifies-compliance-n497861

5. García Sánchez, J. J. (2023, August 16). *American protectionism: Can it work*?. Epicenter. https://epicenter.wcfia.harvard.edu/blog/american-protectionism-can-it-work

6. Hass, R., McElveen, R., & McElwee, L. (2025, January 15). *Advancing U.S.-China coordination amid strategic competition: An emerging playbook*. Center

for Strategic and International Studies (CSIS). https://www.csis.org/analysis/advancing-us-china-coordination-amid-strategic-competition-emerging-playbook

7. Hussein, M., & Haddad, M. (2021, September 10). *Infographic: US military presence around the world*. Aljazeera. https://www.aljazeera.com/news/2021/9/10/infographic-us-military-presence-around-the-world-interactive
8. Hu, Z., & Khan, S. M. (1997, April). *Why is China growing so fast?* Economic Issues, International Monetary Fund. No. 8. https://www.imf.org/external/pubs/ft/issues8/index.htm
9. Jourdan, A. (2014, May 20). *China-U.S. cyber spying row turns spotlight back on shadowy Unit 61398*. Reuters. https://www.reuters.com/article/technology/china-us-cyber-spying-row-turns-spotlight-back-on-shadowy-unit-61398-idUSBREA4J08M/
10. Kahn, L. (2023, June 12). *AUKUS explained: How will the trilateral pact shape Indo-Pacific security?*. Council on Foreign Relations. https://www.cfr.org/in-brief/aukus-explained-how-will-trilateral-pact-shape-indo-pacific-security
11. Kristensen, H., & others. (2024, March 29). *Status of World Nuclear forces*. Federation of American Scientists. https://fas.org/initiative/status-world-nuclear-forces/
12. Mann, Y. (2023, November 9*). Dragon's flame: Apple is in the midst of a geopolitical tussle with China*. Ynetnews. https://www.ynetnews.com/business/article/hyfk9bh0h
13. Nadarajah, H. (2024, May 9*). China: A global power's celestial ambitions*. Asia Pacific Foundation of Canada. https://www.asiapacific.ca/publication/china-global-powers-celestial-ambitions
14. Nyabiage, J. (2024, August 4). *China's drills with Tanzania and Mozambique show 'blended approach' to military diplomacy*. SCMP. https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3272891/chinas-drills-tanzania-and-mozambique-show-blended-approach-military-diplomacy
15. O'Dell, H. (2023, October 25). *The US is sending more troops to the Middle East. Where in the world are US military deployed?*. Chicago Council on Global Affairs. https://globalaffairs.org/commentary-and-analysis/blogs/us-sending-more-troops-middle-east-where-world-are-us-military-deployed
16. Philip, H. A., & others. (2018, November 5). *Artificial intelligence and national security: The importance of the AI ecosystem*. Center for Strategic and International Studies (CSIS). https://www.csis.org/analysis/artificial-intelligence-and-national-security-importance-ai-ecosystem
17. Ricard, P. (2023, March 14). *Over Aukus deal, France took its time to process the affront*. Le Monde. https://www.lemonde.fr/en/international/article/2023/03/14/over-aukus-deal-france-took-its-time-to-process-the-affront_6019338_4.html

18. Tomás, J. P. (2024, November 19). MTN, *Huawei claim first 5G-Advanced trial in Africa*. RCR Wireless News. https://www.rcrwireless.com/20241119/featured/mtn-huawei-5g-advanced-africa
19. AIIB. *Introduction*. https://www.aiib.org/en/about-aiib/index.html
20. AGOA. *About Agoa*. https://agoa.info/about-agoa.html
21. Association of Southeast Asian Nations. *Overview*. Association of Southeast Asian Nations. https://asean.org/about-asean/
22. Brookings. (2023, January 30). *Is economic decoupling possible for the United States?*. The TechTank Podcast. https://www.brookings.edu/articles/techtank-episode-62-is-economic-decoupling-possible-for-the-united-states/
23. China Africa Research Initiative. *Chinese FDI in Africa data overview*. China Africa Research Initiative. https://www.sais-cari.org/chinese-investment-in-africa
24. China Global South Project. (2025, January 24). *The Persistent China-Africa Trade Imbalance — Is It China's Fault?*. China Global South Project. https://chinaglobalsouth.com/analysis/the-persistent-china-africa-trade-imbalance-is-it-chinas-fault/
25. China National Space Administration, https://www.cnsa.gov.cn/english/
26. *Department of Defense Releases 2023 Cyber Strategy Summary*, U.S Department of Defense, (Sept. 12, 2023), https://www.war.gov/News/Releases/Release/Article/3523199/dod-releases-2023-cyber-strategy-summary/
27. The Economist, *America rethinks its strategy for taking on China's economy*, (Jul 6th 2022), https://www.economist.com/finance-and-economics/2022/07/06/america-rethinks-its-strategy-for-taking-on-chinas-economy
28. Global Fire Power. (2025). *2025 China Military Strength*. Global Fire Power. https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=china
29. Global Fire Power. *2025 United States Military Strength*. Global Fire Power. https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=united-states-of-america
30. Huawei. (2019, March 7). *Huawei sues the U.S. government for unconstitutional sales restrictions imposed by Congress*. https://www.huawei.com/en/news/2019/3/huawei-sues-the-us-government
31. Statista, *Annual growth of the real gross domestic product of the United States from 1990 to 2023*.
32. Statista, *Gross domestic product of the United States from 1990 to 2023*.
33. Statista, *Leading export countries worldwide in 2023* .
34. U.S. Agency for International Development (USAID). Grants.gov. U.S. Agency for International Development (USAID). https://www.grants.gov/learn-grants/grant-making-agencies/u-s-agency-for-international-development-usaid

35. U.S. Department of Defense. (2021, December 6). *DOD's largest multinational cyber exercise focuses on collective defense*. U.S. Department of Defense. https://www.defense.gov/news/news-stories/article/article/2863303/dods-largest-multinational-cyber-exercise-focuses-on-collective-defense/

36. United States Attorney's Office. (2024, December 5). *McKinsey & Company Africa to pay over $120 million in connection with bribery of South African government officials*. United States Attorney's Office. https://www.justice.gov/usao-sdny/pr/mckinsey-company-africa-pay-over-120-million-connection-bribery-south-african

المواد الإعلامية:

1. Valdai Discussion Club. (2022, October 27). *Vladimir Putin meets with members of the Valdai Discussion Club*. Valdai Discussion Club. https://valdaiclub.com/events/posts/articles/vladimir-putin-meets-with-members-of-the-valdai-club/

ثالثًا، المراجع باللغة الفرنسية:

المقالات العلمية:

1. Boehm, P. M. (2019). *"De l'utilité du G7: témoignage d'un Sherpa*". Politique Etrangère, (été 2019), No 2, 66 .

المواقع الأخبارية:

1. Boone, J. (2024, June 6). *Les investissements dans le solaire devraient atteindre un nouveau record en 2024.* Les Echos. https://www.lesechos.fr/industrie-services/energie-environnement/les-investissements-dans-le-solaire-devraient-atteindre-un-nouveau-record-en-2024-2099506

2. Le Cam, M. (2024, septembre 5). *La sécurité en Afrique, priorité croissante de la Chine pour préserver ses intérêts commerciaux*. Le Monde. https://www.lemonde.fr/afrique/article/2024/09/05/la-securite-priorite-croissante-de-pekin-en-afrique_6304630_3212.html

3. Think Smart Grids. (2023, October 31). Les investissements mondiaux dans le secteur de l'électricité en hausse, mais plafonnent dans les réseaux électriques. https://www.thinksmartgrids.fr/actualites/les-investissements-mondiaux-dans-le-secteur-de-lelectricite

نبذة عن المؤلِف:

د. نبيل كحلوش، باحث سياسي وإعلامي، متخرج من "جامعة الجزائر 3"، تكوّن وتحصل على الدكتوراه من معهد "المناهج للبحث العلمي والدراسات العليا" بالجزائر الوكيل الحصري لجامعة "أريس AREES" الأمريكية. متحصّل على شهادات في ميادين الدراسات الإقليمية والاستراتيجية والجيوسياسية، وكذا على شهادات في اللغة التركية والكفاءة المنهجية. تشمل مجالات اهتمامه البحثي المواضيع المتعلقة بالجيوسياسة والاستراتيجيات والأمن والدراسات المستقبلية وتحديات الصراع والتعاون الدولي. له أطروحة بعنوان "مستقبل التوازنات الجيوبوليتيكية في ظلّ الصراع الدولي"، ومذكرة ماستر بعنوان "العمق الاستراتيجي للدولة الجزائرية في بعديه العسكري والاجتماعي". تتمثّل أهم أبحاثه المنشورة في: "الاحتواء المتبادل: تحليل للتنافس الأمريكي الصيني"، و"الدراسات المستقبلية واستشراف الأزمات"، و"الشرعية السياسية وعلاقتها بالخطاب السياسي"، والأمن البيئي ومعضلة الكوارث الصناعية".